

﴿ حاجی احمد خلوصی و حاجی مصطفی درویش ﴾

﴿ و شرکاسی صحافیہ عثمانیہ شرکتی ﴾

- (شریک بنیادیت تشکیل دہندہ و کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ غایت)
(مصحح و اہون فی ثانیہ نشر اولند یعنی کبی لہ الحمد اشوبیک او چیوز)
(بدی سنہ سی دخی ﴿ شیخ رضی ﴾ نام کتابک)
(تصحیحہ اشتمام ایلہ طبعنہ موفق اولنوب بیوک دیوز بنوسی)
(حکاکار ارقدز قاغندہ (۲ و ۱) نومرو لی مغازہ اولوب شعبہ لوندن)
(برنجی شعبہ سی حکاکار دہ (۳) نومرو لی دکاندہ و ایکنجی شعبہ سی)
(از میردہ کاغد جیار ایچندہ بکار لی زادہ حافظ احمد طلعت افندینک)
((۱۶) نومرو لی دکاندہ و او چنجی شعبہ سی فونہ دہ صوفی زادہ)
(محمد رضا افندینک دکاندہ و در دنجی شعبہ سی طریزو ندہ سیاهی)
(بازار ندہ کاش صحاف موسی افندینک دکاندہ و بشنجی شعبہ سی)
(ارضرو مدہ کلیسا قیوسندہ ملا داود زادہ شمس الدین افندینک)
(و کورجی قیوسندہ شیخ افندی یکنی سلیمان رفیق افندی لک دکانر ندہ)
(و اتنجی شعبہ سی بار طیندہ احسانہ جادہ سندہ قرہ قاش زادہ)
(ابراہیم رحیمی افندینک دکاندہ لک و مصارفات نقلیہ سی ضم)
(ایلہ استانبول فی ثانیہ صائقلدہ در و سلا نیکدہ دخی استانبول)
(چارشو سندہ مصطفی صدیق افندینک دکاندہ صائقلدہ در)

ورسجاوت

- (معارف نظارت جلیلہ سنک ۱۴۳ نومرو لی و ذی القعدہ)
(۱ سنہ ۳۱۰ تاز میخلو رخصتنامہ سیلہ سلطان بازید)
(جامع شریفی کتبخانہ سی تختندہ صحافیہ عثمانیہ شرکستک)
(۸۷ نومرو لی مطبعہ سندہ طبع اولنشدہ)

فهرس الجزء الاول من شرح الكافية للجم الاثمة محمد بن حسن الرضى

٠٠ ونونها	٠٢ (الكلمة) وتحققها مع الكلم واشتقاقها
٣٣ التقديرى للتعذر والاستئصال	٠٠ وإطلاقها على القصيدة
٣٥ (غير المنصرف)	٠٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة	٠٠ وبيان المفرد والمركب
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه	٠٤ دفع المناقاة بين الوحدة والجنس وانه
٣٩ جمع الاقصى والفا التانيث	٠٠ على ضربين موضع توافق البتداء
٤٠ العدل	٠٠ للغير ووضع المركبة
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة اضرب	٠٦ قسمة الشئ الى جزئياته
٤٦ الوصف والصفات الغالبة	٠٧ دفع التناقض فى قولك من حرف جر
٤٨ التانيث	٠٠ وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٥٢ المعرفة	٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
٥٣ العجمة	٠٠ والاسناد والاخبار
٥٤ منتهى الجموع	٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون
٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال	٠٠ مفردا وقد يكون جملة
٥٩ التركيب والالف والنون	١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
٦١ وزن الفعل	١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
٦٤ العلمية المؤثرة ثلثة اضرب	١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
٦٧ اختلاف سيويه والاختفش فى اجر	٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
٧٠ جمع الباب باللام والاضافة ينكسر	٠٠ والاطراد والانعكاس
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)	١٤ بيان اقسام التنوين
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول	١٥ قد يقصد بالتثنية والجمع التكرير
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف	١٦ (المرب) (المرب)
٠٠ الفعل والفاعل	١٦ الفرق بين العرب والمبنى فى الحكم
٧٧ تنازع الفعلين	٠٠ (الاعراب)
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة	١٩ المحتاج الى تمييز معانى الكلم على ضربين
٠٠ المؤلة مقام الفاعل ونائبه	٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٨٥ (المبتدأ والخبر)	٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له	٠٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم	٢٣ انواع الاعراب
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه	٢٥ (العامل)
٩١ كون الخبر جملة	٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
٩١ بيان الرابطة والنظر فى قدر الجملة	٠٠ العربية
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم	٢٦ اسماء الستة
٠٠ عين ولا حالامنه ولا صفة له	٢٩ بيان اختلافات علامة التثنية والجمع

٩٥	جواز رفع بعض الظروف	١٤٣	تابع تابع المنادى
٩٦	وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة	١٤٥	نداء يا الله خاصة
٠٠	والسبت	١٤٧	المنادى المضاف الى ياء المتكلم
٩٧	اشتمال المبتدأ ماله صد الكلام	١٤٨	ترخيم المنادى
٩٨	تضمن الخبر المفرد ماله الصدر	١٥٣	ما حذف للترخيم في حكم الثابت
١٠٠	تعدد الخبر بلا عطف او معه	١٥٦	استعمال النداء في المندوب ووزيادة
١٠١	تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر	٠٠٠	الالف في اخره
٠٠٠	الفاء	٩٥٩	يجوز حذف حرف النداء
١٠٣	حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا	١٦٠	ويحذف المنادى
٠٠٠	وجوبا	١٦٢	ما ضم عامله على شريطة التفسير
١٠٥	اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص	١٦٤	ما يجب الصدر
١٠٧	جواز رفع الحال مسداً للخبر	١٦٧	الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١٠٩	اصل المبتدأ التعريف وتعدد	١٦٩	التفسير على ضربين
١٠٩	(خبران واخواتها)	١٧٠	ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١١١	(خبر لا نفي الجنس)	١٧٢	ما يختار فيه النصب بالعطف
١١٢	(اسم ما ولا المشبهتين بليس)	١٧٥	ما يستوى الامر ان
١١٢	(المنصوبات) فنه المفعول المطلق	١٧٦	ما يجب النصب
١١٦	حذف فعله جوازا ووجوبا	١٧٨	تفصيل ما يشتغل عنه المفسر من الضمير
٠٠٠	وضابطة السماعي	١٨٠	التحذير
١١٨	اسماء اصوات مقام المصادر	١٨٣	(المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
٠٠٠	والمصادر المضبوطة	١٨٥	نصب الفعل جميع انواع الزمان
١١٩	مواضع القياس ستة	١٨٦	لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
١٢٣	توكيد لنفسه ولغيره	و ظرف الزمان على ضربين واسماء الشهر	
١٢٤	اجدك لا تفعل ١٢٧ (المفعول به)	١٨٧	الظرف المتصرفه وغير المتصرفه
١٢٩	حذف فعله جوازا ووجوبا في	١٨٩	انصرف الظروف وعدم
٠٠٠	اربعة مواضع لازعما لك ومن انت	٠٠٠	انصرفا فيها
٠٠٠	زيد وعذيرل واهلك والليل	١٩٠	اعلام الاجناس وما يكثر جعل
٠٠٠	وكليهما وتمر او الكلاب على البقر	٠٠٠	المصدر حيناً
١٣١	المنادى	١٩١	(المفعول له) والعلة الحاملة والغائبة
١٣٢	وبناءه على ما رفع به	١٩٤	(المفعول معه) وعامل المفعول معه
١٣٣	لام الاستغاثة	١٩٨	(الحال) ٢٠١ عامل الحال
١٣٦	توابع المنادى	٢٠٤	وجوب تقدمها
١٣٩	لزوم اللام في الاعلام واقسامها	٢٠٧	عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
١٤٠	الاعلام الغالبة اربعة اقسام	٠٠٠	والصفة
١٤١	نداء المعروف باللام	٢٠٩	مادل على حدثين على ضربين

٢١١	كونها جملة خبرية وما فيها من الرابط
٢١٢	حذف العامل
٢١٤	الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد
٠٠٠	الفعلية كما بعد الاسمية
٢١٥	اختلاف عامل المؤكدة (التميز)
٢١٧	معنى المقدار
٢١٨	معنى تمام الاسم
٢٢١	التمييز عن النسبة وهو اما اسم او صفة
٢٢٤	(المستثنى) وهل هو مشترك لفظي او لا
٢٢٥	دفع التناقض في الاستثناء بوجوه
٢٢٦	اعراب المستثنا والاختلاف في عامله
٢٢٨	بيان قسمي المنقطع مع تحقيق لاعاصم
٠٠٠	اليوم آه
٢٣١	بيان شرط اختيار البديل في المستثنى
٢٣٥	الاستثناء المفرغ
٢٣٥	المفعول معه يجئ بعد الا
٢٣٦	الاستثناء في التوابع وما فيه من
٠٠٠	الاشكال وحله
٢٣٧	تعذر البديل على اللفظ
٢٤٠	بيان انواع الستة من احكام الاستثناء
٢٤٤	مجرور بعد غير وسوى وسواء
٢٤٥	وغير صفة جلت على الا
٢٤٧	واعراب سوى وسواء
٢٤٧	تفصيل لاسما
٢٤٩	الواو الداخلة على لاسما اعتراضية و
٠٠٠	جواز كونها عاطفة ولا خبر ولا لاسما
٠٠٠	محذوف ولا سواء مقام لاسما ومطلب
٠٠٠	هم
٢٥٠	حرف النفي مع الاقيد معنى الشرط
٠٠٠	والجزاء يدخل الاول ما يعنى الاعلى
٠٠٠	الماضى اذا تقدمهما السؤال
٢٥١	خبر كان واخواتها وبيان خصائصه
٠٠٠	من وقوع خبر كان ماضيا بلا قد او عدمه
٢٥٢	حذف عامل كان
٢٥٥	(اسم ان واخواتها)
٢٥٥	(المنصوب بلا التى لنى الجنس)
٢٥٦	وجه بناء اسمها وان النكرة في
٠٠٠	سياق النفي تفيد العموم
٢٥٦	دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
٠٠٠	التينية لا محل لها من الاعراب
٢٥٧	بيان مشابهة لاء التبرئة لان
٢٥٩	الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء
٠٠٠	عدم تكرير تكرير لافى الموضوعين
٢٦٠	تاويل العلم بنكرة وفي مثل لا حول
٠٠٠	آه خمسة اوجه
٢٦٠	تجوز عمل العاملين المتماثلين في معمول
٠٠٠	واحد
٢٦١	دخول الهمزة على لا واعراب نعت
٠٠٠	اسم المبنى وعطفة
٢٦٥	انفصل بين المضافين باللام المقحمة
٠٠٠	وبالظروف
٢٦٦	(خبر ما ولا المشهتين)
٢٦٧	بيان ان العازلة وعملها
٢٧١	لفظ لات كربت وتمت
٢٧٢	(المجرورات)
٢٨٣	الاضافة المعنوية
٣٧٥	اضافة غير الى ضد واحد
٢٧٧	الاضافة اللفظية
٢٧٨	اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى
٠٠٠	معمولها
٢٨٠	افادة اللفظية التخفيف
٢٨٣	حكم المضاف الى السبب والاجنبى
٢٨٥	عدم جواز اضافة الصفة الى
٠٠٠	موصوفها وبالعكس
٢٨٦	اضافة ذات وذات وذات وذات وذات وذات
٢٨٨	جوز الكوفيون اضافة الشئ الى
٠٠٠	نفسه مع اختلاف اللفظين واطراف
٠٠٠	افعل التفضيل
٢٨٩	حكم اى فى الاضافة حكم افعل

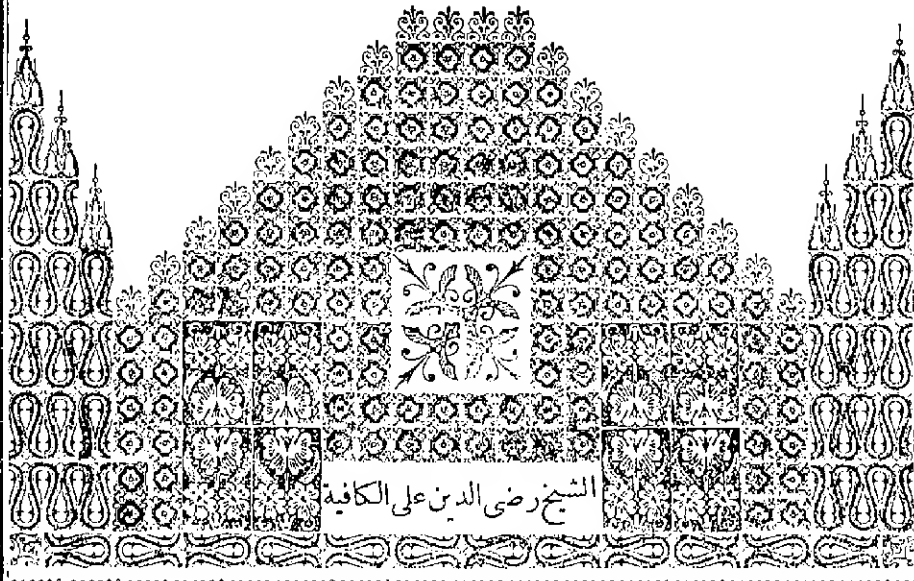
٢٩١	احكام الاضافة من حذف المضاف	٣٢٠	اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف
٢٩٢	وحذف المضاف اليه والفصل بينهما	٣٢١	على الضمير المجرور ومنع تواتر القرأت السبع
٢٩٣	المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او	٣٢٢	المعطوف في حكم المعطوف عليه
٠٠٠	المعتلة	٣٢٣	العطف على العاملين مختلفين
٢٩٥	حكم أسماء الستة عند اضافتها	٣٢٥	احكام العطف من حذف الواو مع
٢٩٦	حكمها عند القطع	٠٠٠	معطوفها وكذا ام مع معطوفها و
٢٩٨	(التوابع)	٠٠٠	حذف الواو من دون المعطوف و
٢٩٩	الكلام على عامل التوابع وعامل	٠٠٠	حذف المعطوف عليه بعد بلى وعدم حذفه
٠٠٠	البدل وبدلية الجار والمجرور من الجار	٠٠٠	بعد حرف التصديق والعاطف ام
٠٠٠	والمجرور	٠٠٠	واما جواز تقديم المعطوف بالواو
٣٠١	(النعت) والصفة العامة والخاصة	٠٠٠	والفاء وشم واو
٠٠٠	ومن العامة الخال والخبر	٣٢٧	ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى
٣٠٣	فائدته التخصيص والتواضع آه	٠٠٠	وغيرهما
٠٠٠	وعدم اشتراط اشتقاقه	٣٢٧	لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى
٣٠٤	من الجوامد الواقعة صفة اسماعى	٠٠٠	المعطوف باو وعطف الفعل على
٠٠٠	وقياسى ككل وجدو حق وشرعك	٠٠٠	الاسم وبالعكس عطف الماضى على
٠٠٠	وحسبك	٠٠٠	المضارع وبالعكس وعطف المفرد على
٣٠٦	والسماعى ضربان	٠٠٠	على الجملة وبالعكس اذ تجانس وتطابق
٣٠٧	وصف النكرة بالجملة وانها ليست	٠٠٠	الصفة والموصوف اكثر من تطابق
٠٠٠	نكرة ولا معرفة	٠٠٠	المبتدأ والخبر والحال وصاحبها وتجويز
٣٠٨	وصف بحال الموصوف وبمتعلقه	٠٠٠	المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد
٣١٠	مطلب سواء عليهم ما نذرتهم الاية	٠٠٠	(التأكيد)
٣١١	المضمر لا يوصف وكذا ذو اللام	٣٠٠	الفرق بين الفاظ التأ كيدا اذا اضيف
٣١٢	مراتب التعريف	٠٠٠	او قطعت عن الاضافة والاشان
٣١٣	التزم وصف باب هذا بنى اللام	٠٠٠	لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح
٣١٤	احكام النعت من جمع الاوصاف	٣٣٢	التأ كيدا اللفظى على ضربين
٠٠٠	مع تفرق الموصوفات	٣٣٣	قد يكون مع التأ كيدا اللفظى عاطف
٣١٥	وتقريب الصفات مع جمع الموصوفات	٠٠٠	بخلاف المعنوى وافادة بعض
٣١٦	قطع الصفة رفعا ونصبا مع ان واوها	٠٠٠	الابدال معنى الفاظ الشمول
٠٠٠	اعتراضية	٣٣٦	التأ كيدا بالنفس والعين وبكل واجمع
٣١٧	حذف الموصوف وتقديم ما يصلح	٣٣٧	(البدل)
٠٠٠	لنعت بابدال المنعوت والجر بالجار	٣٣٩	للبدل اربعة اقسام
٣١٨	(العطف)	٣٤٠	كون المبدلين معرفتين او نكرتين
٣١٩	ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور	٣٤٠	وظاهرين ومضميرين وابدال الضميرين
عطف على مثلها ام المجرور على المجرور		٣٤٣	(عطف البيان)

﴿ حاجی احمد خاوسی و حاجی مصطفی درویش ﴾
 ﴿ و شرکائی صحافیہ عثمانیہ شرکتی ﴾

(شرکتی بدایت تشکیلند برو کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ غایت)
 (صحیح و اہون فیثاتہ نشر او لنڈیغی کبی لہ الحمد اشوبیک او چیوز)
 (بدی سنہ سی دخی ﴿ شیخ رضی ﴾ نام کتابک)
 (تصحیحہ اشتہام ایلہ طبعنہ موفق اولنوب بیوک دیوزیتوسی)
 (حکاکار ارقدز قاغندہ (۲ و ۴) نومرو لی مغازہ او لوب شعبہ لوندن)
 (برنجی شعبہ سی حکاکار دہ (۳) نومرو لی دکاندہ و ایکنجی شعبہ سی)
 (از میردہ کاغد جیار ایچندہ بکار لی زادہ حافظ احد طلعت افندینک)
 ((۱۶) نومرو لی دکاندہ و او چنجی شعبہ سی قونیہ دہ صوفی زادہ)
 (سمدر ضا افندینک دکاندہ و در دنجی شعبہ سی طربزوندہ سپاہی)
 (بازارندہ کائن صحاف موسی افندینک دکاندہ و بشنجی شعبہ سی)
 (ارضرومدہ کلیسا قیوسندہ ملا داود زادہ شمس الدین افندینک)
 (و کورجی قیوسندہ شیخ افندی یکنی سلیمان رفیق افندی لارک دکانرندہ)
 (و اتنجی شعبہ سی بارطیندہ احسانیہ جادہ سندہ قرہ قاش زادہ)
 (ابراہیم رحیمی افندینک دکاندہ لمرک و مصارفات نقلیہ سی ضم)
 (ایلہ استانبول فیثاتہ صاقلقدہ در و سلا نیكدہ دخی استانبول)
 (چارشو سندہ مصطفی صدق افندینک دکاندہ صاقلقدہ در)

ورسعات

(معارف نظارت جلیلہ سنک ۱۴۳ نومرو لی و ذی القعدہ)
 (۱ سنہ ۳۱۰ تاریخو رخصتنا مہ سبیلہ سلطان بایزید)
 (جامع شریفی کتبخانہ سی تحتندہ صحافیہ عثمانیہ شرکتک)
 (۸۷ نومرو لی مطبعہ سندہ طبع اولنشدہ)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعدد * وتعالى كبرياؤه عن ان تشتمل بحد *
 ٢ تاهت في موامى معرفته سبالة الافهام * وغرقت في بحار عزته سابعة الاوهام *
 كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فيعزل عن حقيقة ملكوته * وجميع مانعقد عليه ضمائر
 اولى الابصار فعلى خلاف ماذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته * وصلواته على
 خاتم انبيائه * ومبلغ انبائه * محمد بن عبد الله المشر به ٣ قبل ميلاده * وعلى السادة
 الاطهار ٤ من عترته واولاده * وبعد فقد طلب الى بعض من اعنى بصلاح حاله *
 ٥ واسعه بما تسعه مقدرتى من مقترحات آماله * تعليق ما يجرى مجرى الشرح على
 مقدمة ابن الحاجب عند قرأتها على ٦ فانتدبت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا
 ٨ الحج * والسالك لثل هذا الفج * من الفطنة الوقادة والبصيرة النقاد * بذلال مسؤله *
 وتحقيقا لما موله * ثم اقتضى الحال بعد الشروع * ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع *
 فان جاء مرضيا فيبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغرورى صلوات الله على مشرفه لاتفاقه
 فيه * والافن قصور مؤلفه فيما يتحبه * والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حبيبنا
 ونعم الوكيل * (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل
 تمر وتمره وليس المجرد من التاء من هذا النوع جعل الذى التا كايحيى تحقيقه في باب الجمع
 بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلام لم يستعمل
 ٥ الاعلى ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب * وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام
 من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 ٣ قوله تاهت في موامى (الموامى الفاووز جمع مومة واصلاها مومة على فعلة وهى مضاعف قلبت واوها الفا لتمر كهاوا وافتتاح ما قبلها)
 ٣ قوله قبل ميلاده (اى قبل زمان ولادته ٤ قوله من عترته (عتره الرجل نسله ورهطه الادنون اى الاقربون ٥ قوله واسعه اذا اسعفت الرجل بم حاجته اذا قضيت له واسعفته اعنته على امره ٦ قوله فانتدبت له (ندبه لامر فانتدب له اى دعاه له فاجاب ٧ قوله مع عوز (عوز الشئ عوزا اذا لم يوجد ٨ قوله الحج (الحج معظم الماء كالحجة والفج الطريق بين الجبلين ٩ قوله (التجاوز عن الاصول) تجاوزت الشئ وتجاوزته بمعنى وتجاوز عنه اى عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التباع

٢ قوله الجناب (بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغرورى (والغرى الحسن يقال (مجازا)
 رجل غرى والغرى ان قبر امالك وعقيل سمياعر بين لان النعمان بن المنذر كان يغربهما بدم من يقتله يوم يؤسه ٤ (قوله لكن الكلام لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الاعلى ما فوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعده المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى

٧ (قوله كلمة شاعر) أى قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) أى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) أى فى عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) أى فى العرف اللغوى ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) قيل فىكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر النوية ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان تلفظ بها قطعاً بل هى ملفوظة بالفعل ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى ٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئاً عليه) أى لابد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى واردة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخر اجمعه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت يزيد) أى بعد كونه مصدراً

٧ (قوله و محرفات

مجازاً على القصيدة والجمل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى القول وهذا كما يقال الدنار ضرب الامير أى مضروبه ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدر على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدر نحو كثرته كلاماً وتكلم كلاماً بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على ا كثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مفعلاً او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المجهول فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له ٩ فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيداً كان او لا ٩ لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعداً ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ٤ ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كثرته كلاماً كاعطى عطاء مع انه فى الاصل لا يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنيك حيثك بضم الدال بمعنى دهنيك بفتحها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سمي ٥ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعاني ٤ مع قصد ان يصير متواطئاً عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلاً او لا بل لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت يزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتراح قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مفعلاً كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به أى يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزءه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزءه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلمية فمعناها مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل



العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهة المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فيخرج به المركبات ويخرج بال موضوع المهملات ولا يرد حينئذ ماسياتي من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ^٤ اعني الوضع وعلى هذا فلو قال المص

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سياتي وربما يتوهم ان مفرد في عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح في شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه باللفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاه في مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فحقو بعلبك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه * والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان احدى التبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢) ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعات على ما ينبغي (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون (٣) واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممهل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعاً وبقوله لمعنى عما صيغ للمعنى كالمهملات كاعم ونحوه من الهذيان وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبدالله وضرب زيد غير عليم (فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما ككرة وتمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة (٤) فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا العهد كما يجيء في باب المعرفة وان سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان واللام يحز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبر فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني اى ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه (٧) ان قيل لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث (فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجبة (وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم) فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور ولا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا في حد الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى ٥

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه ليخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاحتجج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء نعم من يدعى ان نحو عبدالله علمائيس كلمة واحدة محتاج الى التاء لاجراجه مثله ولعله انسب  ٥  بقواعد العربية ٩ (قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

الاستقبال او الحال

٢ قوله (وعلى حال الفاعل) من التكلم والخطاب والتذكير مثلا
٣ قوله (والتنوين ولام التعريف) لاختفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوها فيهما فكل واحدة منهما كلمة على حبالها فتحو الرجل كلمتان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجها عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث المتحركة والفاء التأنيث فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها الفاعل كما

صوم ورجلان صوم فلابؤنث ولايتي ولايجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات) قلت لا يخرج مثل ذلك تاء والوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارتطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لالى الواضع (فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سمعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمضمر والجمع ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري جميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف ٩ المضارعة على معنى في المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفاء التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين (فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلام المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو ترمى وعلوى ووشوى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينوا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعال وانفعل كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمهما فكذلك نحو بصرى ومسلان فالالفاظ المشتبهة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغرون نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والأكلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاريء كلمة صارت بالتركيب بجزء كلمة كما ادعينا في الكلام المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلمة اعترض وادى الا ان نقيده تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا * قوله (وهي اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كاتاني من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يأتى منه ومن كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مرزب كذا لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وبزيد بالجزئي ما يدل على تحت كلى ويصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يحكى في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو اوفي كونهما حكيمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد اوفي حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف اوفانهما في الاصل لحصول احد الشئيين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة للجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين) قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماضى ٦ فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماضى وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى ههنا) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله (فالاغراض بهذه الكلمة اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ اى لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فنقول هذا ايضا مغالطة) فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسما

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعنى ان كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما ٧ فالمدكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعنى الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري مال اليه جاعة نظرا الى جواز الحكم عليهما وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الالفاظ المهمة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملة للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلاً ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولاً نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم المجهول مطلقاً لا يحكم عليه اى الشئ الذي لا شعوره اصلاً لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقاً مشعوره وبمعناه اذهو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المدكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله (لأنها اما

ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقرن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهى اسم وفعل وحرف اذا المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لافى نفسه الثاني الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لافى نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقرر باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه خمسة دائرية بين النفي والاثبات ٩ فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كإيناء المركب من الجنس والفصل هو الحد* قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ وتوقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفاداً له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعاً لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قوله (فقولنا ان يخبر احراز عن النسبة) النسبة اعم من الاسناد ٨ المذكور ههنا وجنس له فكانها مذكورة

تقديره فلذلك قال ان يخبر احراز عن النسبة الاضافية
٥ قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر) قيل
الاسناد نسبة فلا يقوم الايشيئين مسند ومسند اليه
لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به
او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال)
اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية
او طلبية

٧ قوله (فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان)
جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه
بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط
والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك
ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا
يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام
صادقا ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء
لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية

قام او اقام زيد او احدهما مقدار ادون الاخر وهو ما فعل كافي ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كافي قوله تعالى ﴿ فصر جيل ﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها (وقولنا في الحال كافي قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعث وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولئك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فحذف بخلاف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لا ضرب ولنضرب لما قل استعمالها (وقولنا بكلمة كافي زيد قائم (وقولنا او اكثر ليعلم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه من يد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه احراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقام زيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال ويخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جلا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها تؤكد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (واما قال بالاسناد ولم يقل بالخبر لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبى والانشائي كذا كرنا (واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل يرد على هذا الوجه الاخير ان الاسناد يكون داخل في المتضمن ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ^{سج} ٩ ^{سج} مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بمجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل آه) قال المص في الايضاح الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبارها في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكرناه كما لا يخفى على ذي فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظه في الموضوعين واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في ذاته وكونه ملحوظا في غير ماله لتعرف حاله امر معقول كما أوضحناه واما حكم الدار كسنتها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستقادا من غيرها

مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يازيد فلسدياء مسند دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط * قوله (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرح به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله ما دل اى كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنسبة والاشارة وانما اورد لفظه ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احداقسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قيل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٣ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هافغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتووين التنكير وقد يكون جملة كافي هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في مقام زيد اذ قيام زيد منفي ٣ فالحرف موجود لعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كافي نحو بصرى او مؤخر عنه كافي الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٣ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق ح

٤ قوله (وقد يكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل هزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللزيم اضمارهما (٤ وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب ونون نضرب وتاء نضرب في خطاب المذكر فانها تقيدها على الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يحجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما اذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجود معناه اى الطول في موصوفه حتى صار الوصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لايقوم به الطول * واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصه له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعنى ضاربة زيد لكنهم احتزروا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يندر الضارب ولا يخرج

قطعا اذ لو كان معناه واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكى لو كان الابتداء والانتهاى والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانتهاى والظرفية اسماء لكانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات بمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط بما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل

دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل فائده من وضعه تحكيم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظه من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشبهه فساد على ذى مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله (ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأعلى معنى في غيره) أي الحرف لا يدل الأعلى معنى معقول في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته إلى غيره وهي معقولة في غيرها آتة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذا كمتعلق الحرف ٩ قوله (ريتين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لأن السلب إنما يتعلل بتعلل الإيجاب فإذا علم معنى الاقتران باحد الأزمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله (أن قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال) أو بالعكس ٣ قوله (وكذا أن قلنا أيضا باشتراكه في الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه أراد باشتراكهما في قلب ٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) أي غير الأصلي أعني الوضعي ٥ قوله (لازما) أي غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولا يدخل في هذا الخد لفظ الماضي آه) قال المص الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

بذلك عن الوضع ويصح أن يعترض عليه بالأفعال فإن ضرب وضع ليدل على ضاربة ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأعلى معنى في غيره فإن ضرب مفيد في نفسه الأخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الأزمنة الثلاثة أي على معنى واقع في احدى الأزمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أو لا فيكون الطرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الأصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وإن وجب وقوعه في احدى الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر لأن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبح والغروب والقبولة والسرى لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس احدى الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وإن اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الأزمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول عند أعمالهما لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال والاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول علمهما العارض لمدلولهما وضعا (وكذا يخرج أسماء الأفعال لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول بل بالوضع الثاني كما يحكي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احدى الأزمنة الثلاثة بالوضع ٢ أن قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا أن قلنا أيضا باشتراكه في الحال والاستقبال لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في أصل الوضع لا احدى الأزمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الأفعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كما في عسي أو غير لازم كما في بعث واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الخد لفظ الماضي والمستقبل والحال إذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لأن لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان أو في المكان نحو مضى في الأرض وكذا المستقبل والحال (والأولى أن يقال الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ولا يرد أيضا مثل الصبح والغروب والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احدى الأزمنة الثلاثة كانه غير مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل فان دلالة على احدى الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالتأخر ٧ وغيره وبغيره والحق أنه بمعنى الماضي أو البقاء في المكان أو في الزمان قال الله تعالى

غير مقترن بزمان فإذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فالعني ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فتوهم

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود) وقد يقال لاهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من

﴿ كانت من الغابرين ﴾ وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها (ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه (فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا يفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تنبذ معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها لالاباث ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف (وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتب في بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان (واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم (ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي من تضرب ومن بمعنى اي في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب لجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ٤ ولوقلنا الحرف لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بثلثها وبالكاف ورب وكم ﴿ قوله ﴾ (٥ ومن خواصه دخول اللام والجروا والتنوين والاسناد اليه والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

تفسيره) وهوان الاقتران باحد الازمنة الثلاثة انما هو بحيث يكون ذلك الزمان مدلول اللفظ ايضا وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور في الحدود فالعنى ما دل على معنى مقترن من حيث هو مقترن فيكون دال الاعلى الاقتران ايضا ٢ قوله (واما الكاف الاسمية فمعناها المثل آه) فمعنى الاسمية بالفارسية ما ند ومعنى الحرفية همجو ٣ قوله (بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها) لا القليل ٤ قوله ولوقلنا الحرف لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه آه) اي لم يرد الاعتراض على حد الحرف بهذه الاسماء وان اكتفى بدلالته على معنى في غيره وردت نقصا عليه كالافعال على ما مر ٥ قوله (ومن خواصه) اورد من التبعية اذ من جعلتها تاء التأنيث المتحركة وياه النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومتنى ومجموعا ومنادى ومصغرا وقد اشار

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير) ذكر النص في شرح الفصل قال بعضهم اراد ان

(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرد قضية الحد والمحدود) جعل اول الاطراد صفة ١٣ ^{١٣} الحد والخاصة فلذلك قد هما في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذى الخاصة فآخر هما اذ ذلك حقيقة هما فيها

٩ (قوله اى لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الاضمتا) الظاهر من كلامهم جبعان دلالة الفعل الاصطلاحي وهو المقصود ههنا على الذات

الترامية لا تضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس فتأمل ٣ (قوله الاضمتا) يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الاضمتا كما علم بما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكما عليه وما وقع محكما عليه لا يقصده غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصده ذاته اعنى ماصدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين ٤ (قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل مادخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند الحاجة ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول كل مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان نقول في الخاصة كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقديقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تعكس كلية ولا تطرد كذلك نحو كل مادخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجئ في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك) وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاضمتا وحرف مدلوله في غيره لافى نفسه ٤ (واما قول الشاعر * يقول الخنئ ٥ وابقض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار الجذع * فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ الا في ضرورة الشعر) وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم مالم ليس للترنم فهى اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ ودج وسبيويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احد و ابراهيم فليس ينحصر للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لئلا ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وثانيهما للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذف علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة للفعل الذى اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كيميئذ ومررت بكل قائما وسيجيئ ان المضاف لا يكون الاسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخنئ (اى الفحش) ٥ (قوله وابقض العجم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اي ابقض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

٣ (قوله لم تأت في نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ايضاشئ من تلك المعاني) يعني الاربعة
 ٥ (قوله لكنهم حطوها عن النون) اي اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التي كانت فيها المحض التأنيث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث
 لا لمحض التأنيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامة
 تأنيث فيها لا متحصنة آه) لا بد في المؤنث من علامة التأنيث ١٤ اما لفظا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله

اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن ٣ لم تثبت في نحو قوله
 تعالى ﴿ من عرفات ﴾ ولو كانت للتشكيك لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه
 ولا لترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب
 الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابع للجر كما في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر قائم مقام
 التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
 في النون شئ من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم
 علامة لتمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ايضاشئ من تلك المعاني ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها
 مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها * وقال الربيعي وجار الله
 ان التنوين في نحو مسلمات للصرف * قال جار الله وانما لم تسقط في عرفات لان التأنيث فيها
 ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله
 نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متحصنة للتأنيث ولا مشتركة
 لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مذكورة لا يجوز مبار كافيها الابتأ ويل بعيد
 ٨ كافي قوله * ولا ارض اقبل ابقالها * ٩ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو ابتأ ويل
 البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه
 لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرية فيه
 متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع انه ٣ جوز
 المبرد والزجاج ههنا مع العملية حذف التنوين وبقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس *
 ٤ تنورتها من اذرعها واهلها * يثرب ادنى دارها نظر على * بكسر التاء بلاتنوين
 ٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعها كسائر
 ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين
 في مثله مع العملية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتح (واما تنوين
 الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم
 في روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد
 فيسند منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد
 وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال * افلى اللوم عاذل والعتابن * وقولي
 ان اصبحت لقد اصابن * ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن

كافي قوله ولا ارض) اي
 لا مكان ولا موضع ٩ (قوله
 فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث
 مصر الذي هو ابتأ ويل
 البقعة) لا مانع في مصر من
 تقدير التاء ليكون مؤنثا
 باعتبار ذلك التقدير وفي
 عرفات ما ذكرنا من المانع
 وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع
 وجودها واما تأنيث الضمير
 فيكنى فيه وجود التاء التي
 الجمع المؤنث ولا يكتفى بذلك
 في منع الصرف لضعفه ٢
 (قوله وانما لم يسقط في نحو
 من عرفات لانه لو سقط
 لتبعه الكسر) لان الكسر
 في غير المنصرف انما سقط
 تبع السقوط التنوين ٣ (قوله
 جوز المبرد والزجاج ههنا
 مع العملية حذف التنوين
 وبقاء الكسر) لان جعل
 الكسر تابعا للتنوين في السقوط
 ههنا كافي سائر غير المنصرف
 يوجب ذلك المحذور ٤
 (قوله تنورتها) تنورت اي
 رأيت من بعيد ٥ (قوله
 وبعضهم يفتح التاء في مثله)

ولا يبالي بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك) (في القافية)
 الترنم) ويلحق آخر الابيات والانصاف المصرة ٧ (قوله ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن)
 التمثيل في الحرف بالقافية المطلقة نحو ربن اولي

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) اى مغبر الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا ما بعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله حاوى) اى خالى ٣ (قوله ١٥) المحترق (الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام

لما ع الخلفن الخلف السراب
اى رب مظلمة كذا قطعته

٤ (قوله وانما اختص
كون الشئ مسندا اليه آه)
فان قيل كيف يصح جعل
الاسناد اليه خاصة للاسم
مع شموله فيكون منعكسا
قلنا لاشمول ولا انعكاس
ولذلك احتاج من عرف
الاسم بما يصح ان يحدث
عنه الى ان يقول اويكون فى
معنى ما يصح ان يحدث عنه
ليدخل فيه الاسماء اللازمة
الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن
لنا آه) شدن الغزال
شدونا قوى وطلع قرنه
واستغنى عن امه (الضال
بالالف السدر البرى
الواحدة ضالة والسمر
بضم الميم من شجر الطلح
وجه السمر

٦ (قوله وقول الجحاج

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد
وحدهذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا
٨ وهو كقوله * وقاتم ٩ الاعماق ٢ حاوى ٣ المحترق * فيفتح ما قبل النون تشبيها
لها بالخفيفة اويكسر للساكنين كافى حيثئذ على ما يجئ فى آخر الكتاب وانما الخلق بالروى
المقيد تشبيها له بالطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه
اما فى الحال او فى الاصل كاذ كرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل
لا يدل على الذات الاضمتا والحرف لا يدل على معنى فى نفسه وهذه العلة اختص التثنية
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا
فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله * يا أميلح ٥ غزلا
ناشدن لنا * من هؤلاء بين الضال والسمر * راجع الى المفعول المتعجب منه اى هن مليحات
والتصغير لشفقة نحو يا بنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت
فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى * رب ارجعون * على تأويل ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ٦ وقول الجحاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع
والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه
او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كاذ كرنا والتكرير ضم
الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأنيث والتكرير والغالب فيما يفيد التأنيث
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثني
والجموع لمشايمته لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان
كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليك وسعديك وقوله تعالى * ارجع
البصر كرتين * فى كون اللفظ فى صورة المثني وليس به (واختص الاضافة اعنى كون
الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كفى غلام رجل واما متعرف كفى غلام زيد
والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا فى مثلها الا اسما (ولم يذكر المص من
خواص الاسم كونه مضافا اليه لثلايرد عليه مثل قوله تعالى * يوم يجمع الله الوسيل *
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قبل
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف
نحو ايتك يوم قدم زيد الحار او البارد * واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله
فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

يا حرسى (الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد
معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لا حد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازاوج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معازوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كبا من الاسماء لا يكون ١٦) الامر كبا من شيئين فصاعداً كخمسة

وحده كما ان الاسمية في قواهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها وامان حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله (وهو معرب ومبنى المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل) هذا حده معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يندكر الاقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احدا الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى اضراب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلاً لا حد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معازوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه ٣ فيوهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كبا من شيئين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه وهذا اب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهرتم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احدا الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معرباً بل الاسم المركب الى عامله ٤ الاترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعراباً معيناً وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلاً في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في باب لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عرا المس وذلك

عشرون ونحوه) التثنية بملبك اظهر وان كان قوله ونحوه شامله وجعل التثنية را جمعا الى المركب مطلقاً لا يحسن ٤ (قوله الاترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملاً في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالمعتبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولاً

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصل دون العروض المتبادر

من الثاني ان

اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يدفع ما اورده ويختصر مبنى الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي من حيث هي جملة ٦ (قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اي يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد المعرب

(بان يقال)

٨ قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد وان ذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحد نمنح ٩ قوله (توقف كل محدود على حده فيكون دورا) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو

الاختلاف الحاصل في كلام المنشيء والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشيء مطابقا لما في كلامهم هو المقصود

الاصل من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشابهته للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسمي المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا علىة والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف باتاتا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخج وهدهد والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذي فيه سبب الاعراب قفخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحى في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاء الله تعالى (واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او بالفعل على ما يحى في باب المبنى وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما أتى (فقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صحت الاحتراز بالجنس

ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه ١٠ قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لقطا او تقديرا) هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف ٣ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب لتمييز عند المنشيء للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض (فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جلته وهو مناسبتة للمبنى لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

الاختلاف الحاصل (ش) في كلامهم فقوله (٢) المنشيء مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحيث يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيهه على علة وضع ١٨ اعراب في الاسماء فهذا اليزان بمنزلة

(قوله لفظا او تقدير ا مصدران بمعنى المفعول ابي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ او تقدير * قوله (الاعراب ما يختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح * وقوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه) ٥ بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اى المتعاقبة (قوله عليه اى على المعرب) قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التى هى الاعرب ٧ فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو التكلم بالة الاعراب الان الهواة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لالة ولهذا سموه عاملا (ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد (ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وقده لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر اتنى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما يختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابد لحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك جاتني مسلمان عن المثني ولم تخبر عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان (قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته في الآخر حتى يسمى امرا بل ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبتت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما يختلف آخره به ولا يختلف آخر شئ بشئ الا وهنك اختلاف اذا الفعل متضمن للمصدر (وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لم يتركب الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

التصريح
٥ قوله (بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبارة المتكلم يرد النقض بالعامل
٦ قوله (ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المنص فالصواب ان الضمير لما
٧ قوله (فهما في الظاهر كالقاطع والسكين) ولا شك ان القاطع انما حصل من القاطع بهذه الالة
٨ قوله وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني ويائه (اى) يعنى ان الفتح قبل الالف والياء في المثني والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر ايضا
٩ قوله (لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته آه) لم يرد ان آخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتبارى وليس

الموجود في آخر المعرب الاتك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعتورة عليه فهى الاعراب لذلك (ان معنى الامر الاعتبارى الذى يتصف بها آخر المعرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر المعرب سببا لانصافه

٤ قوله (فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات آم) قال ولئن سلم ان ثمة اى في آخر زيد امراً زائداً فلا بد ان يكون ناشئاً عن متعدد ١٩ من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

الاعراب الى ثلاثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعاً ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظراً الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معرباً لزم ان يكون في الطرف الآخر كذلك دفعا لتحكم فيكون في حال السكون السابق معرباً ايضاً وهو باطل وبما قررنا صارت تقرير الشارح واعتراضه هباء منثوراً ٦ قوله (فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الآخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالأعراب والأعراب ايضاً هو الانتقال المذكورة * هذا اذا عرب بالحركات وان عرب بالحروف فاختلاف الآخر اذن واحد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اوردته مع القلب كما اذا اردت مثلاً اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعاً ورددتها وقلبها الفا في النصب وياء في الجر وثنائهما جعل العين او الحرف الذى زيد في الآخر لغرض بعينه اعراباً ايضاً اوجعله مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو المزيدين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضاً وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعاً لانهما صارا لشئيين بعدما كانا لشيء واحد (وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضممتي فلك مفرداً وملك مجموعاً وكذا فتحنا نحو ان اجدو باجد وياء ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين ٩ وليس كذلك الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعراباً لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالأعراب وهو هو ولو جعلنا ايضاً الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفاً كما فهم المص فهمى ايضاً ثلاث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة قحمة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة قحمة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً وهو ثلاثة) وقال ايضاً لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسماً لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضاً بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركاً بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره فإلم يقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره (فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره لا ما اختلف (قوله ليدل على المعاني لتعليل لوضع الاعراب في الاسماء * اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة (اى من السكون ٧ قوله) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة (آم) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البديل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اهـ

ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الظهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الآخر لان جاعله لاحد المعنيين ه واضمما كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدهما على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يحتلبله حرف دال عليه صابر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثني والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلون ومسلات وزيدى ومسلّة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ ان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب للملبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرأ بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه امام معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات ٧ وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثني والمجموع بالواو والنون لعل تذكرها في كل واحد منها ولم يحتلبل حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثني والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدوهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز واقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر (وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من الحمد واكثر منها) ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فيزيه مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافا اليه معنى

٦ قوله (واضمما كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر) اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلا وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فتصب قرينة ٧ قوله (ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من لحظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله (ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى) كالعامل الذي يطرأ به المعاني المعتورة على الاسماء ٩ قوله (وجعلت) اي العلامة في بعض الاسماء حروف المد ٢ قوله (معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة) اي اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى آخر متضمناً إلى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر
 الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن فاذا عطف على المجرور فالحمل على
 الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدّر (وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى
 ﴿وَأَسْكُوا بُرُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوماً كما في الاضافة زال
 النصب المقدّر كما سيحى * ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
 علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني
 بالاسم فسمى عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم ففعل العامل في الفاعل
 هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر
 هو الآخر على مذهب الكسائى والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر (واختلف
 في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور
 ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان
 ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل
 الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاماً فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال
 البصريون العامل هو الفعل نظراً الى كونه المقتضى للفضلات (وقول الكوفيين
 اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام
 الى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً اليه
 تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة
 لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يحى في باب الاضافة فيزول النصب المحلى
 عن المجرور لفظاً لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفاً نسياً منسياً مع حرف الجر
 الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد
 بتخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظاً فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف
 ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى
 وعلى معنى من في نحو خاتم فضية اذ هو مبين بالثانى فيمال عمل الجر على هذا
 الاسم كما احيل على حرف الجر كما يحى فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى
 تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علماً للمضاف اليه
 فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى في المجرور المسند اليه نحو مرزبان زيد والاصل
 فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر
 ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير
 مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما
 فبقى ما بعدهما منصوباً فى اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل
 معانيها طارية على معانى الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها الا معنى
 واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين اللتين كونهما
 فى قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يحى فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما
 الى الآخر صار فضلة)
 اى ما عداهما من متعلقات
 الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب
 كونها فضلة اى فى كون
 الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى
 كونه حكم الفضلة
 ٦ قوله (اذ هما فضلتان
 بواسطة الحرفين) اى الاسم
 والفعل

٧ قوله (أسماء الاصوات كنخ وجه وده) جه وده كلاهما زجر للابل ودج صياح للدجاج ٨ قوله (تكتبان في الطريق لام الف) قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا الا انه ميز بين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الاسا كنا فلم يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كافي الحروف الاخر ولم يستثن من أسماء الحروف ٢٢ الا الالف قيل وذلك لان اسم

وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يبيح في بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كالتقدم في الاسماء المعدودة) قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للركبات عارض لها لتكون استعمالها مفردة عارضاتها غير وضعي (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كنخ وجه وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يبيح في بابها والثاني اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلم ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف المحكية الالفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف) واما قوله ٨ تكتبان في الطويق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيدودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا (٢ وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما هو من وناه الضمير وكافه فعلم انه يبتنى لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لا يلزم الكسائي والقراء ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المفعول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء (وانما يلزم مهمادلك ٣ لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر (٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

الهمزة محدث وهي داخلية في الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم الهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظة لا وفيه تكلف لا ينبغي ثم ان جعله اسماء الحروف في سلك الاسماء بصوت بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل في التراكيب مراد بها معانيها التي يراد بها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء المعربة بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ما حقق في الكشف منقولاً عن ائمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كاسماء العدد ٩

قوله (فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة (المنسوب) لها معينة الا في اول الكلمة ٢ قوله (وانما صاغ على اقل من ثلاثة آه) قال صاحب الكشف ان اسماء الحروف تقع في التعديد كثيرا فخففت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوي ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا

٢ (قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف علمهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل ٢٣ معنوى ضعيف يتنقى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يبطل عمله معها

٣ (قوله ووجه مشابهتهما للفضلة) أى المبتداء المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله تجىء فى ابوابها) أى العوامل المذكورة


هـ (قوله وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر آه) ومن قال العامل هو الابتداء قال لما لم يكن شئ منهما معمولا لاخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر الا ان المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم الشيب فى مثل) قاله ذوالرومة وتمايمه جوانبه من بصرة وسلام* الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمثل اسم موضع وقيل الذى فيه ثلة والبصرة بحجارة رخوة يميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة قوله تداعين

المنسوب ان يكون تابعا للنسب اليه وفرعاه واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفصحى آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر فى نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان فى الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف علمهما تنسخ علمهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخوانها ومالوا والتبرئة على ما يجىء فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجىء فى ابوابها هـ وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما فى الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما فى النية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتبرا بحال الفاعل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما ذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنائيات وبعض الظروف (واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبنائهما اصلى ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله ٦ تداعين باسم الشيب فى مثل * وقوله اذا اجتمعوا على الفو واو * وياه هاج بينهم جدال * معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب * (قوله وانواعه رفع ونصب وجز فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة) اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وقحه الاتيان بعده بشئ من الالف والاف الحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنتك لما كنت تأتى حقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شذبة بعضها على بعض فى حوض مثل او كان

جوانبه من هذين الحجرين

٧ (قوله وبضد ذلك سكون الحرف يعني ان سكون الحرف ان لا يؤتى  ٢٤ بعده بشئ من هذه الابعاض بلا فصل

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده) ومن فرط الاتصال وشدة اللزوم تعذرا وتعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا في ترك الحركة فالتبيان بشئ من تلك الابعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله

بلا فصل او مع فصل

٩ (قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين) اي الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اي الكسر

٣ (قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم

ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هي

للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعاني اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سموا المعاني بالمقتضية

سمى الحرف متحركا كما نك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشيعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضمنت الشفتين لاجراج هذه الحركة ارتفعتا هن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب رفعاً لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته اي افقته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصبا) واما جر الفك الاسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وحفظا ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا (وانما سمي العرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله  الثيب يعرب عنها لسانها  اي بين وسمى المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اي علامتها (والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى) وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمون وابوك) والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلما وايالك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو يزيد وباجدو بمسلمين وبابيك وكل ماسوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجيى وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو قوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لاتقع الاعلى حركات غير اعرابية بناءة كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات

(وانما)

اي للاعراب ولا شك انها تقتضى اولا وبالذات ما هي علامة لها واما الاختلاف فهو

ع تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فنقول هذا التخييل يضمحل بان العرب فيه شيان الاختلاف واما هو سببه واما المبنى فليس فيه الا عدم الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب ٢٥ الاختلاف ولما لم يكن في المبنى الا عدم الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ (قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه) واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة لدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للاعراب نسخة (قوله نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة

(٤) وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو ان قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجود كما ذكرنا لهذه المعاني هو انكلم والآلة العامل ومحله الاسم وكذا الموجود لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجودة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلماذا سميت الآلات عوامل (فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدّر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيى في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبلى ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل (قوله فالفرد

آلة والمقوم هو المتكلم) لان هذه المعاني ليست

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ (قوله لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور في نحو قام به فلا خفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فمعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيذا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء ٢٦ الستة آ قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضممة) فيكون الباء للاتصاف

٦ (قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصباً آه) التمثيل بالكسر من جمع المؤنث اولى لان الكسر من جمع المذكور قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في القيد الاول فجعله احترازا عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انساب

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضممة والكسرة غير المنصرف بالضممة والفتحة اخوك وابوك وجوك وهنوك وفوك وذومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثني وكلام مضافا الى مضر واثنان بالالف والياء جمع المذكور السالم واو او وعشرون واخواتها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعراباتها المختلفة وذلك اننا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون قيذا بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفيها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيذا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان ان لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثني اذا عرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانباء) وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشايبته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كافي الجمع بالواو والنون (قوله بالضممة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ) وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء في قوله بالضممة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضممة) ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين له لم العمدة (وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين الجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والجرة عمرا على ما يجيى (٦) والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصباً وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكور الذى هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال اول للضم والفتح نحو مساجد) وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكور السالم على ما يجيى بعد (والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو اجد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيى في بابه) ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

(مصفرة)

عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انساب

٧ (قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه) اي ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ (قوله وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيها ٢٧ وجمعها) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غيرياء المتكلم لانه

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثني والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الغرض من ردها) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اي شئ وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف آه) ولانه لا يكون الاعراب في وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربيعي)

ابو الحسين ٤ اوله وانني حينما يثنى الهوى بصرى * من حيث ماسلكوا ادنو فانظور

٥ (قوله ينباع من زفرى غضوب جصرة) اي قوية ضخمة وتامة زيافة مثل الفتيق المكرم ٦ (قوله وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب

مصغرة و اضافتها الى غيرياء المتكلم لانها اذا تثني او جمعت فاعر ابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجمول اعرايا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لئلا يسيحى ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات المستند كرو والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرايه على ماسيحى * ٨ (وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيها وجمعها وتصغيرها) فلهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للعاني المتساوية بالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (وسنشهد هذا الوجه بعد ذكر الواجهة المقولة فيها فغن سيويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرا بها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرا بها حركات اعرا بها كما في امرء وابنهم حذف الضمة للاستئصال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يدوم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني (وقال المصنف ظاهر مذهب سيويه ان لها اعرايين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرايين ٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف كلام سيويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب بالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء العرب على حرف واحد وذلك ما لانظيره ٣ وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفاء لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله * ٤ ادنو فانظور * وقوله ٥ ينباع من زفرى غضوب جصرة * وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف ٦ (وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون

واماهى فاما لام او عين آه) هذا يناسب ما قبل من ان الاعراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة
وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيبويه
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها
في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفسد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه (ويقال عليه
اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما
يصلح للاعراب من نسخها ٧ كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للاعراب من
سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذهى من سنخ المثني والمجموع (ثم نقول انما جعل
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثني
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد للحركات
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات لانها اقوى
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها حركتين
او اكثر ففكرها ان يستبد المثني والمجموع مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها
فروعا لها وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاف موضعها وكل
واحد من المثني والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه (وانما اختاروا
هذه الاسماء بخلاف نحو غدا لشابهتها المثني باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ والاب
(لابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوصا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها
كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
المجتلبة للاعراب (وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد
الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء او فاختاروها
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فن لم يجعلوها منها نحو
يد ودم اذ لامه ياء (ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا
مثل القمح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ (قوله كما اقتصر في
المثني والمجموع على ما يصلح
للاعراب من نسخها) قد
تقدم ان المختار عند
الشارح ان المثني ونظائره
ككتمان في الحقيقة صارتا من
شدة الامتزاج في حكم
كلمة واحدة فلا يكون
الالف في المثني كلام الكلمة
او عينها في كونها من سنخ
الكلمة

٤. لالانفتاح نسخها

٨ قوله (على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اى حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا مذريان في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله (وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال في الصحاح الثناء ٣٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنيه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحد فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقليل ثنا آن بالهمز ككسا آن وردا آن

٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتمال وجهها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان ذان صيغة موضوعة للرفع وذن للنصب وحكم ان الحال في اللذان والذان كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطرذا للباب (ومعنى جوك ابوزوجك واخوه وابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك) والثاني من الثلاثة الاقسام التى اعرابها بالحروف مرفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما جل عليه ونعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحلق باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجئ في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا دخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد (واما قوله في كملت رجلها سلامى زائدة * فالالف محذوفة للضرورة كما يجئ * وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك انسان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى (٩) وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرد فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذكرى ثم لم يمكنه مثل ذلك في ثنائان فكان عليه ان يذكره (٢) وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى المثنى فان ثنائان طرفا الحبل المثنى فاللثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه (٣) وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان والذيان فتحوا ذان والذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردا (وانما عرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف المد ومن ثم عرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما عربا هذان الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع المناسبة لالف بخفة لقلة عدد المثنى والواو بقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانما وهما وكما وكوا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجور والنصب في المثنى والمجموع والجور

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص

ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم تجعل مشاة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للمثنى ليتيسر له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مشاة حقيقة لكن قد خواف فيها نوع مخالفة ما القياس ما القياس مفرداتها

اولى بها فقلبت الف المثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجردون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثني مع عدم استئصالها (واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقبت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثني لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق لفصل الاعتدال في المثني بخفة الالف و ثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا (وقال سيويه حرف المد في المثني والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثني والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصود ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول (وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لالفاظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء نعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثني والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب (قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لاجزاء الاعراب (وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثني والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه (وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة (وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك (فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها (فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله (فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع) قد توهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وفتحها الدفع الالتباس بين المثني والمجموع من المعتل اللام في حالتي النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الاعراب ففرق بحركة النون فيقال في المثني اشقين بكسر النون وفي الجمع اشقين بفتحها وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لا يحذف في المثني فيقال اشقيان و اشقين ويحذف في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون

٣ قوله (وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف) ضعه بنفسه واضعفه غيره واما وضعفه فعناه نسبة الى الضعف

٤ قوله (ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو) لا الانقلاب

هي من نسخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف
الكلمة امانون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى
كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ه مع افادتهما
هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني
شيء (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير
(وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان
ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين (وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط
حذف بعد الضم والكسر وقلب الفاء بعد الفتح لانه حرف معروض للحذف لعدم
لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فحفظت بعد الفتح
بقليها الفالخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف
علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر
الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفاء لخفتها
نحو الفتى وحبل ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى
الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف (وقال سيديويه النون في الاصل عوض
من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من
الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما
ثمه والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان
عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها
حذف التنوين فهى في نحو جاءنى رجلان يافتى عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان
عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين فقط وفي رجلان وقف ليس عوضا
منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما
قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دللت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة
(وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو
ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافى المعاني الخمسة وقيل
هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة (وقال الفراء هو للفرق
بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه
وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع
بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

ه مع كونها علامة
الكمال تكون على
افادته هذا المعنى على
خمس اقسام نسخته

٦ قوله (خرط القتاد)

نقول خرطت الورق اذا
حتته وهو ان يقبض عن
عملاه ثم يمدك عليه الى
اسفله والقتاد شجر له شوك
مثال الاب (صحيح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخته
٢ قوله ولم تبدل التاء
من الياء الا في اثنتين (اي
من افعالها فان التاء فيها بدل
من الياء في اثنتين

٣ قوله (وعند الجرهمي)
قال ابو عمر و الجرهمي
الاء ملحقة والالف لام
الفعل فعنده وزنه فعمل
و لو كان الامر كما زعم
لقالوا في النسبة اليها
كلنوى فلما قالوا كلوى
واسقطوا التاء علم انهم
اجروها مجرى التاء التي
في اخت التي اذا نسبت
اليها قلت اخوى

٤ قوله قال في كلت رجلها
سلامي زايد قاه (وقال في
الصحيح هكذا في كلت
رجلها سلامي واحدة
كلتاها مقرونة بزايدة اراد
في احدي رجلها السلاميات
عظام الاصابع قال ابو
عبدة السلام في الاصل
عظم يكون في فرس البعير
اخره ومن يحترث
محترى وحرثك بهزل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الانويناء واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي
(واما كلا فاعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفاء ولا ينفك عن
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثني المعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى
المضمر فالاعرب كونه جاريا على المثني تأكيده له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا
وجئنا كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون
تأكيده وكذا كلاهما جئنا وكلاهما جئنا اذا كان في الاعرب جاريا على المثني وهو
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمبتوعه في
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثني العرب نحو جئنا كلانا وجئنا كلاهما وكلاهما
كلاهما وكلاهما جئنا (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثني اصلا اذا
يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثني
(وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في
الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته (والف لا يبدل من الواو عند سيويه
لا بدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو
بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويحذف الكلام عليه في باب الامالة (وكنتي فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما
في كلا وانما تجيء بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التأنيث لان التاء لم تتمحض
للتأنيث فلماذا جازتوسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كما خت
وبنت وثنان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز
يونس اخي وبنتي ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور (والالف ايضا لما كانت
تغير للاعراب صارت كما انها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما (٣ وعند الجرهمي وزنه فعمل
ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونيها للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدي
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثني لافي الجمع قالوا ولم
يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال * في كلت رجلها سلامي زايدة * كلتاها مقرونة
بواحدة * وقال * كلت كفيه توالى دائما * بجيوش من عقاب وتعم * والجواب انهما
لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال * كلانا اذا ما نال شيئا فانه ه * وقال تعالى
* كلنا الجنتين آت اكهما * ولوجب قلب القبهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر الى
المظهر كسائر التثاني (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان
معنى المفرد مخالفا لعنى المثني (واعلم ان كلا وكلتا لا تضافان الا الى المعارف لان

(وضعهما)

وضعها للتأكيد ولا يؤكد التأكيذ المعنوي الا المعارف كالجحى في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا (ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمر) والحق التاء بكلام مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلنا الجنة آتت اكملها﴾ ثم قال ﴿وجرنا خلاهما نهرا﴾ (والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ه قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكور لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم اُلحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشرو ثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع عليية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحدد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثلاثان ومذروان والذنان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكور ونحدد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته ٨ واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحده ذو قال ﴿ولكني اريد به الذوينا﴾ قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلami مطلقا واستثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه) هذا بيان ان الاعراب المذكور في اى الاسماء المعربة يكون مقدرها وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر اى في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل * اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحول الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الف ٩ والثاني باب غلامى يعنى كل مفرد احترازا عن نحو غلامى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلام يستحق المضاف الاعراب الابد كونه مسندا اليه اى كونه عدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الجحى في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٥ قوله قال انما افردت اولو وعشرون) قيل كان الواجب حينئذ على المص ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ٦ قوله (واما عليون وقلون فانها جمع عليية) العلية بالكسر الغرفة وزنها فعلية من المضاف هكذا قال بعضهم وقيل هى بالضم وزنها فعلية ٧ قوله (ولنا ان نحدد المثنى بانه اسم دال آه) هذا كلام لا يجديده نفعاً في دفع قول المص لان اعتراضه على النحاة مبنى على تحديدهم المثنى والمجموع بما تقدم ذكره نعم ان اراد ان لنا ان نختار لهما حدين آخرين لا نحتاج معهما الى استثناء تلك الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واما ذوو) فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى) الاولى ان يقال يعنى كل ما عرب بالحركات لفظا من المفردات والمجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فيخرج ايضا نحو عصا وسكاراى ويدخل فيه نحو عبادى ومسلماتى ايضا

٢ قوله (لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون ٣٤ حركة ما قبل الياء كسرة) يتجه على

الشارح ان يقال كان الاولى ان يجعل تلك الكسرة المجتنبه للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التنبيه والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التغيير فن ثم لم يكسر الضم (اى لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله (فتحوسيل كهيام) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل قهيم في الارض لاترعى ٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله الى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام ٤ قوله (فقالوا في جمع الوى لى) (الاولى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله (واما لفظة فى فى الاحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى) دخول فى فى باب غلامى ظاهر لاشبهه فيه واما فى فيجتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديره فى حال الرفع وبالياء لفظا فى حال النصب والجر على قياس مسلى وكأته اما ادرجه فى باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة (فى قسم)

ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب (ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متمثلتين مستحيل ضرورة (وكذا فى نحو قاضى فى المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستقل اعرابه فشيئان يستثقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الآخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو ظى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلحقتها لانستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اول كونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يحب اطراد الالقاء وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على ما ينجى والمقصود من القاب العرب (والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائتى مسلى والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين واو لهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب أثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما ينجى فى التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما فى الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الصمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فن ثم لم يكسر الضم فى نحو سيل وميل اى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فتحوسيل كهيام (٤ وان كان الاسم الذى قلب واو ياء للادغام فى الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا فى جمع الوى لى قُتبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر فى جائتى مسلى (واما فى حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائتى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستثقلتان بخلاف نحو مسلى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف (٦ واما لفظة فى فى الاحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد فى المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جائتى زيد ومررت بزيد وان يعد

في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا بمقدر الاعراب وجوبا لا اشتغال محله بحركة الحكاية * واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلاماى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقة بسبب البناء بل لها شرط كما يحى في الظروف البنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما يبق من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه * قوله (غير المنصرف مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى * عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ومجوعة ثم جمع ثم تركيب * والتون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريبا * مثل عمرو واحرو وطلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) قوله مافيه علتان * اعلم اولان قول النحاة ان الشئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغى ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه به العلة و اياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى علتين وتسميتهما ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا و علة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاعلة تامة اذا اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها واستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والتون علما المؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت علتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المتعبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرافانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف (وقو) وهذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

٨ قوله (وكذا المجموع بالالف والتاء علما) للمصنف ان يمنع وجود السببين المتعبرين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للمقابلة لا يمكن وان يحذف كما مر

٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق في حداد المعرب ٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة آه) قد يقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران كما في هذا اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لاحد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد بما ذكره في الحد سببان معتبران لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرورة او التناسب

٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف) اى حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف بحذفه ع

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا باصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما في اجران واجعون (٥) وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين معالمنع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعه مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم بعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لما شبهته الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع السيبين نحو اجران ومسلمون علمين لئلا يثبت لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر) وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعلمين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كاذ كرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كافي اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله) وثانيها وهو اوسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلا يحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجىء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى به عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو مخلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول اوينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجىء فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت

٤ لاجل السيبين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا ينافى في وجود شيء من سيبه بخلاف ما فيه عليه مؤثرة نحو اجدكم وعثمان اذ لا عليه مع الاضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال اولا يكون مادخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لا مكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السيبين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا

٢ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اي وهو كونه فرعا من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نسخته

٤ قوله (اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدل ووصف وكذا وكذا والنون زائدة

٥ قوله (وهو كل الف زائدة)

اي لا لتأنيث ٦ قوله (كما

في ارطى وذفرى آه) قال

الجوهري الارطى شجر

من اشجار الرمل يدبغ به

والفه للاخلق لا لتأنيث

لان الواحدة ارطاة والذفرى

من القفاء هو الموضوع

الذى يعرق من البعير

خلف الاذن يقال هذه

ذفرى اسيلة لاينون لان

الفها للتأنيث وبعضهم

ينونه في النكرة ويجعل الفه

للاخلق بدرهم وهجرع

والحنطى القصير البطين

يهمز ولا يهمز والنون والالف

للاخلق بسفر رجل يقال

رجل حنطى بالنون و

حنطاة والقبعرى العظيم

الشديد الالف ليست للتأنيث

لانك تقول قبعراة فلو

كانت للتأنيث لما لحقه

تأنيث آخر هذا وما شبهه

لا ينصرف في المعرفة

مقام اثنتين (فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كايصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواق عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسومه في البناء دون الفعل (واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قديشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قديشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اي تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد اخق باسباب المذكورة ما شابه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلى سواء كانت للاحق ٦ كما في ارطى وذفرى وحنطى ولا كقبعرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سببا لم مشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة المتمنعة من التاء اولاً لم مشابهتها لهما لفظاً وامتناعاً من التاء ٧ واما الف الاخلاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا متمنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف ما يشبهه الف الاخلاق الممدودة اي الهمزة في نحو جراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا) والثاني كون همزة الاخلاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لم مشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصيل والالف الاخلاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصيل لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المقلبة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل مانع فله كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

وينصرف في النكرة قال واما زيدت الالف في قبعرى ليلحق بنات الخمسة بنات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث الاخلاق الممدودة) كعلباء ملحق بسرداح

٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير ٣٨ والنسبة يافيان الفعل لان المصغرو المنسوب

مو صو فان معنى فلذلك لم يعتبر بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا ينافيه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يخصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شئ ٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب) قيل اتماما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن وانزخافه وذلك مجوز وليس بموجب ٣ (قوله فهو كقولهم هنأني الشئ ومرأني) قال في الصحاح هنؤ الطعام وهنأ بالضم والكسر وهنأني الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرئ بالضم والكسر مثل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأني الطعام وبعضهم يقول امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا اتبعوها هنأني قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأني

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع النى التأنيث كما يجئ بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بانفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذ ٩ وغير ذلك مما لا يخصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جرا لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره قبح فالفتح الذي في باحد عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا بحالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى النون وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرئ من الجر) (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسل واغلا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك الستهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى سلاسل واغلا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا فعمل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احد وابعاهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعال من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا يتون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لامطلقا بل بشرط العلية دون غيرها من الاسباب لقوتها كائين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فاما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في تجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فبما صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شينى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يحز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغلا ٣ فهو كقولهم هنأني الشئ ومرأني والاصل امرأني) (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتل ان تكون بدلا من النون يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والسبيلا والرسولا فلا يكون نصا فيما استشهد به من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب او اخرى الاى في هذه

٣ (قوله و فرس مأمورة اى مؤمرة) قال ابو عبيدة أمرته بالمدوامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث وامر هو اى كثر قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اى كسره و أمر الله ماله بالمد قال و انما قيل مأمورة للازدواج والاصل مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعي هي ههنا الحديدة التى تحرث بها ومعنى مأبورة مصلحة وقيل ملقحة ٤ (قوله و جار حزاب) الحزابى بالحاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزاية ايضا اذا كان غليظا ما ثلا الى القصر ٥ (قوله و اما هو ازن) هي ٣٩ قبيلة من قيس قوله (و سراحيل) علم رجل وكذا

براقش اسم كنية ومعافرا سمحى من اليمن قال الجوهري سراحيل اسم رجل لا ينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيويوه لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة فان صغرته انصرف عندهما لانه عربى وفارق السراويل لانها العجمية ٦ (قوله نحو جالى وكالى فى المنسوب) لا يعلم من هذين المتالين كون باء النسب غير معتد بها فى منع الصرف الا اذا جعل مجرد هذا الوزن سيبا مستقلا فى المنع هذا ان قصد الاستدلال وان قصد مجرد التمثيل فلا كلام فيه ٧ (قوله وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب) قال الجوهري تهامة بلد والنسبة اليها تهامى وتهام واذا قحت التاء لم تشدد كفى يمان وشأتم الا ان الالف فى تهام من لفظها

السورة لان اواخر الاى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة) اى مؤمرة بمعنى كثيرة الناج وقال تعالى (والفجر ثم قال بسر وimal سجا لموافقة قلى *) (قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سيبين وقوته لكونه لانظيره فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى التى رباعيته ورجل شناع اى طويل ٤ و جار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو التراعى والتغازى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكانه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو هو ازن و سراحيل علمين فنقول عن الجمع وسيجيى حكمه واما يمان وشأتم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى وباء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى وكالى فى المنسوب الى جال وكال ٧ وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال * ارقنى الليلة برق بالتهم * يالك برقان يشفه لايلى * قال سيويوه منهم من يقول يمانى وشأتمى بتشديد الياء وهو قليل ويحى وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى * وانما تعد بياء النسب عارضة ٨ فى قارى وكراسى ٩ وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى آحادها وصيغت هذه الجوع على اعتبار تلك الياآت فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجمى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية (وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربعة والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوب الى الرباعية وهى السن (ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعداد والثمانية فى الاصل العدد لا المعداد كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجيى تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى هجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذ قال الشاعر * يحذ

وفيهما بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ (قوله فى قارى) القمري منسوب الى طير قمرى والاثنى قرية والجمع قارى غير مصروف والدبسى طائر منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخيلى مالهونه بين السواد والجرة ٩ (قوله وعوارى) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعاً قوله (وثوب اسمال) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا رخ
اقتصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ (قوله ونظفة امشاج) نظفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله
ولا باجر وآنك) الاجر قد يشد درأؤه قال فى الصحاح الا آنك الاسرب وافعل من صبغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك
واشد قال المص وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ (قوله ولا بايلم لانها لغة ردية) الايلم خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ايلم
وايلم وايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠ الدوم بشجر المقل ٦ (قوله بلغتها) تمامه

وثنائى مولعا بلقاحها * وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا
(اما سراويل فاجئى فى الاشهر وقد قدينا الآحاد بالعرية او عربى مفرد شاذ او جمع تقدير
كما يجئى واما نحووا كلب واجال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة
وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتهم مع انه نسب
الى سيبويه ان افعل مفرد وكذا قال تعالى ﴿ نمانى بطونه ﴾ والضمير للانعام وراز وصف
المفرد به نحو ٢ برمة اعشار ووثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج (ولم يوصف المفرد بغير
هذا الوزن من الجوع ولا يصح الاعتذار بجئى افعال فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع
لكونه منقولا عن الجمع كدبان ٤ ولا باجر وآنك لانهما اعجميان ٥ ولا بايلم لانها لغة ردية
شاذة والفصحى ضم الهزمة ولا يشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل
قوله ٦ بلغتها واجتمعت اشدى * فانت الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السبين
لكونه نهاية جمع التفسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي
بالاقصى نحو كلبوا كلب واكالب ونعم وانعام وانايم واما قوله عليه الصلاة والسلام
﴿ انكن ٧ صواحب يوسف ﴾ وقوله * جذب الصرارين بالكرور * جمع صراء
جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التفسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد
له نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه التجمعة وعلى هذا فقيه سيبان
لاسبب كالسبين * وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظر فى الآحاد وعدم النظر فيما عنده
سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده
اكثر من التسعة * وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كالكالب او
كونه على وزن جمع الجمع كساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جوع التفسير واما قيام التانيث
اعنى الممدودة والمقصورة مقام سبين فللزوم الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث
فان بناها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزمها ٨ كعنصوة وقحدوة وحجارة وخزابة
وغيرها كما يجئ فى باب التانيث * قوله (فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية بتحقيقا كالثلاث
ومثلث واخروج جمع او تقدير كسر وباب فطام فى تميم) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
بغير القلب للتخفيف ولا للاحاق ولا لمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

وشطت الباطل عندى حدى
٧ (قوله صواحبات
يوسف) وكذا قوله قد
جرت الطير ايامينا جمع
ايا من جمع ايمى قوله (وقوله)
اى العجاج قوله (جذب
الصرارين) فى الصحاح
الصارى الملاح والجمع
صراء مثل قارى وقراء
وكافر وكفار وقال فى باب
الراء الصرارى الملاح
والجمع الصراريون واستشهد
بقول العجاج جذب
الصرارين بالكرور وقال
وقد يقال للملاح ايضا
الصارى كالقاضى والكرور
جمع كرو وهو جبل الشراع
٨ (قوله كعنصوة وقحدوة)
يقال فى رأسه عناصر اذا بقى
فى رأسه شعر متفرق فى
نواحيه الواحدة عنصوة
فهى فعلوة وبعضهم يقول
عنصوة يلحقها بعرقوة
والقمحدوة خلف الرأس
٩ (قوله فقولنا بغير القلب

ليخرج نحو ايس) يمكن ان يلتزم كون آيس على وزن يائس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية (ولا)
الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن
الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج اذا
اطلق ما لا يستند الى اخراج كافى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذ وعنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجاً تاماً
بل يستعمل على تلك هـ

هـ الصيغة أكثر من استعماله على الصيغة ٤١ الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل وكذا نحو كوثر

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذة من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال في نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالحذ محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لا بد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التي وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل في جريان هذا القيد في جميع المعدولات

٢ قوله (خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق)

انما اختار تفسيره بالخروج ليعلم كونه صفة للاسم فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف فيه واما الاخراج فبدل على صفة الاسم ضمنا

ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنى وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا للمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية ليخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسخر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذهما معدولان عن السخر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان نقول كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (قوله بتحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج تحقيق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفأدتهما تقسيم امرضى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزاء جزاء وجاء فى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الاثلاثة ثلاثة فقليل انه اصله وقد جاء فعال ومفعول في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت * ولم يستر يثوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخميس وسداس ومسدس والسباعى والتماسى والتساعى وعند سيديويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف (فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع (قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذا الموضوع على الوصفية كاحجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما في عمر ادلا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

٣ قوله (والتعريف كما في عمراء) فيه ع

٤ نظر قال في الكشف وهي تكرات يعرفن بلام التعريف تقول ٤٢ فلان ينكح المثنى والثلاث والرابع ٤ قوله

(فغنى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد آه) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله (فغنى رجل آخر رجل غير زيد) فاذا قيل جاء في زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله (في الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله (الاعلالة آه) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علة وهو ساجح تقديره الاعلالة ساجح او بداهة ساجح لدلالة الثاني عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخرآه) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريقه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا في غيره الا في آخر كما قرر في الشرح

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف جرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى (واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران آخرون واواخر واخرى اخران اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل ٤ فغنى اخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فغنى رجل اخر رجل غير زيد (ولا يستعمل آفيا هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء في زيد وجار اخر ولا امرأة اخرى) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بال مجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجل اخرين وامرأة اخرى ومراأتان اخرتان ونسوة آخر (قبل الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدرة كافي الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام عن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ٧ الاعلالة او بداهة ساجح * اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معارف بتقدير الاضافة مع عربيها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا (ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كاسم وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للتكرات كما في قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ (واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيلا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما (وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لا تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨ ويلزم على هذا القول ان يكون اخران وآخرون واواخر واخرى واخرى اخريات معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غيبان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والجمع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اجران واجعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام

(والاضافة)

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصاعني خروجه عن صيغته الأصلية آه) إنما احتاج الى هذا التفسير ليصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تنمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة **٤٣** من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (وضع

تأكيذا للعارف) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لاعتنائها فيها علمية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية ٤ قوله (ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحي وعمّة وضخوة) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحي اذا اريد بها معينات كانت معرفة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامره مشكل سواء قلنا انه مبني على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لآخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا بان الجوهرى حكم بان ضحي اذا اردت به ضحي يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف واما ما ذكره ههنا من نحو عمّة وضخوة ففقه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة وبكرة وفيه اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفة وصرح به المص في الايضاح وقد عدها العلامة في الاعلام الاجناس

والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا (وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنى والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعال التفضيل على التعيين بل تقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا (وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افعال التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجئ في باب افعال التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا ٣ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الأصلية بل تقول العدل اخرج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى قيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحي وعشية ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين بما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمنع ضحي واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجئ (واما جمع ومثله اخواته من كنع وبصع وبتع فالأكثر ان على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعال كعمراء وجر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال الجموع على فعل ايضا وجمع مجموع على اجمعون لاجمع وقوله * حلائل اسودين واجرينا * شاذ كما يجئ في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجاز جاني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح ككجارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى وكذا في اجمع لان الاصل في جاءنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف (وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه كما يجئ واما مع حذفه فما المانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيذا للعارف بالعلامة التعريف والمؤنث لا يكون الا معرفة الاما جاوز الكوفيون من نحو قوله * قدصرت البكرة يوما اجمعا * مما كان المؤكد فيه محدودا ففهمنا على هذا القول شبه العلمية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحي وعمّة وضخوة اذا كانت

ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلمية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهرى ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصي عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة هـ

ه وبكرة وفينة واما عشيبة وعتمة اذا اردت لهما عشيبة ليلتك وعتمتها فمصرفتان اتفاقا كما صرح به المص في الايضاح في مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به ^{٤٤} سحر بعينه غير منصرف للعدل

والعلمية او مبني وصرح في مباحث العدل بان سحرا منونا يطلق على سحر بعينه فتأمل

ه قوله (قال اتاني وعيد الخوص من آل جعفر فيا عبيد عمرو لو نهيت الا حاوصا) الخوص ضيق في مؤخر العين والمرأة حوصاء وعنى بالا حاوص اولاد الا حاوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبد عمرو عبد عمرو بن شريح ابن الا حاوص هجا الاعشى علقمة ابن علاثة بن عوف بن الا حاوص فاوعد بالقتل

٦ قوله (فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) فقد اجتمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحر معينا) وقيل مبني لتضمنه معنى اللام كما مر

٨ قوله (ويندكر امس رفعا على لغة) انما قال رفعا لما سيقوله ان مذهبهم ان يعربوه في حال الرفع غير مصروف وان يبنوه على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيديويه وبعض بني تميم

معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصق وفيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصل وان صار بالغلبة في باب التأكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب) لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اى الصفات هو امن باب اجر جراء ام من باب الافضل والفضلي لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على اجمعون وجعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاسود واداهم ه قال ^٥ اتاني وعيد الخوص من آل جعفر ^٦ فيا عبيد عمرو لو نهيت الا حاوصا فافعلون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعال فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعال التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكأن معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرأتى من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو اجدوا شهر في الحمد والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحق عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم افعال التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كا ذكرنا في اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ورد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخري) والجواب عنه انه لما انمحق عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعال صار كاجر الذى هو على افعال وهو صفة فجاء جمعاء كجمعاء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخسقاء وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعال هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ٨ ويندكر ايضا امس رفعا على لغة بني تميم كما يجئ في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصق او لا نحو قوله تعالى ^٩ فعصى فرعون الرسول ^{١٠} اخذاه من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما عليهما ففقدرة كما يجئ في الظروف المبينة (قوله او تقدير اقدمضى التقدير ^{١١} اعلم ان ماهو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وجرف فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وخنع في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب) وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ٢ ويالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافساق ويالكع كما يجئ في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند الحاجة بخلاف نحو حطم وخنع

يفتحون امس بعد مذ قال السيرا في لانهم تركو صرفه وسيأتى ٩ قوله (كحطم وخنع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة للماشية وخنع في الارض اى ذهب ودليل خنع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله (ويالكع) لكع عليه ٥

قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساو قاما هما بالبعث في شيوع الاستعمال
 كما ساق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص باب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء
 المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليل على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجيئ لهذا
 مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من
 الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف
 اتفاقا نحو فسق علما العدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساف اعلاما وهذا
 الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط الفناد كما يجيئ في اسماء
 الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعال التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجع واتباعه كما ذكرنا
 هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف ٣ كقثم
 وجحي لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قثم وجحي قبل العلمية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن
 فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء
 وهو معدول وانما جلناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كهمران
 وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه
 على ما تقدم لثلاث خرم القاعدة المهمة فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل بكونه في كلامهم
 منصرفا او غير منصرف فعليهما ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاغلب
 ٧ اما اد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلان تقدير العدل فيه وان اختلف
 احد الشرطين وذلك بان لا يجيئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك
 في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها
 فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
 ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عرو زفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل
 صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عرجع مرة والزفر السيد ٨ قال
 الاعشى * يا بني الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال
 العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان
 كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم في المرتجلة
 التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحجب
 وحية) قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى
 الاصل من وجه فكأنها ليست بمعدولة اذا عدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه
 اما في محجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ
 منه مفعول بكسر العين لكن الاصل في فعل مفتوح العين ان يبنى منه ففعل بالفتح ٣ فاعدول
 الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (وانما خولف جلا على الاكثر وذلك
 لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

الزفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فاعدول ه

ع الرسخ لكعاى لصق به
 رجل لكع اي ثيم وامرأة
 لكع وقد لكع لكاعة فهو لكع
 وامرأة لكعاء فلا يصرف
 لكع في المعرفة لانه معدول
 من الكع ولكع من لكعاء
 ٣ قوله (كقثم وجحي) قثم له
 من المال اذا عطاءه دفعة جيدة
 ٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم
 رجل معدول عن قائم وهو
 المعطى يقال اجتهد وهو قلب
 اجتاده وجحي اسم رجل قال
 الاخفش لا ينصرف لانه
 مثل عمر ٥ قوله (فحكمنا
 بكونه معدولا عن فاعل
 جنسا) هذا مخالف لما قيل
 من ان عمر معدول عن عامر علما
 ٦ قوله (وقطعنا بعدم
 نقله عن فعل الجنسي)
 اي اسم الجنس الصفة
 ٧ قوله (اما اد) ادت النانة
 تؤد اد الى رجعت الخن في
 اجوافها والاد الداهية
 والامر القطيع وكذلك الاد
 على مثال فاعل واداد بوقيلة
 يصرفه العرب وجعلوه
 كقنب ولم يجعلوه كهمر
 ٩ قوله (قال الاعشى الباهلي
 يا بني الظلامة منه النوفل
 الزفر) اوله اخور غائب
 يعطيها ويسألها
 ٩ قوله (النوفل) النوفل
 الكثير العطاء اي يا بني
 الظلامة لانه النوفل

الى الكسر في نحو موموضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله واما مورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦) اكثر من مفعل كايحيى في التصريف)

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعلى او على انه مفعول ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او همهم انه غير معدول عن مفعول بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في الوزن) (ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والالزم جواز صرفه وترك صرفه كافي عند لان امر العدل ظاهر وليس كالجمعة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيوة وحيوة جميعا فعلة قلنا ان ترتكب كونها معدولة (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفه ويعنى باب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل كنزال وبنائه ظاهر وعلم المصادر على رأى النحاة كفجاء للفجوة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لثلاث دحجوا سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معرفة فقلوا كما ان نزال معدول عن نزل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجوة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة ف لغة الحجازيين بنائه كله قبل لمشابهتها ايضا انزال ووزنا وعدلا مقدر او بنو تميم افتروا فرتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخضار وانما قدروا العدل فيها تحصيل لا الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معرفة غير منصرفه للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال * قوله (الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للناثر) الوصف ٣ تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضر الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم * وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتبه في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لاعدل شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويمعلم فان يعمل للمؤنث فالتاء طارية بشئ وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

اى مفعول بالفتح اكثر في الكلام من مفعول بالكسر ٩ قوله (واما حيوة) الاصل حيوة فقلبت الياء التي هي لام الفعل واوفزال الانغام لكن لم تتغير الصيغة ٣ قوله تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل آه) اشار بهذا التقدير الى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه على ما تفرع هو عليه وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصوري ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ما تقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثانى متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعنى عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال كما سيذكره ٤ (قوله ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع آه) وليس ايضا بشئ ما قبل من ان المانع قبول التاء للتأنيث والتاء في اربعة ليست للتأنيث بل للتذكير

وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولاك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكر وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

٥ (قوله قد يعرض له بعد) اي بعد كون الوزن ٤٧ ~~في~~ الاصل معتد به في العمل ٦ (قوله وكذا السوداء) الاسود العظيم

من الحيات وفيه سواد
٢ قوله (لا يتبع الموصوف
لفظا فلا يقال قيد ادهم)
والسرف في ذلك ان خصوصية
الموصوف صارت بالغلبة
داخلة في مفهوم الوصف
مع ملاحظة اتصافه بمعنى
المشتق منه فلا يصح اجراؤه
على غيره وهو ظاهر ولا عليه
ايضا اذ بصير المعنى قيد هو
قيد فيه دهم والاسم اذا دل
على ذات مبهم باعتبار معنى
مخصوص فهو الوصف
مطلقا واذا دل على الذات
فقط فهو اسم محض غير صفة
مطلقا واذا دل على ذات
معينة باعتبار معنى مخصوص
فهو في عداد الاسماء وفيه
شأبة الوصفية نحو آله
وكتاب

٣ جمع اسود قال احب
لجها السودان حتى
احب لجها سود الكلاب
٤ (قوله في كتاب الشعر
الابرق) الابرق كل مافيه
سواد وبياض والابرق
غلظ فيه حجارة ورمل وطين
مختلطة وجمعه ابارق (قوله
والابطح) بطحه القاء على
وجهه فانبطح وتبطح السيل
اي اتسع في البطحاء والابطح
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الاصل في العمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج من الاعتبار وهو التاء
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيهما والمخرج
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للذكر وفي الثاني
اعني يعمل الوزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث بعمله فالوزنان متساويان في عدم
اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل (قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا
التجيم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل مافيه سواد فكثر استعماله
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا غلبت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السوداء فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي ٢ لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سيويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب اجرا اذا نكر بعد
العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في اجر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد
التنكير لان معنى رب اجر اذن رب مسمى باجر كان فيه الحجة او لاحتي يجوز في السود ان
٣ المسمى كل واحد منهم باجر رب اجر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء في يجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بل لازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعا وبعض بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي ٤ في كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعملت ان معنى الوصف مقرر

الخصى والجمع الاطح والبطحاء مثل الاطح

فيهما وإذا أقر فيهما معنى الوصف علق الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم
 أن معنى أسود الغالب حية سوداء ه ومعنى أرق حية فيها سودا وبياض ومعنى ادهم قيد
 فيه دهمة أي سودا أي قيد من حديد لأن الحديد أسود فلم يثبت نحو أسود أن الوصفية الأصلية
 تعتبر بعد زوالها فلا حجة إذن لسيبويه في منع صرف أحر المنكر بعد العلمية كما أنه لم يثبت
 بأربع أن الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه
 من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف
 وإن كان معنى الوصف باقيا فيها) قوله وضعف منع أفعي معطوف على قوله صرف
 أي ولكون الوصف الأصلي معتبرا ضعف منع أفعي لأنه لم يتحقق كونه وصفا في أصل
 الوضع ولا يثبت أيضا في الاستعمال ٦ نحو أفعي بل توهم أنها موضوع للصفة لما رُوا
 أنها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم أي شدته وكذا توهم الصفة في الجدل
 الذي هو الصقر أنه موضوع في الأصل للوصف أي طائر ذو جدل وهو الأحكام (وقد قيل
 للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجل وكذا توهم في أخيل أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان
 ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ٧ ولنا أن نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لأن
 مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا أصليا فافعي وإن كانت في نفسها خبيثة
 واجدل طائرا ذا قوة وأخيل طائرا ذا خيلان إلا أنك إذا قلت مثلًا قيت اجل فاعناه
 هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها
 معنى الوصف بالشدّة وإن كانت أقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوع
 للوصف تحقيقا كما أشار إليه المصنف فاما منع صرف مثله فعلط ووهم (قوله التأنيث بالناء شرطه
 العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة أو تحرك الاوسط أو العجمة
 فهند يجوز صرفه وزينب وسقرو ماء وجور ممتنع فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة
 فقدم منصرف وعقرب ممتنع) اعلم أن التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالناء
 فاهو بالالف متحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعها على ما مر ولذا قام مقام سبين
 ونريد بناء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء في الوقف فتحو اخت
 وبنت ليس مؤنثا بالناء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون
 المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا الوسميت بنت واخت وهنت مذكرة لصرفتها
 (والتأنيث بالناء على ضربين أحدهما أن يكون الناء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان
 مذكرة حقيقيا كحمزة أو مؤنثا حقيقيا كعزة أو لاهذا ولا ذاك كعرة فالعلمية شرط تأثيره
 متحتم فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفي قائمة الوصف الأصلي والتأنيث
 بالناء فالخلل لم ينجى إلا من التأنيث لأن شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر
 المصنف حاصل وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم
 الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (وانما قلنا في الأصل لأن أصل وضعها
 للفرق بين المذكر والمؤنث ولا ينجى لهذا المعنى في الصفات والأسماء الا غير لازمة

ه (قوله ومعنى أرقم) الأرقم
 الحية التي فيها سودا وبياض
 ٦ قوله (نحو أفعي) الأفعي
 الحية
 ٧ قوله (ولنا أن نقول
 صرف هذه الكلمات اه)
 ظاهر كلام المصنف يقتضي أن
 نحو أسود وأرقم وادهم زال
 عنه معنى الوصفية بالكلية
 وإن الأولين بمعنى الحية فقط
 والآخر بمعنى القيد مطلقا
 ومع ذلك يدعى أن تلك
 الوصفية الأصلية الزائلة
 بالكلية معتبرة في منع
 الصرف ولذلك استدل
 بمنع الصرف في هذه
 الأسماء على صحة مذهب
 سيبويه فمح لا يمكن له أن يجعل
 عدم استعمال المتكلم اجل
 وافعي وأخيل في معنى
 الوصفية سببا للصرف
 ويجزم بطلان منع الصرف
 فيها كما أمكن ذلك للشارح
 ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء
 الوصفية الأصلية فيها بل
 الظاهر ذلك فلذلك حكم
 بعدم تحقق الوصفية
 الأصلية فيها ويضعف منع
 صرفها نعم يرد عليه ما أورده
 الشارح سابقا من أن هذه ه

للکلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كافي حجارة وغرفة كايحيى في باب التأنيث (ثم ان العلية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كايحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت وضعها ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلية في غير الكلم العربية فربما تنصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركات وقلب الحرف ان استقلوها كافي جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالايتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ماشيت (واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والف الاخلاق في نحو معزى لم يحز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تقصد الزيادة الا ما افاد العلم كناء الوحدة ولا التعريف من غير اشتراك العلم (وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لم يحز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة وانما على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كافي الزيدان والزيدون على ما يحى في باب الاعلام * فان قيل فاذا صار التاء بالعلية لازما فهلا قيل في نحو حزة انه قائم مقام سبعين كالالف فتكون العلية شرط قيامه مقام سبعين ولا تكون سببا * قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على الزوم (وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (والالف لا تقدر كالتاء اذا لالف للزومها لا تحذف حتى تقدر (ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا مع العلية (ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالتأنيث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفي نحو حائض لانه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كعقرب وليس كذلك و لكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم حيضة كاتقول في سماءية وليس كذلك لانك تقول فيه حيض (الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العلية ايضا منصرف كايحيى (وانما شرط فيه العلية ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية

٨ (قوله فعلى هذا الوصفية سميت بنت واخت مذكرة لصرفتها) وان سميت بها مؤنثا حقيقيا كانت كهند في جواز الصرف وعدمه ويحتمل ان يقال انها مصروفة قطعاً على قياس ما مر من كلام العلامة في عرفات وذلك لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست بمتحضة للتأنيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن معها تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك في كلامهم كما مر هناك

هذه نسخة اوضح دلالة على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان العلمية
 تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط
 كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف
 اخر اثر وجوبا والافقية الخلاف كما يجيئ وما يسد مسده الحرف الاخير في الزايد على
 الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثلاثة ٢ واما نحوثة وشاة فمحذوف
 اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقرب من دون التاء بخلاف قدر
 فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذ اذاد على الثلاثة وسميت به
 لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك
 لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة (وان كان ثلاثيا فاما ان يكون
 متحرك الاوسط اولا) والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير
 حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط
 مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الاوسط مقام الحرف
 الرابع انك تقول في حبل حبل وحبلوى ٣ ولا تقول في جزى الاجزى كالاتقول
 في جادى الاجادى (وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا
 الى ضعف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف
 عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميت بسقر وكتاب
 سميت بقدم وانما لم يقدر لطرء ان التذكير في الوضع الثانى على ما ضعف تأنيثه
 في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير (واما اذينة وعينة
 لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شىء وذلك
 اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به
 مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا
 خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا
 بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التأنيث
 (وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيث وما يسد مسد
 الساد (وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدار و نارو في الثنائى كيد اسم
 امرأة (وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير
 اذ هما كنوح ولوط كما يجيئ وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فتترك الصرف لا غير لان العجمة
 وان لم تكن سببا في الثلاثى الساكن الاوسط كما يجيئ لكن مع سقوطها عن السببية
 لا تقصر عن تقوية السبيين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فظهر بهذا التفصيل
 ان المؤنث اذا سمي به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة
 احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة (وهنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث
 اذا سمي به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر
 فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

٢ (قوله واما نحوثة وشاة لمحذوف اللام)
 الشبة الجماعة واصلها
 ثبى والجمع ثبات وثبون
 واثابى والشبة ايضا وسط
 الحوض الذى يثوب اليه
 الماء والهاء ههنا عوض
 عن الواو الذاهبة من
 وسطه لان اصله ثوب
 كما قالوا اقامة فعوضوا
 الهاء من الواو والذاهبة
 من الوسط
 ٣ (قوله ولا تقول في جزى
 الاجزى) جاز جزى
 اى سريع والجزنوع من
 السير فوق العنق
 ٤ اسم رجل على الثلاثة
 وسميت به لم ينصرف
 سواء سميت به مذكرا
 حقيقيا او مؤنثا حقيقيا
 اولا هذا ولا ذاك وذلك
 لان فيه تاء مقدرا وحرفا
 سادا مسده فهو بمنزلة
 حزة وان كان ثلاثيا
 فاما ان يكون متحرك
 الاوسط اولا والاوسط
 ان سميت به مؤنثا حقيقيا
 كقدم في اسم امرأة او
 غير حقيقى كسقر لجهنم او
 اسم سيف آه نمخه

كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث (وثانيهما ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا (وثالثهما ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكبت الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زaida على الثلاثة كيجفر فلا كلام في منع صرفهما هـ لظهور امر التأنيث بالطراء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بثلاثهما امرأة فالخليل وسليوبه وابوعرو ينعونه الصرف متحكما كاه وجور لظهور امر التأنيث بالطراء آن (وابوزيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزيب او لا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد السادمسد التاء (واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيئ لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا قال وشرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوي به (قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزيب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة (قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تأؤه الذي عبر عنه بالمعنوي (قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلي ذلك

هـ (قوله لظهور امر
التأنيث بالطراء آن) فان
الطاري له جدة وطراوة
وظهور وليس ذلك الامر
الاصلي بل هو بمنزلة
امر بال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا) قال الجوهري حنين موضع يذكر وبؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة أثنته ولم تصرفه كما قال * نصرروا نبيهم وشدوا ازره * بحنين يوم تواكل الابطال * قال ودابق اسم موضع والاغلب * ٥٢ * عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

الامر ضعيف الا اذا سدمسد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماء وجور اذن كنوح واطوان لان الجمع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسمي ان العجة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سبين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب بمتنع لان البناء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقرة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط ٤ وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فنحوه الصرف قال * وهم قريش الاكرمون اذا اتوا * طابوا فروعا في العلى وعروقها * ويصفونه ببنت نوح تميم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان (وكذا قديو ولون اسم الام بالحى فيصفونه بان ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديوث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاثني قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى * كذبت ثمود المرسلين * بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون * ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه (واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كاه وجور (واما اسماء الكلم المبني في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فلا كثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى * قوله (المعرفة شرطها ان تكون علمية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

اسم نهر وقديوث ولا يصرف

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان) سدوس بالفتح ابو قبيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي الملل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجرى على غير قياس وعن المكان اقام به وعمان بالتخفيف بلد واما الذى بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اد بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل (مبنيان) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن غيلان نسب ولده اليها وقواهم باهلة بن اعصر ٥

مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذو الالام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقاميهما ولكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولاتنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم (وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف * قوله (العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشر و ابراهيم ممنوع) قوله علمية في العجمة اي كون الاسم علما في اللغة العجمة اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا ينصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان ينصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معا جاز ان يمتنع مايعا قبيها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لماتقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وباء النسبة وباء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه يحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يجان في كركان واذربا يكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجرمع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذخ فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنز جس ويقم فقيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما في العجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط (وعند سيويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة فتحولت عندهم منصرف متحكما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر
فالتذكير للحى والتأنيث
للقبيلة سواء كان الاسم
في الاصل لرجل او امرأة
ويعصرو وعصرا سم رجل
لا ينصرف لانه مثل يقتل
واقتل وهو ابو قبيلة منها
باهلة .

٨ للسبيين وفيهما لم يحذف
التنوين للسبيين فكيف
نسخه

(٩) والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعمى اذا كان ثلاثيا ساكن
 الاوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع ساكن
 الاوسط ايضا فكيف لا يؤثر مغنجر كه وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف
 في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا ممنعه (والذى غره تحتم منع صرف ماء وجور
 ولولا العجمة لكان مثل هند ودعدي يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ
 على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوى واما لكونه سببا
 كالعدل في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثى الساكن
 الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح (ويتبين بما تقدم
 علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن
 الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقة بالعربى وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى في الاصل
 وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى
 لها ثبوتى بل معناها امر عدى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها
 مقدرة فالتأنيث اقوى منها (قوله وشتر وهو حصن باران) ويجوز ان يقال ان امتناعه
 من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع
 اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالتال الصحيح لك لانه اسم ابى نوح النبى
 عليه السلام * قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرهاء كساجد ومصابيح
 واما نحو فرازة فنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
 وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعمى حل على موازنه وقيل عربى
 جمع سر والة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض)
 قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
 نجما بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكل
 وجمع اكل على اكلاب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم (وانما قيدنا
 بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجى
 في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحبات يوسف)
 وقوله * جذب الصرارين بالكروور * وقوله * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم *
 ٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار * كما ذكره ابو على في الحجة (وضابط هذه الصيغة
 ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر اولا
 كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الاوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في جر
 وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة (وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون
 بغيرهاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية
 وطواغية وعلاية فتكسر من قوة جعيتها فلا يقوم مقام السبيين ولا سيما على مذهب
 من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع
 وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة بشرط السبب

٩ قوله (والزحشرى
 تجاوز عما ذهب اليه
 المص) تجاوز عنه بمعنى
 تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب
 نواكسى الابصار)
 نكست الشئ قلبته على
 رأسه والناكس المطأطى
 رأسه وجمع في الشعر على
 نواكس وهو شاذ كما ذكرناه
 في فوارس قال الفرزدق
 نواكس الابصار كذا
 في الصحاح فكان قوله كما
 ذكر ابو على اشارة الى
 ذلك

٣ انه اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله (قوله فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاداً) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التباين بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلمية فانه ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان يتحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلمية وانها لا تعتبر في منع البصر فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلمية معتبرة في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله (الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عام ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عدمه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى مسمى مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بمحفوظ اذا

المراد الاطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافي بالخصوص اذا كان قيدا ولا نسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اي غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال

م هذه عبارة تلك النسخة فقول الاطلاق لا ينافي بالخصوص الا اذا كان اطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاحاما الى آخره منه

والمؤثر هو المشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف) قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام (ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كتمان ورباع) والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سيبين * ٤ فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تقيد بالخصوص والصفة تقيد بالعموم فتناقنا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافي بالخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاحاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله (ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاجر علما الاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للجمعية واجر علما لاجر اذا قصد به معنى الحجر فبين العلمية المقتضية للملاحظة بالخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكما لها منافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابل الاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شأبة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لانه فقامل

٨ قوله (انما سميت هائثا) من هنأت البعير هنا اذا طلبته بالقطران قال الاموى لهنى بالكسر اى تمرى قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هى هى آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافى لاعتبار التقيد فى مفهوم الصفة المجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية فى قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة معناه كما ذكرناه

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كايحيى فى باب الوصف فاذا ثبت فى اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره فى منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان الى فى اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية فى باب منع الصرف نظرا كاذ كرنا فى اربع فنقول يمكن ان يعتبر فى حاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض فى نحو اسود وارقم الغلبة للمانية من الجرى فالعلمة ههنا كالغلبة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما فى اسود وارقم والاكثر فى العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هائثا لهنأ وقول حسان * وشقى له من اسمه ليحله * فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا فنحن نعلم ان القلب كالمظفر وقفة من الاعلام والقلب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية قلولم يجمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هى هى تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يحز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذا لم يكن بينهما تنافى فلم لم يمنع هائثى * ومحمد فى المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى * قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص السمي بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كفى القلب اولم يلحق كسميتهم الاحر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلحق لمح خفيا فيها ويؤمأ اليه ايماء مختلصا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمسوخ مع لمح وكذا نقول فى الجمعية فى نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم يتنافى العلمية وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية (فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران فى الموضوع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلحق فيه معنى الجمع وفى خاتم اذا

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما مبهم باعتبار معنى معين هو المقصود ولا ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجماع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمه امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه يظهر القرعية فى الاسم كما سيأتى فى كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها للعلمية وكأن الشارح نظر الى الثانى فتحكم بعد المناقاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية فى كرام

صفة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجماع كونه علما للجماعة فخصوصة قالو وصفية والجمعية (١) اذا اعتبرنا هلى ما هما عليه من الاطلاق لانجامان العلمية نعم لاتزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الانصاف اذا كان واجبا كفى نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا فى منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولوا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يلحق فيه معنى الوصف فالأولى اذن في منع الصرف مساجد علما قال ابو علي وهو ان
فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الأحاد نظير كما ان الاعجمي ليس يشبه العربي
فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة (وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما
على سبب آخر ٢ كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير
في الأحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل
غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما والربو السبب وهو الجمع وهو
خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال * فتى
فارسي في سراويل راح * واختلف في تعليقه فعند سيويوه ونسبه ابو علي انه اسم
اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه شبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو
قناديل فحمل على ما يناسبه فنبع الصرف ولم يمنع الاجر مخفقا لان جمع ما وازنه ليس
منموتا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء
لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيت المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة
فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيويوه يمنعه الصرف لا
لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها
في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد
هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال * عليه من اللوم سروالة *
فليس يرق لمستعطف * ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يحى في
الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كدائين في مدينة معينة (وجوابه
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك ان لنا قاعدة بمهدة ان ما على هذا الوزن
لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لالة مفردة فقدرناها ثلاثنخرم القاعدة
وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جازك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع
منها كبرمة اعشار وليس الخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء
نحو قوله * جاء الشتاء وقبض اخلاق * شرادم يعجب منه اتواق * ٣ وشرادم لفظ
جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيويوه ان افعلالا مفرد وقال ابو الحسن ان
من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيويوه انه يقول
بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيويوه له بالاجر
لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد لانه شبه من كلامهم
ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لأن السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو جار حزاب ان يقدر الجمع وذلك
لجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت جار احزابي وحزابيا فنقول

كما قال نسخة

٢ قوله (كما قال ابو علي)
فان ابا علي جعل احد
السبين ههنا مبني على سبب
آخر هو العجمة
٣ قوله (وشرادم لفظ
جمع بالاتفاق) الشرذمة
الطائفة من الناس والقطعة
من الشيء وثوب شرادم
اي قطع وشرادم جمع بلا
خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هو جمع حزباء) الحزباء الارض الغليظة والحزباء اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف (واصله التشديد كما قلنا في الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع سماوات) سمائيا) سماوة البيت سقفه

جمعها على فعائل كما يجمع
سحابة على سحاب ثم رده
الى الاصل ولم ينون كما ينون
جوار ثم نصب الياء الاخيرة
لانه جعله بمنزلة الصحيح
الذي لا ينصرف كما تقول
مررت بصحائف

٧ قوله (منصرفا او غير
منصرف) المتقول من
المصنف في اماليه ان
الصرف مذهب المبرد
ومن قال بقوله ومنع
الصرف مذهب سيويه
ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان
الاعلال مقدم على منع
الصرف لان الاعلال سببه
قوى آه) واما ما يقال
من ان منع الصرف متوقف
على اعتبار الاعراب الذي
يطرأ على الاسم بعد اعتبار
تركيبه مع غيره والاعلال
متعلق به حال افراد المتقدم
على التركيب فيتقدم عليه
قطعا فبجهت لان الاعلال
باسكان الحرف الاخير
لا يتصور الا بملاحظة
الاعراب

٩ قوله (ومن ثمه صرف

٤ هو جمع حزباء اي الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف (قوله ونحو
جوار اي المنقوص من هذا الجمع * اعلم ان الاكثر على ان جوار في اللفظ كقاض رفعوا جوار
وقد جاء عن بعض العرب في الجر جوارى قال الفرزدق * فلو كان عبد الله مولى
هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا * وقال اخر * سماء الاله فوق سبع سمايا *
وهي قليلة واختارها الكسائي وابوزيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه
جوارى وانه غير منصرف (ثم اختلفوا في كون جوار رفعوا جوارا ٧ منصرفا او غير
منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع
الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة (واما
منع الصرف فسببه ضعيف اذهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين
قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط
فصار منصرفا) والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء
في جاء تنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كنع الصرف فاعتبار احدهما دون
الاخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كنع وشج والا كان
كالعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقتضى جندل وذلك (وقال
المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى
بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين
من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للسكانين (وقال سيويه والخليل ان التنوين
عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار
بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع
اي يلزم اجتماع الساكنين لورجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردان لو كان
منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما في اللغة
القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة
في السقوط وصيرورته قحوا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند
سيويه بحذف الياء لان الكلمة لاتخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما
(وفسر السيرا في وهو الحق قول سيويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير
المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جندل وذلك آه) ذلك الالقيص مايلي الارض من اسافله الواحد ذلك القميص وهو قصر (بخلاف)
الذال والجلد والحجارة ومنه سمي الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى النون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل
فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو
بالتنوين اخف منه بالياء والخفية اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن
تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الاترى انك تقول خطايا
وبرايا وادوى بالتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفاقية الى الجيم الاقصى (وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويحذف فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم
امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل
حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة
في الرفع ومفتوحة في النصب والجرح فوجاء تنى جوارى وقاضى واعيل ياء ساكنة
ورأيت جوارى وقاضى واعيل ومررت بجوارى وقاضى واعيل ياء مفتوحة
في الخالين (واما قدم منع الصرف لان العلية سبب قوى في باب منع الصرف حتى
منع الكوفيين الصرف لها وحدها في نحو قوله ٣ يفوقان مرداس في جمع * كما
تقدم واما عند سيويوه والخليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء
* واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة
بعدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجرأ كاحي والمحي وقياس مثلها الحذف
نسيا كما يحذف في التصريف انشاء الله تعالى فسيويوه بعد حذف الياء نسيا يمنع
الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن
الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا
فلم يسقط عن وزن اقصى المجموع (والاولى قول سيويوه الاترى انك لا تصرف نحو
بعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف
الياء الثلاثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة
التي في الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل
اعنى المحيى في الاعلال فاحى عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتبويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احبو في تصغير احوى كاسيود في تصغير
اسود كما يحذف في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور
* قوله (التركيب شرطه العلية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك) انما كان
شرط التركيب العلية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما
اذ العلية كما قلنا تؤمن من النقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للتفكك والزوال
(قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما
قبل العلية كما يحذف في باب المبنيات (وكان عليه ان يقول ولا معر باجزوءه الاخير قبل
العية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد (ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله (ويحذف فيه الخلاف
المذكور) فسيويوه يقول
هذه قاض ومررت بقاض
ورأيت قاضى ويجعل
التنوين عوضا عن الياء كما في
جوار ومن ذهب الى
صرف جوار يقول ههنا
هذه قاضى بالياء
ورأيت قاضى ومررت
بقاضى بالياء وقبحها
فظهر الاختلاف ههنا لفظا
اذ لا خلاف في وجود ما يمنع
الصرف فلا يتصور تنوين
الصرف بخلاف جوار
حيث اختلف في وجود
ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله
(يفوقان مرداس) ردست
القوم رميتهم بحجر والمر
داس حجر يرمى به في البئر
ليعلم فيها ماء ام لا ومنه سمى
الرجل ٤ قوله (واعيل)
حال اعيل كحال جوار في
الاتفاق على صورة
اللفظ والاختلاف في
الصرف وعدمه لا كحال
قاض اسم امرأة

فما ينبغي قبل العلية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء
الاول على ما يجي في باب المبنيات * قوله (هـ ما فيه الفونون ان كان اسما فشرطه العلية
كعمران او صفة فانتفاء فعلاية وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رجحان دون سكران
وندمان) اعلم ان الالف والنون انما تواترا لهما الف التانيث الممدودة من جهة
امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن
التأثير وتشابهها ايضا بوجوه اخرى لا يضرب قواها نحو تساوى الصدرين
وزنا فسبكر من سكران كحمر من حراء وكون الزايد في نحو سكران مختصين
بالمذكر كما ان الزايد في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة
اخرى مخالفة لذلك كما ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الوجة الثلاثة موجودة
في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وخطقان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين
آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي
حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين لقا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان
مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث (وقال المبرد جهة الشبه
ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى
صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها
واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاء وى وبهراوى كحمر اوى فابدلو النون من الواوى
شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا
الابدال قولهم في النسب الى الحمية والرقبة لحيان ورقبانى بزيادة النون من غير ان تبدل
من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبا اولى (ثم انهم بعد اتفاقهم على
ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا وقال الاكثرون يحتاج الى
سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سيبين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر
اما العلية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة
الى سبب اخر فالعلة عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بهما يمنع
عن زيادة التاء وهذا الاتفا هو شرطها سواء كانت مع العلية او الوصف والوصف
عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله
ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلية ليس من بهاء عن دخول التاء كما ذكرنا
في التانيث بالتاء) قوله او صفة فانتفاء فعلاية عطف باو على صاملين مختلفين عطف صفة
على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية
وليس هذا مما يجوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلى
والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل
ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلاية في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل
فعال جاء منه فعلى فعلاية ايضا نحو غضبانه وسكرانه فيصرفون اذن فعلاية فعلى
وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان

هـ ان لف والنون اذا كانا
في اسم نسخة

٦ (قوله في النسب الى
صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة
من قضاة

٧ اي على خبر كان وعلى
جواب ان لمصححه

٨ (قوله ثم تقول منع صرف رجن اولى اذبه يصير الفرد اعنى رجن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ (قوله كم دون بيشة من حزن) البيش بكسر الباء نبت ببلاد الهند وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تهمز فيقال بيشة

٣ (قوله نحو حسان وقبان حس الرد الكلاء استأصله قبن في الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ (قوله ورماني) رمان قيل فعال كنفاح وخاض وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلا من رم

٦ (قوله ولا في صرف ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني وجع النديم ندام وجع النعمان ندائي والمرأة ندمانة والنسوة ندائى ايضا

(قوله وخضم) هو اسم الغبيرين عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم وخضم ايضا اسم ماء

٨ (قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس في الكلام فعل وفى الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رقائق تلعب

٩ (قوله وتدرأ وائمد) يقال فلان ذو تدرأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه وائمد حجر يكتمل به

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجي بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف * فان قلت لانسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه * قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابة الا انه ليس وجها للمشابة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى (٨ ثم تقول منع الصرف في رجن اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى (وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته الغرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلانة هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم بصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلانة وقد جاء عريان في ضرورة الشعر بمنوع الصرف تشبيها بسباب سكران قال * ٢ كم دون بيشة من خرق ومن علم * كانه لامع عريان مسلوب * وقد جائت الفاظ تختمل نونها الاصاله فتكون مصروفة اذا سميت بها وتختمل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقبن فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورماني (وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة (قوله ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يحى الرحانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يحى رجي ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين * (قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل (لمجى يعمل بالتاء (قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء الاجميا نحو بقم ونحو شمل لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لاء وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولا ونرجس اجمي ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصروا صبع ٩ وتدرأ وائمد من الغالبة في الفعل (واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت

٦٢ فيخرج بهذا القيد نحو اولق ونهشل وايقي اعلاما لان اشتقاق مألوق وصرف نهشل علما وفك

تضعيف ايقي ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايقي فعل ملحق بجعفر كهدد نسخة

٢ (قوله كهدد) مهدد من اسماء النساء وهو فعل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله ونون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر

٢ قوله (وساسم) ساسم بفتح السين شجيرا سود

٣ قوله (نحو ايدع وافكل) الايدع الزعفران والافكل على افعال الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجي افعال فعلاء وهو اسم يجي افعال يفعل ايضا وهو فعل لان افعل فعلاء

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع لم يجي الا

قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوي الاسمي والفعل في يزيد الفعلي بحجته حكاية عن النفس في باب جدت واحدد في غير الالوان والعيوب

فعل في اسماء الاجناس الادلل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطاير تبشر ولاخر تنوط لتسويطه عشه فيجوز في دتل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دتل فيه اي اسرع والدال ان مشى سريع واما دتل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دتل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فالوق المشتق منه مألوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقي علما لكونه ملحقا بجعفر ٢ كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعال لوجب الادغام كاشد واحب واما ألب علما فممنوع من الضرف لكونه منقولا من جع لب والفك شاذولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية (والحقا قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذي خل المصنف عل مخالفتهم شيئا احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كحاتم وعالم ٢ وساسم (والثاني انه رأى ان نحو اجدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعال التفضيل ومنها يجي افعال فعلاء كاجر واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعلي فلم يجي منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لامن كاهنا فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذارد على الاخفش قياس احسب واخل واظن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال ويجي افعال ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشحم والحم واطرز ويقال له في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افعال فعلاء لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعال التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجي منه افعال التفضيل الاسمي يجي منه افعال التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحدد يزيد على افعال فعلا ٥ اذلا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان الغلبة في افعال الفعلي

ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يجي آه نسخة ٥ قوله اذلا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا ٥ (ليست)

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظرا ذربا يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعلا في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذب وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبح وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر (وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المنصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله (واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فقل قليل فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب بالفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا تكون الا لمعنى (واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارتب وافكل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون غرضه له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التاء في الجراذ الوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء بالسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستفعل ومنها تفاعل وتفعول وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعلا وانفعلا وانفعلا وغير ذلك (واذا سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارملة ويعمل مع الوصف الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل (واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بالبدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزة وذلك لعدم لزوم ذلك الببدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق (وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد وبهب وكذا المحذوف العين كقتل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو ينخش ويرم ويفزو وكذا اخش وارم واغزل لان همزة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قوبل افعلا التعجب بافعلا التفضيل بقي هناك في الاسماء افعلا فعلاء وافعل الاسمي من غير فعل كارتب واخواته وبقي في الافعال ماضي الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعلا فعلاء وافعل الاسمي زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين ام نسخته

٧ قوله (وهو اما متعذر او متعسر) اي العلم الذي هو معنى الاحاطة ههنا ٢ قوله (وترتب) امر ترتب اي ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما في الصحاح فقيه وزن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون
بهمزة الوصل نحو وعد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان
سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في
المسمى بنقل واخش جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى بنقل وبيع جاءني قول
وبيع (وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغير لازما كالمسمى بنقل وبيع
وعدا وبقي وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائق الاصل فيقول جاءني قيل وبيع وفي قل
وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغير لازما كما يقال في علم علم فهو
عند سيويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع (وقال المبرد ان كان التغير قبل النقل
اخذ بالوزن لانه لا يجمع اذن العلمية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم
نخف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
(واما التغير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمى الا مخففا هذا (واعلم
ان الوزن المشترك في بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا
خلاف ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فنفع الصرف
في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط
كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله * انا ابن جلا وطلاع الثنايا
٥ * متى اضع العمامة تعرفوني * وال جواب انه ان كان علما فتحكى لكون الفعل سمي به
مع الضمير فكون جملة كيزيد في قوله * نبت اخوالى بنى يزيد * ظلما علينا لهم
فديد * وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى
انكشف او جلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجل لا يقدر الا بشرط
تذكره في باب الصفة واما غير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة * قوله (وما فيه علية مؤثرة اذ انكر صرف لمتين من انها لا يجمع مؤثرة
الاماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا
نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد) يعنى بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف
الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا
لا غير او شرطا وسببا معا (فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في
اسم لم يوضع الاعلا كعمر وقطام في تيم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم
ممنوع الصرف قبل العلمية كاحر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين
على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب
الثاني عند ابى على شبه الهجة وعند الجزولى عدم النظر في الآحاد وليست سببا عند
المصنف لاعتباره الجمع الاصل فيكون اذن نحو ثمان ورباع عشرين منصرفا عند المصنف
غير منصرف عند غيره (واما سراويل علما فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوى
وقد نذكر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله (نحو كعسب)
كعسب الرجل اذا قارب
بين الخطى
٥ قوله (وطلاع الثنايا)
الثنية طريق العقبة يقال
فلان طلاع الثنايا اذا كان
ساميا لمعالى الامور

إذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجبة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجبة الجنسية عنده وعدم النظر لكن عادته ان لا يلغى سبباً فيقول في جراء علما سيان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثني وثلاث فالأخفش وابوعلي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصل مع العلمية وهو قياس قول سيويه في اجر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر (واما اخرجهم علمين فغير منصرفين عند سيويه اعتبارا للعدل الاصل مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كاذكرنا عندهم) واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاصل (والاخفش والكوفيون يصرفون اخرجهم وجمع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع اخر) وقول سيويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ (وعكس سيويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولاً من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفاً ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عرو وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل) والثاني اعني كون العلمية شرطاً لا غير في موضع واحد على الخلاف هـ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سبين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو محطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كافي عمران ووجود فعلي كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رجن وعند الباقيين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سبين وعند الباقيين العلمية سبب معها كالم (والثالث اعني ان تكون العلمية شرطاً وسبباً معاً في اربعة مواضع اتفاقاً في المؤنث بالتاء لفظاً وتقديراً وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجتمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجتمع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافاً للجزولي فانه لا يلغى سبباً فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معاً خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجبة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجبة والتركيب والالف والنون كما في آذريجيان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجبة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين

هـ وهو الالف والنون فان
العلمية شرطهما آه نسخة

لان اوزان العدل اما فاعل او مفعول او فعل او فعل او فعال كشلات ومثلث واخرو سحر
وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شئ منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العملية المؤثرة اثنان
منها اذ لم يكن اذن منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العملية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمجتمع
الصرف قبل ورود العملية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العملية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها
الا حدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل
لتمشية قول المصنف (ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن
ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذا صله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العملية ولم تطرأ
العملية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها لانه انما
عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان
حصل فيه لاجل العملية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب
الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيويه السبب الاصل الذي الغناء لاجل العملية قلنا في ثلاث
ومثلث وباليهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في اجر و فرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب اجر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد
بالسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه
لا منع ان يكون معنى رب اجر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الجر (والذي يقوى عندي ان الزائل
بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب اجر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه
(وقياس قول سيويه في اجر ان ينصرف اخر وجع بعد التنكير لانها من باب افعل التفضيل
كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر
بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا عملية فيه اذن ولا عدل اذا لعدل انما ثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم
واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصل مع العملية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره
بعد التنكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الأحاد وشبه سبب
اخر يعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير
ايضا ويفرق بينه وبين اجر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو اجر
اذ مثل هذا الوزن قديكون غير ضفة كارب وافكل (وقال العبدى لافرق بينه
وبين اجر ولانص للاخفش في ترك صرفه (وقول الجزولي اولى (واذا نكرت
سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كساجد اذ هو جمع سر والقياس قول سيويه
ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمى حل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والجمعة الجنسية كما اعتبرها قبل العلية ومن صرفه قبل التسمية بصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في اجر بعد التذكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء بصرفه الاخفش خلافا لسيبويه) (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذالف التأنيث ولا بالجمع الاقصى حتى يمنعنا عن الصرف بعد التذكير والآخر لم يصرفوهما بعد التذكير نظرا الى افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجماع ما ويعني بما هي شرط فيه التأنيث بالتاء والجمعة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما (قوله الاعدل) ٣ مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه ما بعد استثنائها اي لاتجماع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الاعدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الازيدا الاعرا اي ما ضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر بيجان فاذا نكر بقى بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذلك ان كانت مع الاثنين او الثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما في نحو عروا احد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكيمى الكلى بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التذكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التذكير ٤ لبقاء السبيين المستغنيين عن العلية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلية الطارئة كما في جراء وسعدى علمين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلية تأثير ما يكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعها وينع طرأ أن العلية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على مامر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلية مؤثرة معهما اذا كانت العلية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرأ أن العلية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت) (والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا * (قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل اجر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التذكير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى
قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى مما بقى من
المستثنى منه المقدر الذى
استثنى منه لفظه ماآه) يمكن
ان يقال قوله لاتجماع
مؤثرة الاماهى شرط
فيه حاصل معناه
كل ما تجمعه العلية مؤثرة
فهى شرط فيه فقوله الا
العدل مستثنى من هذا
الحاصل فيكون المقصود
بالاستثناء اخراجها عن
اشتراط العلية فيهما وح
يكون تفريع قوله فاذا نكر
اظهر

٤ مع ان العلية مؤثرة
لبقاء آه نسخه

٥ زيد في بعض النسخ
من هنا الى قوله اذلو
لم يتضادا

لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتباراً) منصوب على أنه حال من سيويه
 أي خالف سيويه معتبراً أو مصدر لقوله خالف سيويه ٣ اذ معناه اعتبر سيويه دون الاخفش
 (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعدزوالها
 وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعدزواله لكان باب خاتم غير منصرف ٤ للعلية
 الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع
 من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكرو ذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف
 والعلية اذ الوصف يقتضى العموم والعلية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله
 في حكم واحد) يعنى في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون
 ٥ قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولولم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازاً لا يلزم
 اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احمر لاجل
 العلية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمع في حالة فاذا انكر اجر فانه يصح
 اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر
 رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسوداً او
 ابيض او اجر فعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالتثبت مع زواله لكونه اصلياً وزوال
 ما يضافه وهو العلية فصار اللفظ بحيث لو اراد مراد اثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر
 الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ
 المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجوداً فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف
 الاصلى في حال التسمية كالوسمى مثلاً باجر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار
 الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلية ايضاً لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاعم
 في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن
 المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمر و قليلاً ما يلزم ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم
 الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باجر اسود او اشقر لم يعتبر
 بعد التنكير ايضاً (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في نحو اجر انما
 هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعال فعلاء
 وكذا فعلاان فعلي (واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
 فان كان مجرداً من من التفضيلية انصرف اجاعاً ولا يعتبر فيه سيويه الوصف
 الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجاعاً بلا خلاف من الاخفش
 كما كان في اجر (اما الاول فلضعف افعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل
 في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا تجرد من من التباس بافعال الاسمى الذى لا معنى
 للوصف فيه كافعل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعال فعلاء فثبتت عملها
 في الظاهر قبل العلية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

٢ قوله (قوله اعتباراً منصوب
 على انه حال آه) ويمكن ان
 يجعل مفعولاً له اي خالفه في
 منع صرفه لاعتبار الصفة
 ٣ لان معنى خالف سيويه
 اعتبر الصفة بخلاف الا
 خفش نسجه

٤ اذ فيه العلية نسجه

٥ قد جمعت المتضادين (قوله
 قد جمعت المتضادين آه) اي
 اعتبرتهما في حكم واحد
 فكأنك جمعتهما في حالة
 واحدة ٦ (قوله والحق ان
 اعتبار ما زال بالكلية آه)
 احتراز عن نحو اسود
 ٧ قوله كزيد وعمر و قليلاً
 ما يلزم ذلك) يقال زاد زيدا
 وزيادة ويقال عمر الرجل
 بالكسر عمراً وعمراً على غير
 قياس لان قياس مصدره
 التحريك اي عاش زماناً طويلاً
 ٨ (قوله وان كان لم يعتبر
 في وضع العلم الوصف الا
 صلي بل قطع النظر عنه
 بالكلية آه) وبذلك يظهر
 اعتبار الوصف الاصلى
 لكنه على خلاف القياس
 عنده وعلى القياس عند
 سيويه فلا نزاع بينهما
 في الحكم ح

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل بالفعل بمن فقد تميز عن نحو افعل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيويوه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كذا كرنا وكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام الفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعني من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفه البتة اجمالا لكونه في معنى الوصف اخفى من الفعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها * ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحد فيقال في رباح ومسا جد ربع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرت انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علمالم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيم ودرج في خضم ودرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير اجد ونرجس ويشكر وتغلب احيد ونرجس ويشكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو يطر يبطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضرب ٤ وفي تحلي تحلي فبعضهم لا يعتبروه اعروضه والا كثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعيا مستأنفا فلا ينصرف اذ يرتفع تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حيزة تصغير حزة اعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كذا كرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تقين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الثاني بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة
٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة (عري من ثيابه يعري عريا وفس عري ليس عليه سرج وجعه اعراء ٣) قوله ولو سميت به المذكور (بخلاف المؤنث اذ هنالك علمية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلي تحلي) التحلي ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تتجمع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

٦ (قوله ومعرفة ما يقرب الفه) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحفظ ٧٠ الف ٢ (قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الفه مما لا يقرب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا والالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والعجمة (قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة) اى كان يدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر * اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لاتجاء معهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثني والمجموع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جاب الاسم بضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسباب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف (٣ ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاول اولى * قوله (المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخوانها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هو ما اشتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدأ هو الخبر فيحوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعنى باشماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه) (ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ه اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو في اخره عدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمد لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل * (قوله فنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (فنه الفاعل) اى وما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة (اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ (قوله ويرد على الثاني) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاول اولى) وهو القول بالتبعية ه الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عدة الكلام نسخته (قوله ونعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه النسخة هى الموافقة لتوجيه كلام

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة
 الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل
 ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله
 او شبهه) يعني به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل
 او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في
 الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر
 خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل
 او شبهه وفي عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لأن نحو زيد في قولك زيد قام مسند
 اليه قام لأن قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل
 خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير
 والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل
 خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد * ان قيل فالمبتدأ في قولك
 قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه * قلت هو مؤخر تقديره وتقديمه
 كلا تقديم (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما يلى على طريقة
 قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته اي
 على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا
 على طريقة اسناد القيام (وبعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل
 واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد
 عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النجاة وان لم يكن
 الفعل قائما به على الحقيقة كالا ممر النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية
 نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون
 الاخر بل بهما الصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به)
 يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر وانز مخشري فاعل اصطلاحا
 فلا يحترز ان عنه ليدخل في الحد (وعند من حذب هذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي
 راجع الى انه اهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد
 قائم ابوه لم يرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه
 ولو قال ابوه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد
 وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل * (قوله والاصل
 ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلى فعله)
 اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز)
 اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز
 ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله
 وقدم عليه من المبتدأ اه)
 قال المص هذا القيد لدفع
 توهم دخول زيد من زيد قام
 في حد الفاعل ولا حاجة اليه
 حقيقة لان قام مسند الى ضمير
 مستتر والمجموع مسند الى
 زيد الا انه اتفق ان الضمير هو
 زيد فتوهم انه وارد وليس
 بوارد لان هذه دلالة عقلية
 وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية

الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا مععل بما ذكر
وذلك ان يقال انما لم يحز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل
ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون
اوقع في النفس كما يحى (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفى الضمير الذى يحى
بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحى به الا لغرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لانه لانه لانه لانه
فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام
واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصل منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكتفى
في التفسير لانه يحتمل على ما هو المراد الاصل منه ويبقى الابهام بحاله فن ثم منع القراء
والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى التنازع فيه بالفاعلية كما يحى
خلاف البصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقترانه للفاعل
واستشهد بقوله * جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب النوايات ٢ وقد فعل
* وبقوله * لما عصى اصحابه مصعبا * ادى اليه الكيل صاع بصاع * ويجوز التأويل
رب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله * اليت شعري هل يلو من قومه * زهيراً على
ما جر من كل جانب * ٣ والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه
مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة
المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يحى في باب مفعول ما لم يسم
فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان للفعل
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فمرتبة اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا
نحو قتلت بأخيه زيدا او مقدرنا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثمه حسن رجوع
الضمير الى التأخر عنه في المسئلتين * قوله واذا اتنى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
او كان مضمر متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديره (هذا بيان لما يعرض
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب
على التمييز اى اتنى لفظ الاعراب لا تقديره (قوله فيهما) اى في الفاعل والمفعول به الذى
دل عليه سياق الكلام اى اذا اتنى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء
القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر ووجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة
الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لما نفع والقراءن اللفظية والمعنوية التى قد توجد
في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يحى فليزى كل واحد مكره
ليعرفا بالمكان الاصل والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما
نحو ضرب موسى عيسى الطريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى
حبل اى اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب
وابن آوى يعوى عواء اذا
صاح صحاح
٣ قوله والاولى تجوز
ما ذهب اليه لكن على قلة
وذلك لوروده في كلام
الفصحاء قال حسان رضى الله
عنه ولوان مجدا اخلد الدهر
واحدا من الناس ابقى مجده
الدهر مطعما وقال غيره كسا
حلمة ذا الحلم اثواب
سودد ورقى نداه ذا الندى
في ذرى المجد وقال غيرهما
جزى بنو ابى الغيلان من كبر
وحسن فعل كما يحزى سمار
وقال غيرهم لما رأى طالبيه
مصعبا ذروا وكادلو ساعد
المقدور ينتصر الى غير ذلك
كقوله تغنى حلاها هند
عن حلى

٤ قوله (وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل (آه) فيه نظر لانه ٧٣ لا جواب في كلامه لاما وقد ثبت انه لا بد له من جواب مقرون

بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما فتأمل

الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضرا منفصلا كما ضربت الاياك او مضرا متصلا كضربتك لتلا يصير المتصل منفصلا * فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملا مع معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا لافضالة (قوله او وقع مفعوله بعد) اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الاعمر (و ينبغي ان تعرف اولئك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا لخاصة العامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الاعمر فضارية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو امام مضرورة عمرا فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا بالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبة عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضارية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء راكبا الا زيد ٧ (فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الاعمر مقصور على عمرو ومضروبة عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الانحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبة خاصة والضارية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الاعمر زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنان معا والمراد ما ضرب احدا احد الاعمر زيد اختل ايضا لان مضروبة عمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضرب زيد الاعمر كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل

٦ قوله (بخلاف ما جاء راكبا الا زيد) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر مجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال المجئ وفي الثاني ينحصر المجئ راكبا في زيد ولا ينحصر زيد في المجئ راكبا لجواز ان يجئ غير راكب ايضا اذا تعدد المجئ

٧ وبالنقير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعر وفصار ضارية هذا مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين آه

في نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اي ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وماضرب الازيدا وماضرب احد الازيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ماضرب احد الازيد عمرو او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ماضرب الازيد عمرا بقي المستثنى غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ماضرب الاعمر ازيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اتصل فيه الاوهى حرف فلا يستثنى بهاشيئان لاعلى وجه البديل ولا على غيره فلا تقول في البديل ماسخا احد بشئ الاعمر ويدرهم ولا تقول في غير البديل ماسخا احد بشئ الاعمر الديار (ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بديلين منهما جاز نحو ماضرب احد الازيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بديلين مما قبل الا كأنهما واقعان موقع ما بديل لهما اي كأنهما واقعا قبل الا وليس بمستثنىين فكأنك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بديل ومعمول عامل مضمين من جنس الاول لا بد لان والتقدير ماضرب احد الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ماضرب الازيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ماضرب القوم الابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤ لكن المستثنى لم يبدل لهما نحو ماضرب احد بشئ الازيد او الازيد السوط لم يجوز لان المستثنى اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان استدلل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿وما تراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي﴾ فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما تراك اتبعك احد في حالة الاراذلة في بادي الرأي اي بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعني ماضرب الاعمر ازيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ماضرب زيد الاعمر فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعو ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الازيد احد او تابع للمستثنى نحو ما جاءني الازيد الظريف او معمول لا لغير العامل في المستثنى نحو قولك *رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا* وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملة واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له يتعلق بهما من وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي

٢ قوله وماضرب الازيدا وماضرب احد الازيدا في المفعول (اي احد وفيه بحث اذ يلزم حذف الفاعل فكأنه جعل الضمير المستتر من قبل المقدردون المذكور

٣ قوله (وماضرب القوم) اي احدا

٤ قوله لكن المستثنى لم يبدل لهما (سواء لم يبدل شئ منهما او بديل احدهما دون الاخر بسوط نسخته طريق نسخته

من عامله اذ قولك اذلم يبقى الاموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الاخر (فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبله المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام رفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله * كان لم يمت حتى سواك ولم تقم * على احد الاعلىك النوايح * وكقوله * لا اشتهى يا قوم الاركاها * باب الامير ولا دفاع الحاجب * أضمر وا له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا على ما قبله الا فيما بعد المستثنى به سواء كان العمل رفعا او نصباصريحا كان النصب كما ذكرنا ولا كما فى قولك ما مررت الارا كبا يزيد فى الشعر وفى غيره بلا تقدير ناصب ولا رفع (وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبله لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فى ما ضرب زيد الاعرا ما ضرب الاعرا زيدا وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمول لا خصالا لانه اذا كان معمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبة زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شىء يمكن ان يضرب زيدا كما كان فى ما ضرب زيد الاعرا. امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا (قوله او معناها) يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد اعرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرناه فى ما ضرب زيد الاعرا (وقد خالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انما الاعمال بالنيات * وانما الولاء للمعنى * واجيب بان المراد فى الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالية وليس الولاء الابالية كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد * قوله (واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخير) بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن المفعول (قوله اتصل به) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما (وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كالتقدم) وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضربها هكذا قيل (ولو قيل يجوز اكرم رجل هذا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذا اتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين (قوله او وقع بعد الا) اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيدا وانما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد الاعرا فان مضروبة ما قبله المحصورة فيما بعدها والضاربة محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور * قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن قال من قاما وليك يزيد ضارع لخصومة *

٤ (قوله اى قامت النوايح آه) قيل فالفعل الاول بى بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

٥ (قوله وانما قلت آه) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحق فى بعض النسخ ومع ذلك الا للاحاق لا يحتاج الى هذا الكلام انما الولاء لمن اعتق نسخته

ه الا ان الواجب الحذف لا بد فيه من لفظ هو كلبدل من ﴿ ٧٦ ﴾ المحذوف مفسر له بخلاف الجائر لعمدة

٦ (قوله زيد بن قيس قال من قام بالصواب ان قولك من قام بجملة اسمية صورة فعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب الجملة اسمية ففي الجواب روعي التنبيه على اصل السؤال وقد بناه هذا المعنى كما ينبغي في حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها ٨ قوله والبيت لحارث بن هنيك ونسأله رجل هنيك اي شجاع لانه يهتك عدوه اي بالغ فيه ٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل ٢ (قوله مثل اورس فهو وارس) الوركس نبت اصفر يكون بالين يتخذ منه القمرة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرمس اي اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر والقمرة طلاء يتخذ من الوركس وقد غمرت المرأة وجهها قهيرا اي طلت به وجهها ليصفقوا لها منه ٤ (قوله يقال طاح يطوح اي هلك وسقط وكذلك اناؤه في الارض

ووجوبا في مثل ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد (قوله) (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (قوله ٦ زيد بن قيس قال من قام) الظاهر ان زيدا مبتدأ للفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ما اذا كان ذا معنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كما ينبغي في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم السؤال عنه فالاولى ان يندر زيد قام بلي قولهم ﴿ الا حظية فلا لية برفع حظية من باب حذف الفعل بخلاف اي ان لا يتفق لك حظية من النساء فان لا لية اي غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا يكن حظية فلا كناية (قوله وليك زيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للفعل لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليك زيد سأل سائل من يكيه فقيل ضارع اي يكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به ٧ والبيت للحارث بن هنيك وعجزه ﴿ ومحبته مما تطيح الطوايح ﴾ يقال يكيته اي يكيته عليه يحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما ينبغي في باب المعتدى وغير المعتدى من قسم الالف والضارع التلليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكتفي براحة الفعل اي يكيه من يضرع وينزل لاجل الخصومة فان زيد كان ملجأ وظهير للاذلاء والضعفاء والمحبيات الذي يأتيت ليعرف من غير وسيلة فقال اخذني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحت طوحت الطوايح واطاحت الطوايح اي ذهبت به ورمته ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اي ذودفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل (قوله مما تطيح متعلق بمحبة اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او يكيه المقدر اي يكي لاجل اهلاك المناسيا زيد) ويجوز ان تكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هذيل لتصوره المحطاط بحوليت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا في مثل ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالبيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلما ظهر لم يحتاج الى مفسر لان الابهام الخوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا لابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس

تشوق اذا سمعت المبهمة الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهمات مفسرا
 نوكد ليس في ذكره مرة (وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلهم
 بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع
 الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فثالثا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه
 وبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين
 من نحو * لا تجزعي ٥ ان منفس اهلكته * ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع
 لمنفس اي ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيى الكلام عليه بعد وجميع
 ما ذكرنا من الوقاف والخلاف يطرد في نحو * لودات سوار لطمني * وهلا زيد قام
 اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف
 يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقيق
 والتم ان يكون خبرها فعل كما يجيى في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر
 وخبرها في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر
 وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى ﴿ لو ان الله هدىني ﴾ اي لو ثبت وتحقيق ان الله
 هدىني فان مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذفان معا مثل نعم) اي
 يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيى في
 التنازع (وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معالان نعم حرف لا يفيد معناه
 الا فرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
 فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظة نعم وذلك الكلام
 في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر
 بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف
 التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان * قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا
 بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت
 زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا ويشمل ايضا اكثر من
 عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل
 وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات
 لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
 التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
 يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر
 والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله به
 او بما هو بجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب
 وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ (قوله ان منفس)
 يقال لقلان منفس ونفيس
 أى مال كثير
 ٦ آخره فاذا هلكت فعند
 ذلك فاجزعي
 ٦ او ان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغية فلا بد ان يكون ٧ فى العامل الملغى ضمير موافق للتنازع (وانما لم يجوز ان يكون منه اذ لو كان الملغى ههنا هو الاول واضربت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى اى اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ماضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الاقلت فى الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى نايه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدى ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد ماضرب نيابة عن الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدى فى قولك ضربا واكرمت الزيدى فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل للآخر على السواء (وكان يجب ان تقول فى الثانى ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد (ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله الثانى كما هو مذهبه على ما يجرى (ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على افعال الاول فى المنفصل المرفوع يجرى مثله فى افعال الثانى فيه (وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع افعال الثانى او من الثانى مع افعال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمير المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان فى ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت (قوله فقد يكون فى الفاعلية) اى يكون التنازع * اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيدا او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيدا ولم يذكر

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثانى وانما لم يجوز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول نسخته فقول المص بعدهما آه نسخته

٢ قوله (وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان آه) قيل فيه بحث لان الاختلاف فى الاختيار انما يتأنى فى المتأخر لا فى المتقدم لان الاول اقرب واهم ولا فى المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للأصل فى اعماله مع تساويهما فى القرب وامتياز الاول بالاهمية

٣ قوله (لانه اما ان يطلب الاول
للفاعلية والثاني للمفعولية اى
يطلب الاول المتنازع فيه
ليكون فاعلا له ٤ اى فقد
يتنازع الفعلان في الفاعلية
ولمفعولية مختلفين لان معنى
قوله فقد يكون اى المتنازع
فقد يتنازعان واحتزآه نسخه
٥ قوله (اى فقد يتنازع آه)
هذا التفسير مقدم في بعض
النسخ على قوله لان معنى آه
وهو الظاهر

المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد
تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول
الفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضرب بنى واكرم زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمى زيدا
(فقوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اى المتنازع فقد يتنازعان ٥ اى فقد
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحتز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من
اقسام المنفقيين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما
احتز عنه لان هذا القسم كاذكرنا بين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام * قوله
(ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون المختار اعمال
الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال
الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون
الابعدوا ايضا واعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي
بلا ضرورة ولعطف على الشئ * وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجى هذه العلة
في غير العطف نحو جاءنى لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون اعمال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان
اعمال الثاني اكثر في كلامهم) (قوله الاول اى اعمال الاول * قوله) فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للقراء مثل
ضرب بنى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان
انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضرب بنى واكرم
زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضرب بنى واكرم زيدا ضرب بنى واكرم الزيد بنين
ضرب بنى واكرم الزيد بنين ضرب بنى واكرم هندا ضرب بنى واكرم
الهنديين ضرب بنى واكرم الهنديات (والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا
من الاضمار قبل الذكر كاذكرنا قبل فحاله كقيل: فكنت ٦ كالساعى الى مشعب * مؤيلا من
سبل الراعد * وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده
ما يفسره في الجملة وان لم يجى لمحض التفسير كجاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضرب بنى
واكرم زيدا او الزيد بنين او هندا او الهنديين او الهنديات) (ونقل المصنف
عن القراء مع هذه المسئلة اى اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب
اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن القراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول

٦ قوله (كالساعى الى مشعب)
بالفتح ثعبت الماء فجرت به والشعب
بالتحريك مسيل الماء في الوادى
والمشعب بالفتح واحد مشعب
الحياض

على فساد في الاصول وهم يحرون عوامل نحو كالمؤثرات الحقيقة (وقال جازان تأتي بفاعل
الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرممت زيداهو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كرايت كل هذا احذر انما الزم البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه
والاظهرت) يعني اذا علمت الثاني وطلب الاول للمفعولية قالوا يجب حذف المفعول وافق البصريون
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه لازوم
الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه)
في مثل ضربت واكرممت زيد لا تقول ضربته واكرممت زيد وقال المالكي يجوز ذلك
على قلة (قوله والاظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي
باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيداً قائماً مصدر المفعول الثاني مضافاً الى
الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به ان زيد في قولك
اعطيت زيداً درهماً عطيت وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمار قبل الذكر في المفعول
لاني الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة
وان كان قليلاً حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما
في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
والشعر قال الله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾
اي يحلهم هو خيراً فحذف اولهما * وقال الشاعر * ٨ لا تخلفنا على غراتك انا * طال
ما ٩ قدوشى بناء الاعداء * اي لا تخلفنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاضمار نحو حسبييه وحسبت زيداً قائماً (قوله لكونه اضماراً قبل الذكر
في المفعول * قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفاعل فليجوز
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركتة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر
وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرممت زيداً هو فيقول ههنا
حسبني وحسبت زيداً قائماً اياه كذا ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير
ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب
كون مضمونهما مفعولاً حقيقياً علمت وبابه * (قوله وان علمت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فظهر) هذا بيان انه اذا علمت الاول
٢ على ما هو المختار عند الكوفيون فكيف يكون حال الثاني فقال لا يتخلو اما ان يطلبه

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخلفنا) اي
لا تحسبنا جازعين على غراتك
اي على اغرائك وقدوشى
بنا قبلك الاعداء الى الملك فلم
يضرنا ٩ (قوله قدوشى بنا)
ووشى كلامه اي كذب
ووشى به الى السلطان وشاية
اي سعى ٨ اوله * ايها الناطق
م المرقش عنا * عند عمرو وهـ
لذا انتاه * يعني ايها المتكلم
بالكذب والباطل عند الملك
هل لذكالكلام انتاه
م المرقش المزين منه
٢ على ما هو اختيار الكوفيين
نسخه

للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربني هنداً وضربت وضرباني الهنديين
وضربت وضربني الهنديين تضرع الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من
احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً الاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (قوله والمفعول على المختار)
اي واضربت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا
ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويحذفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس بمطلوبه
وانه موجه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعني
عند اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلوا الثاني
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هَؤُلَاءِ اقْرَؤْ كِتَابِيهِ ﴾ وقوله تعالى ﴿ اَتَوْنِي اَفْرَغَ عَلَيْهِ
قَطْرًا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول (قوله الا ان يمنع مانع
فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع
او التذكير او التأنيث نحو حسبتني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا (قال المصنف لم
يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضرته مثنى
ليطابق المفعول الاول اذهما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضرته مفردا ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا
كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فَاِنْ كَانَتْ
وَاحِدَةً ﴾ وقوله ﴿ فَاِنْ كُنْ نِسَاءً ﴾ والضمير لاولاد فالاضمار قدياً على المعنى المقصود
فيجوز حسبتني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للسند
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتني اياه هنداً قائمة
وحسبتني وحسبتها اياها هند قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين العامل
والمعمول وفي بعضهما بين المبتدا والخبر في الاصل (قوله) وقول امرئ القيس ٥ كفايتي
ولم اطلب قليل من المال (ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت
في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور
اذا كان يكون الفاعل مضمر في كفايتي فاخترت اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار

٣ اعني اذا علمت الاول
والثاني طالب للمفعول له

٤ والاضمار قد سبق قال
ولا اضماره آه له

٥ اوله * ولو ان ما اسعى
لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروءه في ذلك الامر دون الامر الاخر
الزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو
تنفي شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب اتفاؤهما نحو لو كان لي مال
لحببت فالجواب وجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم
تزرني لم اكرمك فالزيادة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت
المنفي واتقاء المثبت نحو لو لم تشمتني اكرمتك ٨ ولو شمتني لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فنقول اوله * فلو ان ما سعى لادنى معيشة * وقوله
ان ما سعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى
لادنى معيشة اي ان طلبى لقليل من المال (وقوله كفاني) جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اي ثبت ان طلبى
لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال
الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجع والحال المرجوح اذ واو العطف
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجع او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله
و غيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا * فان قلت فاللام
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى الجهد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد * ولكنما اسعى لجهد مؤثّل * وقديرك الجهد المؤثّل امثالي * والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال ٣ لكنني اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب الجهد (والا
ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسبيا كافي قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اي له القبض وله
البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن
منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثّل اي مؤصل
مدّخر لنفسي ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر * واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة
خلافات للجرمى نحو علمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني
(والاولى ان يقال علمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كذا ذكرنا
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا
يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ فالشتم مثبت والاكرام

منفى

٩ فالشتم منفى والاكرام

مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال)
فالمعنى كفاني قليل من المال
غير طالب له وفيه بحث وهو
ان الكفاية انما هي على تقدير
السعى لادنى معيشة فلا يجوز
تقييدها بعدم الطلب كما
يشهد به التأمل الصحيح من
ذى فطرة سليمة

٣ لكان يكتفى وجدان
قليل من المال من الطلب
والجد ويعنى منه نسخه

على افعال الاول * قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من
باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله
(وقولهم فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول
لانه صيغ له) (قوله الى فعل ويفعل) اي الى فعل ويفعل ونظائرهما بما يضم اوله في الماضي
ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعّل وامثالها
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه
اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذو الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب علمت) اعلم ان الثالث من باب علمت هو الثاني من باب علمت كما يحكي في باب
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معني علمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم
عمرا فاضلا والثالث مفعول علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل
علمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جاريا ومجرورا او جملة نحو
علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار ٢ لم يقيم مقام الفاعل اذ معني الطرف الذي
لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول
به الصريح كما يحكي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعا ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قياها
مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا اَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ ﴾ اي قيل
هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تحكي الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي
في الحقيقة مأولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾
وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم
اهلنا كذا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازة الكسائي والفراء من قيام
الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعد لوجهين
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل
فليس بمنزلة ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازة الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معني لكون القيام
(والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى
المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسندا اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر
في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا فاعجبني مسندا

٢ فلا كلام في امتناع قيامه
مقام الفاعل لان معنى غير
المتصرف من الظروف ان
يلزم النصب على الظرفية
والجار والمجرور لا ينوب
نسخه

الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند الى ذلك الشيء الى ذلك
اللفظ بعينه لم يجوز هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك
فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان التشكيير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
(والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدا كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو علمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان
يرتفع بالفعل ارتقاء الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والرفوع ثاني المفعولين وعلمك زيدا ابوك
والرفوع ثالث المفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتست بخالفته
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقريظة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ
الهه هواء ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الابقام
اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه (وكذا
لم يسمع الاقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ * لانه
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد علم عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل
علمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى
فنقول علمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمفعول له والمفعول معه
كذلك) انما لا يقوم ان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يدرك لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل
(ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذهو جزءه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما
ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه (ه وكذا الجرور مفعول به لكن بواسطة
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور
بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلاغرض لكونه عينا فثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل (وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذهو مصاحب ورب فعل
يفعل بلامصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل
بجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التمييز والمستثنى ليسا من
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا
طبيت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها
في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به
تعين له) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد
منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقهم بعض

٣ هذا مع انه لاشك مع
هذا كله ان قيام الاول في
علمت واعلمت مقام الفاعل
اولى اما في علمت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل احق
بصقبه واما في علمت فهذا
ولكونه فاعلا بالنسبة الى
الثاني والثالث لانه عالم وقيام
الثاني في علمت بعد الاول
اولى من الثالث ولا يلبس مع
لزومه مركزه نحو علمك
زيد اباك نسخته
٤ قوله (بصقبه) صقبت
داره اى قربت ه واما
الجار والمجرور فاما ان يلحقه
بالمفعول به لانه هو لكن
بواسطة حرف الجر او يلحقه
بالطرف لجره مجراه في كل
حكم نحو ان الكرام زيدا
وان امامك نهرا ونحو
ذلك واما المفعول له فغرض
ورب فعل بلاغرض نسخته

التأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا
٦ بالقرأة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه القرآن ﴾ بالنصب ٧ ويقول الشاعر ولو لدت فقيرة
جرو كلب ﴿ لسب بذلك الجر والكلابا ﴾ وامثاله (ومنع الجزولي نيابة المنصوب
لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير
والوجه الجواز لا لتحاقه بالمفعول به الصريح والاختصاص اجاز نيابة الظرف والمصدر مع
وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيويه اضمار المصدر المعهود فيقال
لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع
ويحوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت
فاستحسن اى استحسن قيامى (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد
اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما يفده الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصيرا معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يحز لان ضرب مستغن بدلالته
على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب ضرب او الضرب الفلاني ولذلك قال
المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفاعلة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
من الفعل ولا فاعلة متجددة في ذكرها (ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله
تعالى ﴿ كل اولئك كان عنه مسئولا ﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر
بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿ وان احد من الشركين استجارك ﴾ لكن ليس
في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المستداليه فلا
يحوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول (والاكثر على انه اذا فقد المفعول به
تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه
مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مقاعيل بلا واسطة
(وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاولى ان يقال كل ما كان ادخل
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره
(قوله من باب اعطيت) اى ماله مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى
الفاعلية دون الثاني ففى اعطيت زيدا درهما زيد عايط اى آخذ والدرهم معطوف وفي كسوت
عرا جبة عمرو مكنتس والجبة مكنتسة وكذا في غيره ﴿ قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام رابعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب)
وبقرأة ابي جعفر ليجزى
قوما بما كانوا يكسبون
٧ قوله (قوله ويقول الشاعر
ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره
قول الآخر اتبع لى من
العدى نذيرا * به وقت
الشر مستطيرا منه

٢ قوله (مسؤل) اى مسئولا
عنه فى كتابه

٣ قوله (والخبر هو المجرد
المستند به) لم يوجد في نسخة
المتن عند الشارح لفظة به ولا
الهمزة في قوله او الصفة
٤ قوله (فكأنهما معدومان)
فالتجريد اما حقيقي او حكمي
٣ قوله ولكنه بشكل بقولهم
آه) هذا الاشكال وما بعده
ينجم على تقدير اطلاق
والتقييد بخلاف مامر
٣ قوله ان لا ليس زائدا ولا
جاريا مجرى الزائد) وانما لم
يجرى مجرى الزائد لغيرها
معنى الكلام بالنفي
٤ قوله هذا هو حد المبتدأ
الثاني وهو الصفة الواقعة آه
٥ قوله (والصفة المشبهة)
والمنسوب كقرشي في حكم
الصفة

جاز الامر ان والخبر ٣ هو المجرد المستند به للغير للصفة المذكورة) واعلم ان المبتدأ
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجرائها فاذا
اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو
الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ
المبتدأ وهي كان وان ووطن واخوانها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صوتا
للحد عن اللفظ المحمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء
ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعروان عمرو معطوف على محل
اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها
معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التأكيد ٢ لكنه بشكل بقولهم لا رجل
ظريف في الدار جلاله رفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل (ووجه الاشكال
هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظي
وهو مبتدأ واللام يجز المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيويه وهو ان
لا هذه ليست بعامة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لانحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد
عن العوامل (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم
المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم
واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب
وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو تسع بالمعدي لان تراه
وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم انذرتهم ﴾ عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم
اي سماعك بالمعدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المستند اليه
لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه
الاسماء التي لا تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه
خرجت الثلاثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة
تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد
الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده
ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعول والفاعل لا خبر له فنثمة تم بفاعله
كلما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا
يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لفة كالوني البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة (قوله رافعة لظاهر) احتراز عن نحو قائمان الزيدان
واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٦ في الام اقامان هما
والصواب اقام هما
٧ (قوله بعد حرف النفي
والف الاستفهام آه) وكذا
بعد ان نحو اين جالس اخواك
و بعد متى نحو متى ذاهب
العمران وبعد كيف نحو كيف
مصبح ابنك وبعدكم نحوكم
ما كث صديقك وبعداين
نحو ايان قادم رفيقك الى
غير ذلك
٨ (قوله غير ما سوف على
زمن) الاسف شدة الحزن
وقد آسف على ما فاته
٢ فالعامل على هذا تجريد
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ
الاول وتجريد الاسم لاسناده
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني
نسخه

نحو اقام الزيدان او مضمر ا كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه
مضمر (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاختفش والكوفيون يجوز وارفع الصفة للظاهر على انه
فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قام الزيدان كما يجوزون في نحو في الدار زيدان
يعمل الظرف بلا اعتماد وجرى نحو غير قام الزيدان مجرى ما قام لكونه بمعناه قال ٨ غير ما سوف
على الزمن * ينقضى بالهم والحزن * و مثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يحى
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيدها اي قل رجل يقول ذلك ويخطىء يوم لا اصيد
فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لهما لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر) (ورب عند ابى عمرو مبتدأ لا خبر له كقول رجل لما فيه من معنى
التقليل الذي هو قريب من النفي كما يحى في باب حروف الجر) ويجوز عند الاختفش والفراء ان قائما
الزيدان وسوخ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جلة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي
والاستفهام ودخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك
في شئ بل هما بطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء
في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ) (واعترض بان التجريد امر عديم
فلا يؤثر) (واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢) (وفسر الجزولى الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحققة او تقدير الاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عديم فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزنجشري والجزولى هذا الابتداء هو
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل في الخبر هو
المبتدأ ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والفراء هما يتزافعا وقد قويا هذا
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كقول خلف في ارتفاع الفاعل
وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد
ايضا كما يحى (قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان) اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة
للمفرد بعدها في الافراد جاز الامر ان كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها
(فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان
كانت مفردة فالسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما
ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والاظهر

انها خبر عما بعدها وتحتل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة * يتعاقبون فيكم ملائكة * والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يتراجع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر (قوله والخبر هو المجرد) دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة (قوله المغاير للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثاني * قوله (واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصده في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول) وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والنهي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطر وأهليه (واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقامت الزيدان مع ان كل واحد عاملا في الاخر على الصحيح فلكون الصفة قرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر (قوله ومن ثم) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضممار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا (قوله وامتنع صاحبها في الدار) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز (ومن جوز ثمه ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ خبره كطلب الفعل للفعل بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تكبير المبتدأ * (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مامثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذانا بوفي الدار رجل وسلام عليك) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا تخصيص (واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة الخطاب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر
انها فعلية ولوبدى بالاسم
لايحتمل صيرورته كلاما
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين
للفعلية آه نسخه
ومن ثمه جوز نسخه

٤ هرب الكلب صوته دون نباحه من قلة ٨٩ معبره على البرد وقدر الكلب بهر هرب اصحابه (قوله

الى مخدة عرقوب)
العصب الغليظ الموتر فوق
عصب الانسان وعرقوب
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة
قال الاصمعي كل ذي
اربعة عرقوباه في رجله
وركبته في يديه

٢ الثرى الزراب الندى
قال الاصمعي العرب تقول
شهر ثرى وشهر ترى وشهر
ترعى اى تمطر ولا تمطر
النبات فتراه ثم يطول فترعاه
الزمص

٣ اى جعل الله اعوجاجا
في الحجر لافيك يضرب
في الدعاء بالخير ومدح
بالمخاطب بعدم الاعوجاج
٤ فغلط لانه على ما ذكرنا
في تعليل كون المبتدأ
معرفة او مختصا يجب
ان يحصل له الاختصاص
بغير الخبر حتى اذا حكمت
بعد بالخبر عليه تكون
حاكما على مختص قبل
الحكم اما اذا قلنا ان
الاختصاص يحصل له في
الخبر فيكون غير مختص
بدون الخبر فتكون قد
حكمت بالخبر على غير
المختص فيكون المحذور
باقيا ولو كفى الاختصاص
آه نسخته ه فظهر ما قلنا ان

المحكوم عليه بشئ اولافضا بطجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلغوا
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل
في الدار ان تقول قائم في الدار رجل (ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه
وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
(احدهما التعجيبة على مذهب سيويه كما يجي في بابه) والثاني المبتدأ الذي هو فاعل
في المعنى نحو شراره ذاناب وامرأته عن الحرب وشرما الجأك ه الى مخدة عرقوب
(الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف اوجار ومجرور) الرابع كلمات الاستفهام نحو من
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار
وارجل في الدار ام امرأة (الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك
(السادس بعدما نحو ما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها) السابع الجواب
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى رجل جاء في لان السؤال بالاسمية فالجواب
بمثلا اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ ترى وشهر ترى وشهر
مرعى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ه اما
قول المصنف في ماء التعجيبة وفي نحو شراره ذاناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ه فقد ذكرنا ما عليه وهو
ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى
الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها
او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل ه على الجمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله في نحو ارجل
في الدار ام امرأة ان التخصص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب
على ما ذكرنا (ولو كان الجوز للتكثير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون
احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
او امرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يختص

الاختصاص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتبع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصص حاصل نسخته

٦ في سياق النفي تفيد العموم
نسخه

به المبتدأ (قوله في احد خير منك) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ في سياق العموم
فقولك احد عم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظرو ذلك ان التخصيص ان يجعل
لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم
وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد فلم يخص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عرفت المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم
تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب
التعين الحاصل من العموم لاسبب تخصصها بشئ (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختر
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو
من قام قت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتي ورجائي (وقيل الخبر هو
الشرط والجزاء معالصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كجملة الواحدة (وقيل
كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيويه
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر
او مفعولة له اول الظاهر فقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله
تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اي من ضربت اي ان انسانا
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي من ضربته فهو
مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت
افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل
افعل ما تفعله افعله (وكذا في كلمات الاستفهام (وقوله في سلام عليك) انه مختص
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا
رفعت فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى
ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جاريا ومجرورا التقديم
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما
ينذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابوتام وترك الانشاد
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال * على مثلها من اربع وملاعب * فعارضه شخص
كان حاضرا فقال * لعنة الله والملائكة والناس اجمعين * وبعد المصراع * ٢ تذال

٧ وكذا نحو ما كان فليكن
كذا وما تفعل افعل آه
نسخه

٢ قوله (تذال مصونات
الدموع السواكب)
الاذالة الاهانة واذالت
المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب * هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسجلت من سبحان الله فعني سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسجحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما فلا يصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا للغيار معنى الحدوث * قوله (الخبر قديكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جملة اسمية او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ازيد عندك بسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبابكم﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو ما زيد والله لا اضربه والاولى الجواز اذا لامع) قوله فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى اولافان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكفى قولك مقولى زيد قائم لا ارتباطا به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقديقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فنثمة قيل في بعض الاخبار كما يحى ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا لقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكرم منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرfa باللام كافي البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله * ولقد امر على اللثيم يسبنى * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال * قد أصبحت ام الخياط تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * وقال * ثلاث كلمهن
قتلت عبدا * فاحزى الله رابعة تعود * قال لان كلهم ضربت بمعنى الجداى ما منهم احد
الا ضربت وقال السيراني ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الجداى تقول
في زيد ضربت ما زيد الامضروب ثم يقال له لا تأثير للجداى ٣ في جواز حذف الضمير معه
(والسماع في غير ذلك اما في المجزوء فحق قوله تعالى * ولما صبر وغفر ان ذلك لمن عزم
الامور * اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال * ٤
فتوب لبست وثوب اجر * او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سمعا بالشعر
خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال
لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد لا غنى للموصول عنها وهما
بتقدير مفرد نحو قوله تعالى * اهذا الذي بعث الله رسولا * ثم الحذف بعدها في الصفة
احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدأ جلة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (وانما كان الحذف
في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة
من لوازم الموصول وضرورياته (فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال
سيديويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف (واما وضع الظاهر
مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى * الخاقعة ما الخاقعة * اي ماهي
وان لم يكن فعند سيديويه يجوز في الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال * لعمر ما معن بترك
حقه * ولا منسى * معن ولا متيسر * بجر منسى فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال *
لا ارى الموت يسبق الموت شي ٦ * وان لم يكن بلفظ الاول لم يجوز عنده * وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال * اذا المرء يغش الكرهية او شكت * حياء
الهوين بالفتى ان تقطعا * وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابوطاهر اذا كان زيد
يكنى بابي طاهر قال الله تعالى * ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اننا لانضيع اجر من
احسن عملا * ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده * قوله وما
وقع ظرفا فالأكثر انه مقدر بحملة * اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه
في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند
الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو
في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر
على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه في الاعراب فيكون
العامل عندهم معنوا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى
تقدير شيء يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب
يتهاء رده الى الجداى) فيه
تكلف ٣ قوله (في جواز
حذف الضمير منه) كان
ذاك باعتبار طول الكلام
٤ صدره فاقبلت جبا على
الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون
باللفظ الاول) اي في خبر
المبتدأ وغيره ٦ تمامه *
نقص الموت ذا الغنى والفقير

لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجارو المجروور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو
مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب
وضارب وناصر لم يحز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب
اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده كما يحكي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز له ولا شاهد له
واما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا
حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق
الظرف والجارو المجروور الا بملفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولي وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كيا تي (وذهب ابن السراج وابو الفتح
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولما منع قالوا انما
كان اصله الافراد لانه القول يقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والالكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير
في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يحكي (والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي بمتعلق
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدمك فزيد قائم فهو كالمفعول به
في نحو اما زيد انا ضارب كما يحكي في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها
ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك
واقفا فعند ابي على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
(وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر اليها هو
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكده كقولهم * فان فؤادي عندك الدهر اجمع *
ويعطف عليه كقوله * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام *

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ومن آياته انك ترى الارض خاشعة﴾ لا صريح المصدر اما قوله * ٢ احقابي ابنا سلمى بن جندل * تهذيبكم اياي وسط المجالس * فلا عتدادا للظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتمادا لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدأه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفوع مبتدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاعفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد) وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديرا كافي ضرب غلامه زيد (واما الاعفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والالزام الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والالم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصل (والاولى جواز ذلك كإذهب اليه الاعفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكلفانه درج الميت * واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس * اليوم خير وغدا امرء * اي شرب خمر وقوله * اكل عام نعم تحوونه اي حوائته * ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التذكير المناسب للتجربة (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقابي ابنا سلمى بن جندل) سلمى بن جندل من دارم وابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آم نسخته ٤ وتامده يلحقه قوم وتنجونه ٥ والثالث ان يكون اسم العين عام واسم الزمان خاص كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا أم نسخته

المنكر وجره بقى نحو الصوم في يوم او يوم اخلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعض فلا يجزئون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كاهو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كافي الا وعند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما ٦ اوجبوهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرا فالأغلب نصبه او جره بقى اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما وفي يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلنا كيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيى عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التذكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الا جبرئيل امامها * خلافا للجزمى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلانقل هو منى مجلسك ومتكأ زيد ومربط القرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى من جر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لازار ومقعد الحاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب * فوردن والعيوق ٢ مقعد رابى * الضرباء فوق النجم لا يتلغ * اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يتخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للظروف فقربه من الظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء (وفيه نظرو ذلك لان الظرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من الظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المنكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برصد ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمذلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مدت اليه يدي لم اتله وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ اوجبوه ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه)

اشارة الى الفرق بين ما اذا

كان الظرف المتصرف خبرا

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فالتقى لنا

من كتيبة * مد الدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق

واتحت لزم نصبه اجاما

وان كان خبرا عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك جوز وارفعه في السعة

نسخه

٢ قوله (مقعد رابى الضرباء

فوق النجم لا يتلغ) ربأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقداح وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه اى على محل مرتفع

فوق نسخه

انتصاب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند البرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لهما كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنوا انملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة ويدخل من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ اى من اشياعى وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او على الظرف اى في فرسخين اى انت من اشياعى ماسر نافر سخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلمان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت اولم تضيف وترك الاضافة قليل عندهم وهى عند الكوفية لا تكون ظروف الا مع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فعنى جلست خلفا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مقبضا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما يمكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لى الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ ا كاد اغص بالماء الحميم ﴿اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية﴾ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولندكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو امام شتى او جامد وكلاهما اما ان يغير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحده معنى زيدا او كذا وزيد قائم او يغيره معنى ايضا والغاير يقع خبرا عنه اما المساواة فى معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه امهاتهم﴾ او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء * ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت * فانهما اقبال وادبار * وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ اى لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعنى لزوم النصب فى غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام فى امتناع رفعه ٣ قوله (ا كاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذى يأتى فى شدة الجمر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة او السبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون ولا يجوز لذكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف لا ظرف له آم نسخه

البر من آمن وحالها اقبال اوفى الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال اوجعلنا المصدر بمعنى
الصفة نحو ولكن الباروهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اى الذى لا يغير
المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله * انا ابو النجم وشعرى
شعرى * اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول
انا اناى ما تغيرت عما كنت قال * رفونى وقالوا يا خويلد لاترع * فقلت وانكرت الوجوه
هم هم * واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق نحو قولك ه هذا القاع عرفج كله اى غليظ
تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن
مأولا به لم يحمله خلافا للكسائى فكانه نظرا الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا
زيد اى متصف بالزيادة او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفاؤه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع
الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى
على غير من هو له اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا
نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان
امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فواجبوه
طردا نحو هذ زيد ضاربه هى وتمام البحث فيه يحى فى باب الاضمار ان شاء الله تعالى * قوله
(واذا كان المبتدأ مشتلا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين
مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه) قوله (من ابوك
مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة
هى افعال تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام
وما جاء بك وابهم قام ومن قام قت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتنى ونحو
ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالغير
على اصله فلو جوز ان يحى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى
ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم
المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدده نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم
لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله المصدر
(قوله او كانا معرفتين او متساويين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر
معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله * بنونا
بنوا بنائنا وبنائنا * بنوهن ابنا الرجال الاباعد * وذلك لاننا نعرف ان الخبر محط القايده
فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة
اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله (رفونى وقالوا
يا خويلد لاترع) يقال
رفوت الثوب ارفوه
يهمز ولا يهمز ورفوت
الرجل سكنته من الرفع
قال ابو خراش الهذلى
واسمه خويلد رفونى
البيت وقوله لاترع اى
لاتخف ولا يلحقك خوف
ورعت فلانا وروعت
فارتاع اى افزعته فزع
وفى الصحيح لم ترع فى البيت
٥ قوله (هذا القاع
عرفج) القاع الارض
المستوية والعرفج شجر
ينبت فى السهل الواحدة
عرفجة

ابى تمام * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * ٢ وارى الجنا اشتارته ايدعوا سل * اى بنوا
بنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي (قوله او كان الخبر فعلا له) اى فعلا مسندا الى ضمير
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على
لغة * يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى
﴿ ثم عمو وصموا كثير منهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واسرؤا النجوى الذين ظلموا ﴾ ان
كثير والذين مبتدآن مقدما الخبرين (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى
يا تبني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو
عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا
لفظا او معنى نحو ما زيد الاقام وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كاذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيرها ولا يجوز التقديم مع الا لما يجئ فى باب الاستثناء
(ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير
الشان للزوم تصدراهما * قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل ابن
زيدا وكان محكما ٣ مثل فى الدار رجل ٤ او متعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها
زيدا ٦ او عن ان مثل عندي أنك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه
نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ماصر من تمامها من
الكلم المغيرة لعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني فى الجملة التى يدخلها
فلا يقال ان من يا تبنى اشكره (واما قولهم علمت ابهم فى الدار فان الفعل لما كان من
افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب
والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من
العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للمصدر (واما قولهم الذى ما يضرب والذى
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر
فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ
كما انه لا يؤثر معنى من المعاني فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع
صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ابن مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا
فالأكثر انه مقدر بجملة (قلت لاشك ان لفظ ابن اسم مفرد فى الوضع سواء قدر
بالجملة او بالمفرد فابن فى ابن زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال
انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد المفلوظ به وجب تقديمه
على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب (قوله
واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة

٢ قوله (وارى الجنى
اشتارته ايدعوا سل)
ارى السحاب ودقه والارى
ايضا العسل اشتار العسل
اجتناها

٣ وله ليس فى المقروءة
على ابن الحاجب
٤ او متعلقه صحح الشارح
بكسر اللام وفتح اللام
فى المقروءة على ابن الحاجب
٦ او يكون خبرا عن ان
نسخه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله او كان محسوبا
 اى كان الخبر اى تقدمه محسوبا لمحى المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تكبير
 المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
 عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى
 الاغلب مما لا يتضمن معنى الداء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
 الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى
 قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير
 الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه الخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل
 احتمال كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
 الخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه (واما على مذهب
 الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب
 قولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى حجر لافيك * وقولنا مما لا يتضمن معنى
 الداء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل
 (قوله اول تعلقه) اى لتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالتعلق جزؤا الخبر فقوله على التمرة خبر
 والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور
 وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسبب تعلق الجورر ما بعامله
 القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
 لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار
 وقد تقدم امتناعه واذ كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زيدا مثلها جاز
 تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيدا على التمرة مثلها اذ الفصل
 بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
 وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
 خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبه التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ
 لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى
 ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب
 لافى نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله
 متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة (والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا
 من الاكتفاء بالتقدم اللفظى (قوله او عن ان) يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها
 وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها
 مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا (وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس
 بان المكسورة ٧ لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
 قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع
 الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لاتصلح
 ان تكون مع اسمها
 وخبرها مبتدأ لكونها
 جملة والمبتدأ مفرد فاذا
 تقدم الخبر عرف من
 اول الامر ان الذى يحى
 بعده ان المفتوحة لان
 الخبر لا بد له من مبتدأ
 ولا يصلح له الا المفتوحة
 واما ان قلت ان زيدا
 قائم عندي فرما التبتست
 المفتوحة بالمكسورة
 لانك لو جئت آه نسخه
 ٧ قوله (لان المكسورة آه)
 هذه النسخة تؤدي الى
 التكرار

المفتوحة كإيجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبران
 اللبس أيضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة اويظن في الظرف تعلقه
 بخبر ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة
 اذهى حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان مافي حيز الصلة لا يتقدم على
 الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لانها المصدر فاذا نعين ان المقدم خبر والمكسورة
 مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جلة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر
 هي ان المفتوحة لا غير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد امانحو امانك خارج
 فلا صدقه فانها تقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط
 بين اما وقاتها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي
 بعد الالفاظ نحو ما قاتم الازيدا ومعنى نحو انما قاتم زيد لانك ان قدمته من دون الا
 انعكس الحصر وان قدمته مع الالم يحز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في
 الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كإيجي في باب الاستثناء (واذا كان تقديم الخبر يفهم
 منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم
 او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ * قوله (وقد تعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان
 تعدد الخبر امان ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما
 عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عنه
 بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل (والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما
 ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
 جائع ناعم لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة
 كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد
 ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين
 اما ان ينصف جزؤه المبتدأ بعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك اللبلى هذا ابيض اسود وليس هو
 في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان
 الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل
 عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى
 مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له افرادا وتثنية وجعا كقولك هما ابيضان
 اسودان وهم ببيض اسود (وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
 كان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي
 الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع
 ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام
 بنصب الغلام وجرة فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة
 جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النار نجح احرأى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك
 من تميم لا غير قلت تميمي انا
 نسخه

٣ قوله (فانه يرجع الى
 مجموع المبتدأ بدليل
 مطابقتها له) قد يقال
 لادالة للطابقة المذكورة
 على رجوع الضمير الى
 مجموع المبتدأ لان اختلافه
 يستلزم اختلاف بعضه
 اختلافا على سنته اذا اعتبر
 البعض مطلقا من كل
 ويحاج بان لا كلام في صحة
 هذا الاعتبار والدال على
 رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ
 هو وجوب المطابقة حيث
 لا يصح مع تعدد الابعض
 البيض والابعض السود
 في واحد مثلا بان يقال
 هذان اسودان ابيضان
 اسود ببيض فتأمل

٤ (قوله وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما) فاثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لكل واحد من الطعنين فالخبر ان معا ﴿ ١٠١ ﴾ يتضمنان ضميرا واحداً وأول مركا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع

اجزائه نسخته

٥ (قوله نحو هذا اسود

وابيض وهذا حلو

وحامض) كان دخول

العاطف ههنا للنظر

الى تعدد الخبر لفظا

والاولى تركه واما نحو

ابيض اسود فان نظر

الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان

نظر الى ان المبتدأ

والخبر متعدد ان معنى

كان الاولى ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ

مفكوك تقديره آه)

لم يرد ان هذا من قبيل

العطف فيما بين الجمل

بل اراد تصوير الفك

فان قلت اذا كان من قبيل

العطف في المفردات

وجب تشارك المفردين

في الاسناد الى شئ واحد

وهو باطل قطعاً

قلت ربما يعتبر العطف

بينهما اولاً حتى يصير

به كشيء واحد فيسند

المجموع الى مجموع

المبتدأ على ارادة

التفصيل اعتماداً لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهما نصبا وجرا واما الثاني اعنى ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها جوضة لانه مترج الطعنان في جميع اجزائه وانكسار احد هما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما * واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف بمجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم * وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ هـ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديره اى احد هما عالم والاخر جاهل * (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والتكرة الموصوفة بهما مثل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو ما زيد فقائم ولا تحذف الا لضرورة كقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * اولا ضمائر القول كقوله تعالى ﴿ فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اى فيقال لهم اكفرتم وتجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيان احد هما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ وصلتها لا تكون الافعال في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيىء في الاسماء الموصولة والاعراب الا في الموصول الذى يدخل في خبره الفاء ان يكون تاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ وان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فاسا او جفتم ﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تقرون منه فانه ملائكتكم ﴾ اذ لا يريد كل موت تقرون منه يلقاكم اذرب موت فرمته الشخص فملاقاه ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلاً ولا فاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تقرون منها تلائكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر

العاطف اوجب ومنه قوله ان متن كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فاعلم

نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كاجزاء الذى يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا ميبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان لا يكون ميبهما كما فى قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخيل فى معنى الشر (وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الافعال مستقبلى المعنى كشرط من وما الا انه لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبلى المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كاجزاء فمن حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريد منه (مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم) ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه ﴾ الآية الملائقة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملائقة وكذا فى قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمه فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحى تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتينى او امامك او فى الدار فله درهم) وقد يحى صفتها ايضا ما ضيا مستقبلى المعنى نحو كل رجل اناك غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعتة للكلمات الشرط فى الابهام) وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم (وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت (والاخفش يحيز زيادتها فى جميع خبر المبتدآت نحو زيد فوجد وانشد ٢ وقائلة خولان فانكح فتأثم ٣ واكرامة الحين خلوكا هبا وسيويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح (قوله وليت ولعل مانعان باتفاق) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور الا نأذ كره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهوان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحى فى الحروف المشبهة بالفعل (وكذا جرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحى فى الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها شئ

٢ (قوله وقائلة خولان فانكح فتأثم آه) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالعجوبة من العجب ٣ فى قوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخته

٤ (قوله ان من يدخل

الكنيسة يوما) الكنيسة يوما (الكنيسة
معبد النصارى قوله جثا
ذرا الجؤذر ولد البقرة
الوحشية ه قوله قال
المصنف اتباعا لعبد القاهر
آه (قال المص في ايضاح
المفصل وهو يعنى منع
سيبويه من دخول الفاء
في خبر ان بعيد من جهة
النقل والفقه اما النقل فقد
استشهد سيبويه في كتابه
بعد قوله (الذين ينفقون
اموالهم بقوله تعالى) قل ان
الموت الذي تفرون منه (
واما الفقه فيبعد منه وقوعه
في مخالفة الواضحات قال
والظاهر ان نسبة هذا المنع
اليه مبنية على نقل الزمخشري
فانه وان ابهم الكلام في
المفصل الا انه اوضحه معللا
في غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا
ومثل ضربى زيدا قائما
ومثل كل رجل وضيعته
ومثل لعمر كذا لافعلن كذا
بخط ابن الحاجب قوله كذا
ليس في المقروءة

وجعله بدلا تعسف ظاهر
٨ (قوله وعامله محذوف
على ما قال المص اي ففاجأت
وقت) وهو المختار
في الكشف

من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج
كلمات الشرط في التقدير عن المصدر في جعلتها وذلك نحو قوله * ٤ ان من يدخل الكنيسة
يوما * يلق فيها جأ ذرا وظباء (قوله والحق بعضهم ان بهما) اي الحق ان في المنع
من دخول الفاء وليت ولعل ه قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه
خلافًا للاخفش (ونقل العبدى وابوالبقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان
سيبويه خلافًا للاخفش) قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق (لوجه تخصيصهما بل كل
ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى (وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء
في خبر ليت ولعل لازوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي
محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك
زيد فاضربه قال الله تعالى * ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشروهم بعذاب اليم * (قوله وقد
يحذف المبتدأ قريئة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو
خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر
وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمر كذا لافعلن كذا) المستهل المبصر للهلال
وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الامع قريئة دالة على تعيينه * اعلم
انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في باب نحو الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من
قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في باب (قوله
جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذف واجبا واجا واثرا واذا في قوله اذا السبع
للفاجأة (واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون
خبر المبتدأ الذى بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا
عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولا يجوز على قوله ان يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل
الاحيى على ما يجيء في الظروف المبينة (وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجأة
اذلا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
(وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا
السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجنة كما مر (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب
لدلالة قريئة خرجت عليه (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية
٨ وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه
اخراج لا ذاعن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان

إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (ونقل عن ابن بري أن إذا المفاجأة حرف فعلي هذا خبر المبتدأ في نحو فإذا السبع محذوف بلا خلاف) (وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزيدى أنها جواب شرط مقدر ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كاتقدم أي مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازني هي زائدة وليس بشيء إذا لا يجوز حذفها (وقال أبو بكر مبرمان هي للعطف جلا على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم في موضعه) يقال التزمته الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته أي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ سادس ذلك الخبر وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف * أولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كافي قوله * لودات سوار لظمتني * وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها أنها لو التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني كما يحى في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلاك عمر لو لم يوجد على لهلاك عمر ينتفي الأول أي انتفى انتفاء وجوده على انتفاء هلاكه عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت فن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كقاعدة لوفى قولك لو لم تأتني شمتك كما مر في بيان قوله * ولو أن ما سعى لأدنى معيشة * كفاقي ولم اطلب قليل من المال * تكن منع البصريين من هذا التقدير وحاجهم على أن قالوا لولا كلمة بنفسها وليست بالداخلة على لا لأن الفعل بعد لولا إذا أضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وأيضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم المكرر في الأغلب كما يحى في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره كما مر في أما زيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب كافي لولا على لهلاك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهي لفظة لولا أذهى موضوعة لتدل ٤ على انتفاء الملزوم فلولادالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر والثاني اللفظ السادس مسد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال * قالت أمانة لما جئت زأثرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود * لأدر درك أنى قدر ميتهم * ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ * (وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربني أو بمعنى المصدر وهو فاعل التفضيل مضافا إلى المصدر لانه بعض ما يضاف إليه كما يحى في بابة نحو اخطب ما يكون أي كون واكثر ٤ شربى

٢ أي يعلم قطعاً انتفاء الأول لانتهاء الثاني لانه لازمه أي الثاني لازم للأول وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعاً بخلاف العكس

٣ (قوله وهي لفظة لولا أذهى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم) الموجود في النسخ المتعددة لفظة لولا وح لا يصح قوله أذهى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم كما لا يخفى فالأولى أن يقال لفظة لو ويجعل حكمه ذلك يقتضى دلالة لو لا على وجود ما بعدها كأنه قيل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك أن يكون لولا دالة على وجود ما بعدها

٤ على أن الاسم الذي بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها فقولنا لولا على بمعنى لولا على موجود نسخته

٥ (قوله لولا حددت ولا عذرى لمحدود) عذره يعذره عذرا وعذرا أو الاسم المعذرة والعذرى

٦ أي لولا الحد وهو الحرمان نسخته

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو
ضربى زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربى زيدا
قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربى هنداً قائماً او قائمة (ويقع هذا الحال
فعلاً ايضاً خلافاً للقراء نحو على يزيد كان ذا مال) ويقال سسمع اذننى زيدا يقول ذلك
اى سسمع اذننى كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة بجملة
اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربى زيدا وغلामه قائم قال النبى
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذا الحال
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر
(وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربى
زيدا ابوه قائم كما فى قوله كلمته فوه الى فى) ويجوز عند الكسائى اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله او ضربى زيدا الشديد قائماً (ومنه
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائماً ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء
(وفى خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربى زيدا قائماً اضربه قائماً وهو نحو قائم
الزيدان عندهما) وذهب الكوفيون الى ان نحو قائماً حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى
والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربى
زيدا قائماً حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائماً اى ماضى اياه الا هذا
الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربى السويق شربه ملتوتا) وذهب البصريون
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربى زيدا
حاصل اذا كان قائماً والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان
معنى ضربى زيدا قائماً ما اضرب زيدا الا قائماً وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا
من تقدير البصرية والاخفش (وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى
الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذاً من استقراء كلامهم فمعنى التراب
يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقص
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقصها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام
قرينة اختصاص فهو لخصوص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شربى الجميع وشرب
الجميع ممنوعان) فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل
ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعنى ما اضرب زيدا الا قائماً (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له

٨ قوله (اكثر شربى
السويق ملتوتا) يقال
لتالشى يלתه اذا شده
واوثقه ولت السويق
الته اذا جدحته

فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه
لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
فى وقت اخر فليس فى تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يبطل
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر فى قولك اضرب زيدا قائما) وما يفسد
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس فى تقديرهم ما يفسد
مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد
تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ (وكذا نقول فى قولهم اكثـر
شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه
على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق
عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير
ملتوت ألف مرة ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر
شربه ملتوتا (ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول معه ان
تقدير مالك وزيدا مالك وملا بستك زيدا هذا (والقرينة الدالة على تعيين الخبر
الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن
تقييده بقيد الابعـد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا
وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (وليس اذا للاستقبال
ههنا بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض ﴾
وقوله ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض فى الميدان فبقى اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى
الظرفيه اذ معنى جاتنى زيد راكبا اى فى وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما
خبرها (قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يجىء بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المنكورة لا يكون الانكـرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه
ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول فى المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما
اذا كان عن الفاعل فى المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى
ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة
تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ
والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا
فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض فى الميدان)
الميدان واحد الميدان يقال
مادالشيء يمد اذا تحرك
٤ مع طول الاستقراء هذا
ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة آه نسجه

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأئهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الياء او زيدا فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عامنا شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السادس الخبر عن افعول المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعدم مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذا لمجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز) ويجوز ان يقدر في افعول المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السوق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله * وماليل المطى بنائم * ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية (قوله وكل رجل وضيعة) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة) وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع ضيعة فاذا صرحت بمعلم تحتج الى تقدير الخبر فكذلك الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعة عطفًا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على ما يحكى في بابيه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه

٣ (قوله وانتم والساعة في قرن) القرن حبل يقرن به البعيران ١٠٨ (قوله والريح يباريها) فلان يباري

فلانا اى يعارضه ويفعل
مثل فعله وهما يتباريان
وفلان يبارى الريح
سحبا

٥ (قوله طليحان) طليح
البعير اعبي فهو طليح
وناقصة طليح اسفار اذا
جهدها السير

٣ وتكير الخبر لان الاصل
ان يكون الخبر عنه معلوما
والخبر مجهولا والتكررة
مناسبة للمجهول وقد
يعرفان ويترك ان بشرط
الفائدة نحو الله الهنا
وتمرة خير من زنبور
ولا يخبر بالمعرفة عن التكررة
الا عند سبويه في نحوكم
مالك واقصد رجلا خير
منه ابوه كما ذكرنا فان قيل
الكلام موضوع للفائدة
فاذا كان الخبر معرفة فنا
الفائدة في ذلك الكلام
فالجواب ان المقاد في نحو
اخوك زيد اطلاق لفظ
زيد المعرفة على اخوك
المعرفة وهذا الذى
جهله المخاطب لاذات
زيد فلا يضر تعريف
لفظ الخبر لان المجهول
اسناد الخبر الى المبتدأ
وحله عليه لانفس الخبر
لكنه جى بالخبر تكرة في

هو الذى كان فى الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها فى الاصل
حرفا فانتقل الى ما بعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك (وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا
(وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فتحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد
الخبر ولوجاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولولا تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل
مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر و ثم
حذف مقرون واقم المعطوف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير
ساد مسده (ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجزى مجرى المعطوف عليه فى وجوب
حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغة
٣ وانتم والساعة فى قرن واحد (فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال
الكوفيون ان اولى معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جازان يكون ذلك
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها
فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثانى نحو زيد وعمر بضربه (وقريب منه قول
امير المؤمنين على رضى الله عنه (فهم والجنة كن قدرآها (وانما جاز ذلك لتضمن الخبر
ضميرهما (والبصريون ينعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك
كالصفة فلا يقال زيد وعمر ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا
لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وباريها حال (واعلم انه قد يغنى
ما ضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ه طليحان
وقولك مقاتل زيد قويا ن اى زيد ومن يقاومه زيد قويا ن (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطه
كل مبتدأ فى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمان الله كما يجىء فى باب القسم فان تعيينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما قسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التحفيف
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك
المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو
زيد قدما ك او فى الدار على ما ذكرنا قبل (وتجوز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف
(ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر (ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتدأ
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تكبير الخبر لانه مسند فشا به الفعل

الاغلب لمناسبة التكررة للمجهول كما ذكرنا آه نسجه بخطه

(والفعل)

والفعل خال من التعريف والتشكيك كاذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة (وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازماله دون الاسم) واما قول النحاة اصل الخبر التشكيك لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه (وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته) واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التي بعد الاول وهى مركبة من اجل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تضاف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطته في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتتة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطته بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتتة على بكر وخالد بامرهم اى بامر زيد اى زيد امرهم اجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطته معها فكانك قلت هند زيد امرهم اجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر * (قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه ثانيا جزئى الجملة وخبران واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل (وقدتين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول) وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمدة وهى اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها

وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يحى في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما المجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولى ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يحى في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن علمين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرى المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ واعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ سلم من الاعتراض (قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اى في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومخدوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما عملت العمل لفرعيتها لم تصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كما يحى في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منى اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم تصرف آه نسخت

لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف ٣ قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صادر الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بناءه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها ٥ قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لارجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستعجب اذا كان فيه احتمال مامثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لارجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه حلا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا المحل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللأولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها تؤكد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كالفعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لان التي الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حلا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حلا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد ٥ قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكثرته في الكلام مثله
واحتياجه الى الفعل
او معناه ولمناسبة له لان
الظرف في الحقيقة جار
ومجرور لكونه بمعنى
في نسخة
٣ قوله وجه مشابهته
للفاعل مشابهته لخبر ان
بسبب مشابهة تامله لان
٤ قوله وارتفاع خبر
لا بها ان لم يكن اسمها
مبنيا عند جميع النحاة آه
ماتقدم من قول الكوفيين
ان حمل على اطلاقه
مناف لهذا الاجماع والاولى
ان يقال اراد جميع نحاة
البصرة القائلين بعمل لا وان
واخواتها في اخبارها

٥ قوله (سمج) اى قبح

ظريف صفة لعلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر (قوله
٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا) اقتدى فيه بحار الله قال الجزولي بنو تميم لا
يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله و اعلمه قاسه قال والحق
ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه و اذا لم
تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الجاز في ايجاب الاتيان به
فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر
الحذف عند اهل الجاز ويجب عند بنى تميم * قوله (اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لاشاذ) اسم ما و خبرها قد
يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ و اما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لازيد فيها ولا عرو
او يكون جزءا لها نكرتين نحو لا رجل قائم (قوله وهو في لاشاذ) اى عمل ليس في لاشاذ
قالوا يحى في الشعر فقط نحو قوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لابرار
* والظاهر انه لا يعمل لاعل ليس لاشاذ ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر
لامنصوبا كخبر ما وليس وهى في نحو لابرار ومستصرخ الاولى ان يقال هى التي في
نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لاحول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بين اسميها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لابرار وذلك
لضعفها في العمل كايحى في المنصوبات عند ذكر اسميها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدأ التكر بعدا لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء
كانت مع لا وليس او غيرهما من حروف النفي او النهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون
لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لارجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسميها
او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ماجاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز
العدول عنه للقرينة نحو ماجاءني رجل بل رجلان و ماجاءني من رجل نص في الاستغراق
فلا يجوز ماجاءني من رجل بل رجلان ٩ * قوله (المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية)
قدتين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات و علم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة
الفحمة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلات و اياك ومسلين وقد قسم
النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو
غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل
بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجي في جاءني زيد
راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط
اخراجهم وكأنيهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول
المطلق كايحى في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٦ قوله (و بنو تميم لا يثبتونه
آه) قال الزمخشري و بنو
تميم لا يثبتونه في كلامهم
اصلا

٧ بخلاف اسم لا و خبرها
بلى يحى اسم لا معرفة مع
تكرار لا و وجه مشابهة اسم
ما في لغة الجاز للفاعل
مشابته لاسم ليس و وجه
مشابهة ما ليس للنفي
ودخول الجملة الاسمية
وكونها في الاظهر لنفي الحال
كليس نسخه

٨ قوله فاما ان يكون المبتدأ
فيها معرفة مع تكرير لانحو
لازيد فيها ولا عرو وهذه
الداخلية على المعرفة مكررة
هى لاء التبرئة كما هو المشهور
وسند كره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في
المرفوعات

٢ قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الامر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولأجل قيام هذا المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربته تأديبا ضاربية المتكلم لأجل اسناد الضرب اليه لا اسناد التأديب فالاولى تقديم ماصار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نسخته

٣ قوله (قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال مفعله لكان المراد الاسم قطعاً فكأنه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

وان كان الاصل في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والخال والتميز والمستثنى واما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها (قوله فنه المفعول المطلق وهو اسم مفعوله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لأجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدماك يوم الجمعة فليسا مفعولا فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الان فاعلية ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الاوله مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرفع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فبجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيديويه في قولهم جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فانسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم مفعوله) ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٤ قوله (فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث واجيب بانهم ١١٤ يحرون صفات المدلولات المطابقة على

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اى قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذه فعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبأوله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظا او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعنى باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ماضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النقي فرع الاثبات بجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفنى فناء جار مجرى ما فعله الفاعل (واحتراز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لم يكن لم يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائدا الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ٦ وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت جنبي وابغضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها ٧ قوله (ويكون للتأكيد والنوع والعديد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يتقى ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالتقهرى ٨ والقر فضاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة (واما ان يكون موضوعا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا سا حسنا او مع حذفه نحو اعمل صالحا اى عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية ٥ قوله (والضمير في معناه عائدا الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطع الان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قبلها والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي آه) ور بما يدفع بان المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولا لها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار) اى لا بالنسبة الاخبارية التي في ضربت ٨ القهقرى الرجوع الى خلاف فاذا قلت رجعت القهقرى فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

القهقرى ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقر فضاء) القر فضاء ضرب من القعود يمدو يقصر (الامير) وهو جلسة المحتجب لانه يحتجب بيديه مكان الثوب

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اى ضرب واما في افعال التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا و افعال التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجي في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب و ضربا اشد ضرب (واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معر قابلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقري في رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه (وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجوع القهقري (وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقري القهقري وتقر فص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفالشي وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل وبمعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر مخدوف اى ضربا الفا (واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الة مقامه دالة على العدد بافراها (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الة مقام المثنى والجموع مثناة وجموعة فقبل ضربت سوطين واسواط وتثنيتهما وجمعها تثنية المصدر وجمعه لاتثنية الة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواط مع انك لم تضربه العدد المذكور الابسوط واحد لكنك تثيت الة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضربا قاصدا لاختلاف الانواع (قوله فالاول لاثنى ولايجمع (اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الالماهيية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فناقضا (قوله

٩ اى كل واحد من مثالي ما بين
كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بمخلاف اخويه) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قديكون نوعين فصاعدا وكذا قديكون
العدد اثنين فصاعدا) قوله (وقديكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا) اى قديكون المصدر بغير
لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبلى اليه تبلىا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقيه
فيه نحو قعدت جلوسا (ومذهب سيويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى
تبلى اليه وتبلى نفسك تبلىا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا
(ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة اليه) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جهة
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ﴿ هذا سراقة للقران يدرسه ﴾ والرؤ
عند الرشى ان يلقها ذيب ﴿ اى يدرس الندرس او الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني ضربى فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكنته كلاما فانهما
ليسا بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله (وقديحذف الفعل لقيام قرينة جواز
كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماما مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدا وشكرا
وعجبا) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة (قوله ٣ جواز او وجوبا)
نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماما ولا يقاس عليه
وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلق به من فاعل او مفعول اما بحرف جوا وباضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا وراك الله رعا وجدعاك
جدعا وشكرت شكر او جدت جدا (وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمده
على عظيم احسانه ﴾ ونير برهانه ﴾ ونوامى فضله وامنتانه ﴾ جدا يكون لحقه اداء ﴿
وامامايين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعدا الله وحنانيك
ودواليك اوبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله اوبين فاعله بحرف جر نحو بؤسالك اى شدة وسحقالك اى بعد او كذا بعدالك
اوبين مفعوله بحرف جر نحو عقراك اى جرحا وجدعاك واجدع الانف او الاذن
او الشفة او اليد وشكرالك وجدالك وعجبامك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف
الجر لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكروهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴾
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما
الفعل ويتصل به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام وال لزوم
بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبا

٢ قال زين العرب فى شرح
المصباح ان العرب يستعملون
العود فى مقابلة القيام
والجلوس فى مقابلة
الاضطجاع ونحوه وحكى
ان النصرين ثمل دخل على
الأمون وقام بين يديه فقال
له الأمون اجلس فقال
يا امير المؤمنين لست بمضطجع
فاجلس قال فكيف اقول قال
قل اقع

٣ (قوله جواز او وجوبا
نصب على المصدر) الصواب
قوله سماما وقياسا نصب على
المصدر بفعل محذوف وما فى
الكتاب سهو من القلم
كلا ينحى

نحن على مرة بعد اخرى
وحانا بعد حنان ونحن
ترجم وحنان كسحاب
الرجة والرزق ودواليك
اى مداولة على الامر
وتداولا بعد تداول

منك ومعاذ الله وسبحان (واما التقديم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصيغة الله ﴿ ووعده الله ﴾ اولسكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو ليك وسعديك ودوايك وهذا ذك وهجاءك فبقى المصدر مبهما لا يدري ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يحز فلا يقال كتب كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدك وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت حردة وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحودك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار اسعدى اذه من هواك ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه (ويجوز ان يكون المعنى حردته حردة الذي يليق به وحده حده الذي ينبغي فيكون مضافا للبيان النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لها سعيها ﴾ (والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هولاك اي هذا الدعاء لك (وكذا كل ما فيه من التبينية المبينة للعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية نكرة وقدين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرته مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسرت بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة * ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يحى في بابها نحو هيئات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيئات زيد (ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيئات هيئات لما تواعدون ﴿ فهو بمنزلة بعدا لما تواعدون استعمالا واما في المعنى فهيئات اسم فعل

٤ قوله حردت حردة
يقول حردت حردك اي
قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله
نسخه

٣ (قوله والمعنى هولاك
اي هذا الدعاء لك)
والمشهور انتصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين
نسخه

والالم بين (واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر اقبلها لينصبها كالمصادر
المدكورة ههنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل
الافعال قبلها لكنهن ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب
فيها تنصبا عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها (وقد يجوز
في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زويد ورويد
زيدا وبله زيد وبله زيدا) ويجوز ان يكون حاشي من هذا الباب ه فيكون حاشي زيد
مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا ويكون حاشي لزيد
اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيات لزيد (ومن جملة المصادر القياسية
المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفر الهاء تننا وجرها اي تعسا اما
جرها بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل القهقري والقرفصاء اعني ان جميعهما مصادر لا فعل
لها على مذهب سيديويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وجرها لم يستعمل ناصبهما وبيننا بحرف جر
بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وجرها ايضا فعل
من غير لفظهما والتقدير انت دفرا وتعتب بهرا (ومنها اسماء اعيان هي التي مقامها مقام المصادر نحو
ترباك وجندلا اي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق
بين بهرا والقهقري (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئالك اي هناة وعائذالك اي
عياذا وهي مثل قم قائما اي قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد
قبل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كاقيل في قم قائما (ومنها اسماء اصوات قامت
مقام المصادر كما هانك اي توجعا ٦ وواهالك اي طيبا وافا وافة لك اي كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضممار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايتها
اي كفا وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر
اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة
عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه
الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق
(والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها ناصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما
حرف مد نحو ٧ وي لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء
الاصلي نحو اف لكما ٨ واوه على اخواني وآه من ذنوبي (والظاهر ان وبلك
وويحك وويسك وويك من هذا الباب (واصل كلها وي على ما قال الفراء جيء
بلام الجر بعدهما منتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت
لام الكلمة كاخلط اللام بباقي قوله ﴿ فخير نحو عند الناس منكم ﴾ ٩ اذا الداعي المثوب
قال يالا ﴿ فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لا ما اخرى نحو ويلا لك
لصيورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقبل ويلا لك كما مر في سلام عليك

ه (قوله فيكون حاشا زيدا
مصدرا مضافا) لا حرف
جر حاشي كلمة تفيد معنى
التنزيه في باب الاستثناء تقول
اساء القوم حاشي زيد وهي
حرف من حروف الجر
فوضعت موضع التنزيه
والبراءة فعني حاشي الله
براءة الله وتنزيهه وهي
قراءة ابن مسعود على اضافة
حاشي الى الله اضافة البراءة
ثم قال الله وتعتب بهرا البيان
من يرى وينزه والدليل
على تنزيل حاشي منزلته
قراءة ابي السماك حاشا لله
بالتنوين كشاف ٦ قوله
(وواهالك اي طيبا) اذا
تعجب من طيب شيء قلت
واهاله ما اطيبه ٧ قوله
(وي لزيد آه) وي كلمة
تعجب يقال ويك ووي لعبد الله
واما ويه فكلمة يقال في
الاستحاثات ٨ قوله (واوه)
اوه من كذا كلمة توجع
وربما قبلوا الواو الفا فقالوا
آه ٩ قوله (منهم) اذا
الداعي المثوب (الثوب
في اذان الفجر ان يقال الصلاة
خير من النوم

٣ قوله (ولا تنكأ) تنكأت

القرحة أي فشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فيجمعها)

يجمعها بكسر الياء وهم لا يقولون يعلم بالكسر لكن لما اجتمعت ياءان قويت لتحمل الكسر

٥ قوله (قعذك وعرك آه)

قال بعد ما ذكر هذه الامثلة

اعني قعذك وقعيدك لا آتيك

وقعذك الله وقعيدك الله

لا آتيك هذه مصادر منصوبة

بفعل مضمر والمعنى

بصاحبك الذي هو صاحب

كل نجوى كما يقال نشدتك

الله ومعنى عرك الله احلف

ببقاء الله ودوامه واذا قلت

عرك الله فكانك قلت

تعميرك الله أي باقرارك له

بالبقاء وقال في شرح

المفصل عرك الله فيه معنى

السؤال ولذلك يجاب بما

يجاب به قسم السؤال

وكذلك في قعذك الله معنى

السؤال ايضا كعرك الله

٢ قوله (وكذا قعذك الله

تقديرا) انما قال تقدير الان

فعله لم يستعمل كما مر

وسيصرح به ايضا

٣ قوله (أي اسئل الله

تعميرك او اسأل الله عرك

آه) يقال سألت الشيء

وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استثنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنده في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصل مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حتى كان صوتا لانه لكونه اسم فعل فصح انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لاننا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة لتجئنا الى كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عرك الله وقعذك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما من لائق به وهما عند سيوييه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عرك بخلاف قعذك قال عركت الله الا ما ذكرت لنا * هل كنت جارتنا ايام ذي سلم * ولا يقال قعذتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهي قال قعيدك ان لا تسمعي ملامة * ٣ ولا تنكأ ٤ قرح الفؤاد فيجمعها * وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا * عرك الله كيف يلتقيان * هي شامية اذا ما استقلت * وسهيل اذا استقل يمانى * وقد ذكر الجوهرى استعمال ٥ قعذك وعرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعذك لا آتيك وكذا قعيدك وقعذك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهرى وقد جاء عرك الله في غير القسم واستشهد بقوله * عرك الله كيف يلتقيان * وقال المعنى سألت الله ان يطيل عرك ولم يرد القسم) وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيوييه عركت الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقیم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعذك الله تقديرا ومعنى عرك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمر فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعذتك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عرك الله ليكون فاعلا أي عرك الله تعميرا) ويجوز ان لا يكون انتصايهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عرك ٣ أي اسأل الله تعميرك واسأل الله قعذك أي قعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله أي اعتقادك بقاءه وابدته وبقعيدك الله أي نسبتك اياه الى القعود أي الدوام والتمكن فيكون انتصايهما بحذف حرف القسم نحو الله لا فعلم وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعذك الله بكسر القاف بحق قعذك أي قعيدك أي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعذك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والخليف فعلى هذا مذهب

سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان إلا في القسم كما ذكرنا إلا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للسؤال كأنه قيل طول الله عرك افعلى كذا وكذا * قوله (وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسيرا وما انت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجازا لكونه صاحب ذلك المصدر (والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الاسيرا وما الدهر الاتقليا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا) وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسيرا من هذا (وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريق ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فينمعي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيننا لمعنى الدوام قال * عجب لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية اعجب * قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال جد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفى) انما شرطهما لانه لو كان منفيما نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفى وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الاجازا (قوله او معنى نفى) يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفة اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير ليريد او باللام
نحو ما زيد الاسير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا الخينة حذف الفعل او جب
لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون
خبر عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه
الفائدة لا بتكلف قوله (و منها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿
(فشدوا الوثاق فاما ما بعد و اما فداء ﴾) يعني بمضمون الجملة مصدرا مضافا الى الفاعل
او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فائدته وه مقصوده وغرضه
المطلوب منه وسماه اثر الان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي
يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة * واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائده واغراض فاذا ذكرت تلك
الفوائد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب
حذف افعالها وذلك لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن
ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح
ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه
مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قبل او استرقاق او من اوفداه فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما
منابعه و اما فداء ﴾ وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراة بعد او يعا ويعا وعرو يشتري طعاما فاما
يعا واما اكلا ونحو ذلك * قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت جار وصراخ صراخ الشكلى
يعني ان قوله صوت جار مصدر فائدته التشبيه اذا المعنى مثل صوت جار (قوله بعد
جملة) يعني بها نحوه صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك
الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو
ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحوه قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى
الصالحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى
الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين
الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلماذا وجب
حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت جار اي تصويت جار فاقم الاسم مقام
المصدر لكي اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا يفعل مقدر (قال سيويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذي
هو اغراضه مقام متضمناته
هي الافعال الناصبة

(٢) قوله فالاصل له صوت
يصوته صوت جار الصوت
معروف وقدصات الشيء
يصوت صوت وكذلك صوت
تصويتا

ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجد قوى (وقد قيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ فى باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضربه (وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفضل منه ويسمى لوقلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الشكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان مامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى ﴿صنع الله ووعده الله وكتاب الله وصبغة الله﴾ لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالذكور قبلها لقيامها مقام افعالها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو صوت جار و صراخ الشكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احدى وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اى مثل صوت جار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرى ومثله قليل كما يجئ فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جازان يكون حالا على احدى التاويلين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضعير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاء نى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيده الا غير ومن جعله وصفاً مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الاترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ وهذا كما قال سيبويه فى نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكميلاً للاول موصوفاً بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلاً فان معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لافيه ولا منع عندي ان يكون الثانى اعنى صوت حسن توصيلاً لفظياً كما يجئ فى باب النداء (واجاز

٣ فهو عائد الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ فى باب البدل واما على الوصف آه نسجته ٥ قوله اى مثل صوت جار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة (كان يقال صوت الجمار ٦ قوله صوتا حسنا جازان يكون حالا على احدى التاويلين المذكورين فى الوصف اى مثل صوت الجمار او منكر ٧ (قوله فان كررت فصار وصفاً فانت فيه بالخيار (كما هو حكم الوصف فى لارجل ظريف وظريفا ٧ فان كرر متنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثانى نحو لاماء ماء باردا فان شئت بينت الثانى نظراً الى كونه تكميلاً لفظياً وان شئت اعربت به رفعاً ونصباً وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة فى قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ والاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظراً الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب

٧ قوله (في بيت رؤية فيها
ازدهاف ايما ازدهاف)
الزهف الخفة والتزق وفيه
ازدهاف اي استجبال وتفتح
ومنه قول رؤية فيه ازدهاف
ايما ازدهاف نصب ايما على
الحال صحاح واوله * لولا
توقى على الاشراف *
* المحتنى في النغف النغفاف *
* في مثل مهوى هوة
الوصاف * قولك اقوالا
مع الخلاف * فيم ازدهاف
ايما ازدهاف * * والله بين
القلب والاضعاف * اي
لولا اني اتوقى لرميت بي
في الهواء البعيد في مثل هوة
الوصاف وهو ته مثل عند
العرب قولك يدل من التاء
في المحتنى فيها ازدهاف اي
في تلك الاقوال تسارع الى
الحلف والله اي هو بين
القلب وما يحويه فلا يخفى
عليه ما تضمنه ايما الاب
يخاطب اياه العجاج ه اودعوة
الحق اذ هو دعاء الحق نسخته
٢ على التفصيل ان قولهم
الحق في جميع نسخته

الخليل في هذا المصدر الموصوف انصب ايضا على المصدر او على الحال وانما اختار سيدويه
الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني
مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز انصب على حذف المصدر
الموصوف نحوه صوت حسن ويجوز حسناى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشديد وصفا وبدلا كما
ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
اذن كالتفعل فخلوها ما اسند اليه الحدث معنى ولا بدنا نعمل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه
على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤية * ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف * نصب
ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله
* قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى
توكيد لنفسه) يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر
الاذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الاذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
يؤكد نفسه فاعترافا في له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة
كما ان المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي
الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واما في مسئلتنا
فلا اعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئها (ومنه قولهم الله اكبر
دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذي هو الدعاء الحق ه اذ هو دعاء الى الصلاة
فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله * اني لا منحك الصدود واننى *
قسما اليك مع الصدود لا ميل * لان قسما بمعنى التأكيده وهو الحاصل في الكلام السابق
بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تشدها من الكلام نص
على معاني هذه المصادر وجى بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار
فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
وكونها تأكيدها لا لنفسها ولا يمنع في كل ما هو تأكيده لنفسه من المصادر ان يقال الجملة
المتقدمة عاملة فيه لنسبتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت
صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره * قوله (ومنها ما وقع مضمون
جملة لا محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد الغيره) اعلم ان قولك زيد قائم حقا
مثل رجوع زيد القهقري في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يشتمل غيره الا ان المحتمل في الاول
جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل * ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة
مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيده تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن
الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قول غير قولك (ومعنى هذا زيد كعنى قوله ﴿ انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اى قول لا حقا ﴾ وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابي طالب ﴿ اذا لاتبعناه على كل حالة ﴾ من الدهر جدا غير قول التهازل ﴿ اى قول لا جدا ﴾ وكذا قولك لا فعلته البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدم مفعولا به بالقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بيا بالنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قول لا حقا مطابقا للخارج (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق (واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو تنقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا (وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه (واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال ﴿ اجدك لا تقضيان كراكا ﴾ ولا يستعمل الامع الذى فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جديا قوله لا تقضيان كراكا لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها (فان قلت جدك مضمون عدم قضاء مخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد (قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى مخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجوع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة (ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك كذا قال الاصمعي ومثله قوله ﴿ احقا بنى ابناء سلمى بن جندل ﴾ تهددكم اياى وسط المجالس ﴿ اى اى حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابي طالب اذن لا تبعناه على كل حالة آه) هذا من قصيدة له في مدح النبي عليه السلام واوله ﴿ فوالله لو لان اجئ بسبة ﴾ تحير على اشيا خنافي المحافل * ومعنى تحير اى ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله ﴿ خليلي ها طال ما قدر قدما ﴾ قوله كما توهم بعضهم (آه) كالزخشرى والمص في الايضاح قوله (اجدك واجدك بمعنى ولا يشككم به الامضا قال الاصمعي معناه اجدك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك في الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقا وجدك متقاربان) جد في الامر يجد ويجدوكذا اجد

على الحال ٢ كافي فعلته جهده على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجدد كالفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بمالان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو بتقدير انجد ان جدائم بين مايسأل عن الجرفيه وهو لا تقضيان فيكون اذن بما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحفا في قولك زيد قائم حق ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فاتصاه بنزع الخافض كما قيل في اجدد او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكده بمثل هذا التأكيذ اذ اتوهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانت كدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولتقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر المثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيذ الخاص والمؤكد لغيره التأكيذ العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس) وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتأبنتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب) فالإضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه * (قوله ومنها ما وقع مثني نحو ابيك وسعديك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل وليك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال ﴿دعوت لما بنا بنى مسورا﴾ ﴿فلبي فلبي﴾ يدى مسورا ﴿قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك الباك البايين اى اقيم لخدمتك وامثال مأورك ولا ابرح عن

٢ (قوله كافي فعلته جهده على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدا في هذا الامر اى ابلغ غايته ولا يقال اجهد جهدا بالضم فائدة هذه الزيادة المحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبهما مذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لما بنا بنى مسورا آه) مسورا اسم رجل ولى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا لما بنا بنى اى اصابنى من الحاجة فلما بنا بنى اى فاجابنى ثم قال فلبي يدى مسورا اى اقيم فى طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشئ الذى يسديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

٢ (قوله وقولهم دوا ليك اي تداول الامر دوا لين) تداولته الايدي ١٢٦ اي اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذا ذيك) الهذ

الاسراع في القطع وفي القراءة

٤ (قوله وطعنا وخضنا)

الوخض طعن غير جائف

وقد وخضته بالروح

٥ (قوله ارضى وذؤبان

الخطوب تنوشني) الذئب

معروف وجعه اذؤب

وذئاب وذؤبان وذؤبان

العرب صعا ليكها الذين

يتلصصون يقال للرجل اذا

تناول رجلا لياخذ برأسه

ولحيه ناشه ينوشه نوشا

٦ (قوله او نعمت عينك

نعمة اي قرة) ويقال ايضا

ونعم عين ونعام عين ونعمي

عين

٧ لا يجب حذف فعله بخلاف

فاها لفيك فلما انمحي عنها

معنى المبتدأ والخبر وصار

معنى فاها لفيك اصابة

داهية ومعنى فاه الى في اي

مشافهة او مشافها من غير ان

يفهم من المضاف والمضاف

اليه معنى ومن الجار

والجور معنى آخر كما كان

في الاصل اعرب من الجملتين

ما قبل الاعراب وهو الجزء

الاول باعراب المصدر

او الحال اي فاه وفاها فلما

صارت الجملة ام نسخه

مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾

والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقیم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى

الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ الفجيب

بالسرعة من التثنية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله ويجوز ان يكون من لب

بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وما قولهم لبي يلبى فهو مشتق من لبيك لان

معنى لبي قال لبيك كما ان معنى سجد وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سجد

بمعنى نزه وسلم بمعنى جملة سالما فلم يشتمل من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل

لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعدين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى

باللام ٢ وقولهم دوا ليك اي تداول الامر دوا لين ٣ وهذا ذيك اي اسرع اسراعين قال

﴿ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضنا﴾ اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿جاؤا بمذيق

هل رأيت الذئب قط﴾ وهجاء جيك اي كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف

حنانيك ومثلها حوا ليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿فقالت حنان ما ناني

بك هاهنا﴾ اذن نسب ام انت بالحي عارف * ومعنى حنانيك اي تحن تحننا بعد تحن (ومن

المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توحيما مع استفهام كان او لا نحو قوله

﴿ه ارضى وذؤبان الخطوب تنوشني﴾ وامكرا وانت في الحديد وقيامه قد علم الله

وأقيامه وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ان تجار الموضع عالما انكر عليه

وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقاما وقد قعد الناس واقاما قد علم الله

وقد قعد الناس وكذا قولهم اعميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء

في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد

بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افع

وانعم عينك انعاما اي اقرها فحذف الزوائد وازداد الى المفعول ٦ او نعمت عينك

نعمة اي قرة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افع ذلك

ولا اكيدا ولاهما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا لا كودا ولا مكادة ويقول الراد

على الناهي لا فعلن ذلك ورغا وهو انا ويقول * اغتديت ولا اغتداء الغراب *

واغتديت ولا اغتداء القطا * اي ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك

(وانما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر

واغتناء عنه) ومن القياسات نحو ﴿وتبتل اليه تبتلا﴾ عند سيويه وهذا آخر القياسات

وقد جائت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فاء الداهية والمعنى دهيت

دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كئنه فاه الى في

اي مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كئنه مشافهة الا انه ٧ لا يجب

حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى

المصدر اي اصابة داهية فانمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

الى في اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعراب منها ما قبل الاعراب
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعنى وهو المصدر او الحال قليل في قواها
وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقل انتصاب
فاها على انه مفعول به اى جعل الله فالداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك * قوله
(المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحداثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه اليجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه
بما لا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت زيد وقربت من عمرو
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها
لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاحهم
وكلامنا في المطابق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك
اياه الى زيد الابشي آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح (والاقرب
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
الثبت او المفعول مثبتا) فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع
المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحداثت ضربا وان
كان مفعولا للتكلم في المثالي ان انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني
انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف
الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكرامك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقت الى زيد زيد
ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعث زيدا مالا وكلت زيدا
طعاما وبعيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه
ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له (وقولنا المثلث او المفعول مثبتا ليعم زيدا في
نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا) وافعال القلوب في الحقيقة لاتعدى الا الى مفعول
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالملوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبهما مع التعلق به مضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر
مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفتهما لكنت كالحذف بعض
الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعدي الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو
معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا لجة مكساة ومعطوة اى مأخوذة
وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر مخفور فالعنى حلت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك
في قولهم اشترك زيد وعمرو
ولا يفهم بعد اسنادك آه)
قد يقال هو مسند الى زيد
وعمر معا بحسب المعنى
المقصود والاسناد لا يسمى
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو
فاعل حقيقة وقصدا وان لم
يسم فاعلا لفظا واما قولك
ضارب زيد عمرا فليس عمرو
وفيه مما قصد جهة فاعليته
بل جهة مفعوليته اعنى تعلق
الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس ان تصاب الثاني في مثله بالمطامع
المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل
ان تصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطامع اى جلته
على ان يحفر النهر كما مر (وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العلم هو
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما
معاً متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت) وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام
اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى
ما يفعل بى ولا بكم ﴾ وكذا الضمير فى المفعول فيه ومعه (٢) واما ناصب المفعول فالفعل
عند البصريين او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى
لنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والفاعل) وقال هشام بن معاوية من الكوفيين
هو الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى ببناء على ان النصب علامة
الفضلة لعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال
فى الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم * قوله (وقد تقدم على الفعل) هذا الحكم
ليس مختصا بالمفعول به بل بالمفعولات الخمسة فيه سواء الا للمفعول معه وذلك لمرعاة
اصل الواو اذ هى فى الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب
الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيدي مشددة او مخففة فلا يقال زيد اضر بن
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم
واللام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنا فران فى
الظاهر (وكذا يجب تأخير عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب
موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فى معموله كما يجيئ (وكذا
لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف
الموصولة وصلتها كما يجيئ فى باب الموصولات) ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم
ضربت واى حين تركب اركب و غلام ايهم ضربت و غلام من لقيت فاعلمه
(وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب
سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجيئ فى حروف الشرط
من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعدما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
ايهما شئت وتختلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد
شرط آخر مسد شرطا اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب
(ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر فى التقدير من وجوه
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله

٢ قوله (واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين) كانه
هو الرفع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لامفسر له قبله بخلاف قوله تعالى ﴿واذبتلى ابراهيم ربه﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية (واجازه البصرية وهو الحقا كتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذف الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قد ته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل * واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيى في المنصوب على شريطة التفسير * قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز ا كقولك زيد ان قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعى نحو امراء ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فنقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع اول العطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿انتهوا خيرا لكم﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وانثوا خيرا لكم (وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لو كان على اضممار كان لجازائق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك واثت خيرا لك وورا لك واثت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت فى الآية وكذا قوله * ٤ فواعده سرحى مالك * او الربى بينهما اسهلا * اى قولى ائت مكانا اسهلا ٥ وكذا قولهم ائت امرأ قاصدا اى ائت عن هذا واثت امرأ قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورد الزمخشري فى ذلك اورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضممار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المعمولية نسجه

٣ قوله (ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفي احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعده سرحى مالك) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هى الآم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكتنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الطم

٥ (قوله وكذا قولهم ائت امرأ قاصدا اى ائت عن هذا واثت امرأ قاصدا آه) قال المصنف تقدير ائت فى هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره فى مثل ائت واثت امرأ قاصدا وعد الزمخشري ائت امرأ قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولعله سمعته واثت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم
وخيرالك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر
خلاف القصور والافراط قال * كلاطر فى قصد الامور ذميم * (قوله اهلا) اى اتيت
اهلا لاجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هى منصوبة
على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا ٤ واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقد رله
فعلا وان لم يكن له كاقيل فى نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سمعا قولهم هذا ولا زعماتك كأن
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سياء الصدق صادرا
من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون
التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك (ومنها قولهم من انت
زيذا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيد وكان اسم رجل مشهور فانكر
ذلك عليه اى من انت ذا كرازيذا او تذكر زيذا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى
من انت اى من تكون كاقيل فى كيف انت وقصعة من تريد اى كيف تكون ويقال
هذا ايضا فممن ذكر عظميا بسوء اى من انت تذكر زيذا ويروى زيد بالرفع اى كلامك
زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر (ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير
امامعنى العاذر كالسميع او المعذر كاللايم بمعنى المولى واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان
يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفاعل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى
الاصوات ٢ كالصهيل والنائم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها
قال * جارى لا تستنكرى عذبرى * سبرى واشفاقى على يعبرى * بين بقوله سبرى
واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع
الى المخاطب اى اخضر ماذرك او عذرك او الحال التى تعذرفيها ولا تلام وهى ٣ فعل
المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء صديعه اليك ومعنى من فلان اى من
اجل الاساءة اليه وايدائه ٤ اى انت ذو عذرفيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يكر * اعذرني من عابشة * اى من جهة تأديبها
وتعريبها وفى الخبر * لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم * اى يقيموا العذر
بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم فعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلا كها
ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل ايدائي اياه اى الى عذر فى ايدائه فهل ههنا من
يعذرني (ومنها قولهم اهلك الليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالعنى الحق اهلك مع الليل
اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى
الحق اهلك واسبق الليل (ومنها كليهما وتما اى اعطنى كليهما وتما واصله انه قال
شخص بين يديه زبدوسنام وتما لآخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبدوسنام فقال ذلك
الاخر ذلك (ومنها قولهم الكلاب على البقراى ارسل واحشفا وسوكيلة اى اتجمع
حشفا وكل شئ ولا شتية حراى اصنع كل شئ ولا تركب شتية حرواى تأننى فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنائم)
النائم صوت ضعيف كالانين
يقال تأمت القوس وسمعت
نائم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه)
الى ذلك الشخص اى لك
العذر آه) هذا على المعنيين
الاولين اعنى العاذر
والعذر ظاهر واما على
المعنى الثالث فلا يصح هذا
التقدير اعنى قوله اى من
الاجل الاساءة كما لا يخفى
٤ (قوله اى انت ذو عذر
آه) هذا محمول معناه
على التقادير الثلاثة

واهل النهار اى فتأتى اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة
 اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب
 رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقديقال كلاهما بالرفع
 وتمر اوكل شئ ولا شئ حراى كلاهما الى ه وكل شئ امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر
 وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير * واعلم ان المفعول به
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يحذف فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
 اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاؤه او غير منوى وذلك اما
 تضمن الفعل معنى اللزوم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله ﴾ وان
 تعتذر بالحل من ذى ضرورتهما * الى الضيف يجرح فى عراقيها نصلى * اى يؤثر بالجرح
 واما للبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾
 * قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا)
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعوا
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان
 الزمخشري لم يجد المنادى لاشكاله وذلك لانه لوحد بامر معنوى اى كونه مطاوب الاقبال
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولوحد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا اخواتها دخل
 فيه المندوب وايس منادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لاشكاله فان المنادى
 عنده كل ما دخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ه كما صرح به لما
 فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيويه انه منادى كما قال
 الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكذلك تناديه وتقول له
 تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضمنهم بالميت
 عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت وكذا
 المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه وايبوراه وواحرزناه اى احضر حتى يتعجب من
 فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا
 ثبورا كثيرا ﴾ امرهم بقول وايبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى ياللاء وياللدواهى احضرا حتى يتعجب
 منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص
 والعارض غير متعدبه هذا واتصاف المنادى عند سيويه على انه مفعول به وناصبه
 الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله وكل شئ امم) يقال
 الامم الشئ اليسير
 ٦ قوله فان تعتذر بالحل) يقال
 الحل هو السنة القحط
 ٣ قوله (لانه المتفجع عليه
 لا المطلوب اقباله) التفجعة
 الرزينة وقد فجعت المصيبة
 اى وجعته وكذلك فجعت
 وتفجعت له اى توجعت
 ٤ قوله (اخرج نحو زيد
 فى قولك اطلب اقبال زيد
 وقد تصلف بهذا آه) الاولى
 ان يقال فى قولك ليقبل زيد
 فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار
 فلا يكون زيد فيه مطلوبا
 اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله
 ٥ قوله (كما صرح به لما فصل
 آه) حيث قال واتصافه محلا
 اذا كان مفردا معرفة كقولك
 يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك
 يا زيد آه
 ٦ قوله (ومنهم قولهم فى
 المرائى لا تبعد) رثيت الميت
 مرثية ورثوته اذا بكيت
 وعددت محاسنه وكذلك
 اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل وليس بعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى بما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جملة وليس المنادى احد
جزئى الجملة فعند سيديويه جزء آ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد
هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لانداء بدون المنادى
وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يعوضا منه لكان جملة خبرية
غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت
لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (وقال ابو علي فى بعض كلامه
ان يا واخوانه اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخوانها لكثرة استعمال النداء فيجوز فى اداته
ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترقيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم
تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضم فيه ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل
يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غالبا او متكلما او مخاطبا لكنه
لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى
مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما
قال بعضهم فى اف انه بمعنى انضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل تم منى دون المنادى لكونه جملة (والجواب انه قد يعرض للجملة مالا
يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية والنداء لابلده من منادى * واعلم انه
قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر
دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال
نحو يا زيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله * يا بؤس للجهل ضرار الاقوام
* والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل
تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيى زيد راكبا * قوله (ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدا ويا زيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون
اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يا زيدا ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم
الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن
العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به
انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جردناه لشابه
المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولوقحناء لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده
هو الخبر (قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر
فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل (وقال القراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى
بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وقبح المضاف

٦ قوله (ولو قحناء لشابه
غير المنصرف) اى لا شبيه
المنادى المعرفة بالمنادى
المفرد النكرة اذا كان غير
منصرف نحو يا حجر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري مايقول
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا (قوله
 مفردا) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو
 يازيد ويارجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو ياقاضى ويا فتى
 وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء (ويونس يحذف الباء فى المنقوص ويعوض
 منها تنوينا فيقول ياقاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلالام او اضافة ولا
 يحذف فى بامرى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة (وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظا ومعنى (وانما
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى المشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم للمبنى
 واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهم ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال
 * يا بجرى انتا * انت الذى طلقت عام جمعنا * وجازيا اياك نظرا الى كونه
 مفعولا كاورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفتك قاله لايه لما اراد ان يتكلم وادا
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال
 * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * وعند يونس بنصب رجوعابه
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانما بنى المفرد على
 الحركة لان له عرفا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب
 نحو ياقوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو ياقوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك
 ومن قبل * قوله (ويخفف بلام الاستغاثة نحو يالزيد ويفتح لاحاق الفها
 ولا لام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو يا عبد الله ويا طالعنا جبلا ويارجلا غير
 معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغاث به نحو يا الله ارجع منى نحوى
 للاء ويا لدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما
 اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله
 بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية
 لادعوا والمقدر عندسيويه او لحرف النداء القائم مقامه عندالمبرد الى المفعول وجاز
 ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الاترى انك
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قحمت لام
 الجرفى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
 قدبلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا للظلم وبالله الضيف
 اى ياقوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجئ
 فى حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله * يالكهول وللشبان للعجب * كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطف مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * يالعطافنا ويا لرياح * وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يالله للمسلمين (وفتح اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لانه على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو ياللدواهي وبالماء وبالفليقة ٣ (وحقى الفراء عن بعضهم ان اصل يالزيد يآل زيد فحذف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آله نحو ياللدواهي وبالله ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يالله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما يتعلق به اللام الاولى فعنى يالله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلتك قال * ٤ مهلهل يالبكر انشروا الى كليب * يالبكر اين اين الفرار * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازا (ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يالزيد قد كان كذا وانت تحذره لم يحز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يواحد لها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد (قولوا لالام) قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يام مرة الفاء كزيادة المندوب على ما يجي (وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة الاسم البنئ المشابه للحرف فغلبت اللام المقترضة للجرح حرف النداء المقترضة للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر (قوله وينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسم ما يجي بعده شئ من تمامه امام معمول الاول نحو ياطالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمالشيء واحد نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيديوه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندي (وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم ياثلاثة والثلاثون اوو الثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جاعة معينة

٣ الفليقة الداهية

يالبكر) مهلهل اخو كليب
بن وائل يقال شعر
مهلهل اى رقيق قيل
انما سمى به لانه اول من
ارق الشعر
٦ من اللانسخة

والا قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كافي ياخيرا من زيد بل اشد وامانعت هوجلة
او ظرف نحو قولك يا حليما لايجعل ويا جوادا لايجعل قال * ٢ اياشاعر الاشاعر
اليوم مثله * جرير ولكن في كليب تواضع * وقال * اعبدا حل في شعبي غريبا *
الوما لا ابالك واغترابا * وقال * ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة * ٤ فاء الهوى
يرفض او يترقق * وقال * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله
السلام * فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذالم يجعله علما جاز
ان يتعرف بالقصد كافي يارجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة
يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في
المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لايجعل القدوس وادارا بحزوى الدراسة
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لايجعل
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف بما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل
وامرأة ويارجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا
بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ وبخلاف
نحو يا حليما لايجعل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب
لا يا حليما لايجعل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحويا حليما لايجعل وادارا بحزوى
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحويا رجلا ظريفا (فان قيل اجعل
الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفها للمعرفة) قيل يبعد الكلام اذن جدا
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترقيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحويا رجلا را كبا لمعين ٦ لجملة
من قبل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفي
كلام سيويه ايضا ما يشعر بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولا قائل به
واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكييد فلا يجوز ان يكون المنادى
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كافي ثلاثة وثلاثين
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كالزم في نحويا حليما لايجعل (قوله ويارجلا
لغير معين) الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحويا رجلا
ظريفا ونحو قوله * فيارا كبا اما عرضت قبلنا * ندماي من نجران ان لا تلاقيا *
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اي يارجلا را كبا او لكونه

٢ قوله (قال اياشاعر
الاشاعر اليوم) هو لجرير
يهجو عباس بن يزيد
الكندي

٣ حزوى اسم موضع
بعينه واراد بماء الهوى
الدمع لانه يبعثه ومعنى
يرفض ينصب متفرقا وتر
قرقه جولانه في العين

٤ قوله (فاء الهوى
يرفض او يترقق) ار
فضاض الماء ترششه يقال
رقرقت الماء فترقق اي
جاء وذهب

٥ قوله (وبخلاف نحو
يا حليما لايجعل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة آه) ولا يصح الجمل
على الحال اذ ليس المعنى
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه
نسخه

٧ اي يجوز يارجلا
را كبا لمعين

معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافي اللفظ ولا في
التقدير اذ لا مانع من ذلك (واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذ اجاز
دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يحز دخول اللام
نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد لم يحز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز
يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحز في يازيد ذا المال الا بالنصب واجرى
المضارع للمضاف اذ اصلح اللام مجرى المضاف * قوله (وتوابع المنادى المبني المفردة
من التأكييد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه ترفع
على لفظه وتنصب على محله نحو يازيدا لعافل والعافل والخليل في المعطوف يختار
الرفع وابوعرو النصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابي عمرو
والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا
والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه) كان عليه ان يقول توابع المنادى
المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثه ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يازيدا
وعرا ٨ ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور
باللام لا تكون المجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور
اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة
(وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه
فارتفع نحو الظريف في قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله
في جميع احكامه) ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد
عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكييد وعطف البيان
وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي
باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فنقول
يازيد ورجلا اذ اقصدت التذكير كما تقول يا رجلا وتقول يازيد ويا رجل اذ اقصدت
التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجل واذا كان مضافا او مضارما له
نحو يازيد وعبدالله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يازيدا خانا ويا عبدالله اخ
وذلك لان البدل ساد مسد للبدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث
المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام
جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء هذا مانص عليه سيويه واجاز
يازيد وعمروا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم
المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها (وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يازيد
وعمر بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ قوله فان توابعه لا ترفع
نحو يازيدا وعرا آه
وكذلك يقال يا جميعا جميعين
ولا يجوز اجمعون وكذا
يقال يازيدا الظريف
بالنصب فقط
٨ ويا جميعا اجمعين ويازيدا
اخا في البدل وكذا
المجرور باللام نحو يا
للبحول ولا الشبان ونحو يا
لزيد وعمرو ونحو يا لزيد
الظريف لا ترفع توابعه
ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كانداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يحكى في باب التوابع فيطردفيه حكم البدل نحو يا عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يحكى في التوابع (فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبو عهما فليجز لارجل غلام لعمر في البدل ولا غلام وجارية في العطف) قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لالتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لاضيف لضعف مشا بهتها لان كما يحكى في بابها الا ترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لافيهما غول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف ياعلى انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف (واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للنساقى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او تكرات اذ لا محل لمتبو عها (وقال الاخفش في عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يائها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا خانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمنه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنساقى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال * يا ذا المخوفنا * بمقتل شيخه * ٢ جرتنى صاحب الاحلام * وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى لحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة مضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف وياتيم كلهم في التاكيد وجاز ياتيم كلهم نظرا الى لفظ تيم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية (وابن الانبارى يميز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيد او في التاكيد ياتيم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ جرباء مفعلة مضمومة
بعدها جيم ساكنة يريد
بذلك والد امرى القيس
الشاعر قتلته بنواسد

٢ قوله (لقائل يانصر نصر نصر) جاز فيه أربعة اوجه احدها ١٣٨ ان يضم الاول وينصب الثاني

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يانصر نصر نصر او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وخاتم الجود والتكثير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكأنه خوطب النصر بمجازاة على هذا فالثالث لا يكون الامصادر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة * انى واسطار سطرن سطرًا * لقائل يانصر نصر نصر * وفي جعل ابى على وجار الله يازيد زيد بدلا وجعل سبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يازيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تأكيد لفظي للاول موصوف اربدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى ﴿ بالناسية ناصية ناصية كاذبة ﴾ كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يازيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه تأكيد مثل ياتيم اجمعين فلا يمتنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لولم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يحى في قولهم لاماء ما باردا * ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يحز في المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للبنى في بناءه الا ترى انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بحر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الخمسة التي هي الحركة البناءة تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فلشابهة الضمة للرفع جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقل شيئا من استنكار تبعية جركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب (واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم لم يحز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يازيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما تمنع في الخمسة عشر (قلت انما جاز ذلك في الاثنى العشرة في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنى مضمون الصفة فهى لنى الظرفاء لاننى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البناء نحو يازيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل (قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع) اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

(مستقل)

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيهها على استقلاله
معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يتمتع وقوة
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر
الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ٢ ويلزم الخليل
وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل) اى المبرد
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام
كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان
في الاصل المنسوخ ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عماله ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقى كانت اللام
في مثله لازمة لانه لم يصبر علما الا مع اللام فصارت ك بعض حروف ذلك العلم وذلك
امافى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من
الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى
تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العملية وان لم يكن العلم محتاجا
الى التعريف وذلك للمحذو الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وانه ان كانت متضمنة للذم كالتبجح والجهم لوسمى بهما فكأنك
اخرجهما عن العملية واطلقتها على المسمين بها او صافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت
هاتئلتها والصفات قبل العملية اذا اسعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجرى مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول في محمد وعلى محمد والعلى بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقول من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد
والكلب في المسمى بكلب قالوا بنوا لبيت في بنى لبيت بن بكر بن مناة وان لم يكن في
الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وليس بمطردين قياسيين قال * علا
زيدنا يوم النقارأس زيد كم * بابيض ماضى الشفرتين يمان * وقال * رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا * شديد ابا حنا الخلافة كاهله * واما اعلام ايام لاسبوع كالاخذ

٢ قوله (ويلزم الخليل
وابا عمرو نظر الى العلتين)
للخليل ان يقول اردت
ان الرفع اولى للتنبيه
على الاستقلال مع رعاية
الاتباع اللفظى ولا
يتصور ذلك الا اذا كان
المتبوع مضموما واما
السؤال على ابي عمر
فساقط لان المتبوع اذا
كان منصوبا تعين النصب
في التابع قطعا واذا كان
مجرورا يحمل على لفظه
كامر

٧ قوله كالتبجح والجهم
رجل جهم الوجه اى
كالوجه

والاثني والثلاثاء والاربعاء والخميس فن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالقلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماء وان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام مائت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فاننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلمحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالقلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لسمياتها (وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للآزم لامها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر مائت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الغالب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها مائت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالنجم والدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المنوية) اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تفيد المضافة بالمنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح الفصل في تجويز الرفع في نحو * يا ذا الخوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخه

ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارما للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى (قوله غير ما ذكر) اي غير ذى اللام (قوله مطلقا) اي مفردين كانا ولا وكان متبوعهما مضموما اولا (قوله والعلم الموصوف بابن) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجراها وجها الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يازيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كذا كرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير قبح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير قبح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاهما والكثرة مناسبة للتخفيف فحذفوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون قبح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال) وبعض البصريين يجوزون قبح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم بن العالم (والعلم المتصنف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا) ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله * جارية من قيس بن ثعلبة * شاذ (وان اختل احدى الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجههما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثني والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما * قوله واذا نودي الم عرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ابن هذا الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة) لودخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاينة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالحسنة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستكره كما في لقد والان على ما يجيء في موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله (وقال المازني في اسم الإشارة يتكرر ثم يجبر بحرف النداء
 الفاتت من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا يمنع
 من كون الشيء المعين مواجهها مقصودا بالنداء و اى محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين
 هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال
 على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على
 هذا الاسم المهم لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة
 المنادى ان يكون متميزا ماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلامعنى لنحو يا شيء ويا موجود
 الا ان يكنى بتمثيلهما عن ان الخطاب مافيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم
 الشيء و الموجود وهذا مجاز و كلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة
 المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اى رجل واسم الإشارة
 واما اللفظ شيء وما معنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
 بالتخصيص بخلاف اى واسم الإشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
 بشيء اما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما
 ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك
 فالأغلب ان يكون ذلك منكرا كفى ربه رجلا واما نحو رأيت زيدا فقليل واما الموصول
 فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة (ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج
 الى الوصف من اسم الإشارة لانه كاذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف
 اسم الإشارة فانه قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون
 يا ايها ومن ثم يجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب و الرفع كما في يا زيد الطريف و اوجب
 رفع نعت اى (وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا
 الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو يا هذا الطويل
 رفعوا نصبا (واما المازني والزجاج فجوزا النصب و الرفع في وصف اسم الإشارة و اى
 قياسا على نحو يا زيد الطريف ولم يثبت (وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن
 الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا
 ذو اللام الذي هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم
 الرفع وترك النصب و ابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف
 اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ ايا ما تدعوا ﴾ وليس هاء وضع التنوين وايضا
 التنوين يدل من مضاف اليه معلوم مقدر كفى قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق
 بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام و هاء التنبيه ايضا مناسب
 للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الإشارة أوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع
 نحو يا ايها فيقتصر عليه (وانما توصل باى الى نداء اسم الإشارة لان اسم الإشارة
 في الاصل ما يشار به للخطاب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير الخطاب ولهذا يؤتى
 فيه بحروف الخطاب كايحيى في بابه ففحو شيء في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله (وان يكون)
 اى وان لم يكن ملوما كما في
 يا رجلا
 هذه النسخة محمولة على
 التكرار

٣ فعلى هذا ليس نحويا
اي هذا الرجل لاجل آه
نسخه

يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا اي هذا الرجل ٣ فعلى ما ذكرنا ليس هذا
التركيب مصوغا لاجل نداء المرفع باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم
الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا اي هذا من دون الوصف باسم الجنس
(وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة اى) وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه
كلمتان اعنى ايها (ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع
وندور كونها موصوفة كما يجيى فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت
مضارعة للمضاف فوجب نصبها) والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها
على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلية على اسم مبنى على
الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يا من قال كذا (والاكثر على ان
ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالمبهمة
وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيى اى مادل على معنى فى متبوعه (وقال بعضهم
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق) والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجيى
فى باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام كما يأتى فى باب النعت اما
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات
نحو هذا العالم قبح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من
لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين
الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج
المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم
الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تقريظ صفاته نحو هؤلاء الرجل
والفرس والبقر (قوله والتزموا رفع الرجل) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢
وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نهوا بالتزام رفعه
على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء (واما الظريف فى يازيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه
قيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه * اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل
متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل التابع على ظاهرا عراب
التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذوالجملة
اذا جعلته صفة للطويل وان جلت على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذالجملة
لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما فى اى فان التابع الذى يجيى بعد وصفه لا يكون
الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٢ صفة مفردة لمنادى
مضموم نسخه
٣ قال سيديويه تقول نسخه
٤ قوله (يازيد الطويل
والجملة) الوفرة الشعرية
ذالى شحمة الاذن والجملة
اكبر منها واللحمة اكبر
من الجملة وهى التى الت
بالمسكين

ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا أيها الرجل ذو المال (ولا يجوز يا أيها الرجل وعبد الله لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب إذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الابدى اللام ويجوز يا أيها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا أيها الحسن الوجه وكذا يجوز يا أيها الفاضل والحسن الوجه (وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجوز الا ان يكون البديل مما يجوز كونه صفة لاي اعنى الجنس ذاللام فلا تقول يا أيها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البديل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب (ولا يجوز نحو يا أيها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى يعد وصف اى لا يتبع اى (واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبدل من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجوز الاجله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجملة لانك لو اجلته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الابدى اللام كما قلنا في اى (هـ ولا يجوز عطف المضاف لارفعها ولا نصبها على المفرد الذى هو صفة للسادى المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجملة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجملة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطف على زيد (واجاز المازنى الرفع جلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالسوط عليه في كل ما يحمله ويتمنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا أيها الرجل من حيث انهما اجتماعا في صورتين تقديرهما لالفاظا (قوله لانها توابع معرب) يوحى الى ان المعرب لا يحمله والى انه لا يحتمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر (اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال * طلب المعقب حقه المظلوم * واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدرون جاء في الظاهر ما يوهى خلاف ذلك فهو يضم له عاملا كقوله في ضارب زيد وعمران ان التقدير ضارب زيد وضارب عمران ولا يجوز في نحو حسن الوجه والبدا للرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمر (وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

هـ قال الإندلسي
لمعه

في نحو قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلترعك العواذل * وقوله *
 فلسنا بالجبال ولا الحديد * ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والتزموا رفع الرجل)
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجوز فيه النصب كما في بازيد
 الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب عن سؤال واراد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا
 كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل
 هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن
 ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعني لم يدخل
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها
 للكلمة فلا يقال لاه الاندرا قال * يسميها الاله الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
 الا قليلا قال * معاذ الاله ان تكون كظبية * ولادمية ولا عقيلة رب رب * واما النجم والصعق
 والذي وباه فان لا مهلازمة لكتبتها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
 واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الامينا * الا انها
 ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة
 العبادة واله بفتح العين اي عبد فآله بمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام
 الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولي من
 يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد علماله فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا نقول
 اجتماعهما تختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قديمي الآله في السعة اورد
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبدا لآله فلما
 خفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
 التخفيف مع عروضه غير غالب كغلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر في بالله
 قطع الهمزة وذلك للايدان من اول الامران الالف واللام خرجا عما كانا عليهما في الاصل
 وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو علي يا الله بالوصل على
 الاصل) وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال في قطع همزته
 واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله وهالله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة
 وافالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يحكى في باب القسم (وقوله * من اجلك يا التي تبت
 قلبي * وانت بخيلة بالوصل غنى * شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلترعك العواذل)
 وزعته ازعه وزعا كففته
 ٧ قوله (ودون معدآه) فانه
 حل دون الآخر على محل
 دون الاول لان معنى لم تجد
 من دون عدنان لم تجدان دون
 عدنان والدا يقول قصارى
 الانسان الموت فينبغي ان
 يعط بموت من قبله ويرتدع
 عن المعاصي فيقول انسب
 الى عدنان او معد فان لم تجد
 من بينها من الآباء باقيا فاعلم
 انك ستصير الى مصيرهم
 واراد بالعواذل ما زعمه
 ويكفه من حوادث الدهر
 وزواجه سماها عواذل
 على السعة

لزوم اللام وقوله ﴿فيا العلامان الاذان فرا﴾ ٢ ايا كان تبغى الى شرا ﴿اشد﴾ (وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا في السعة والميان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امانا بالخير فحذف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال ﴿اني اذا ما حدث ألتما﴾ اقول يا اللهم يا اللهم * وقد يزداد ٣ ما قال * وما عليك ان تقولى كلما سمحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما * ولا يوصف اللهم عند سيويه كالا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو ٤ ياهناه ٥ ويا نومان ويا ملكعان وقل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿قل اللهم فاطر السموات والارض﴾ وهو عند سيويه على النداء المستأنف ولا يرى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بلى السماع مفقود فيها (قوله ولك في مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦ المنادى المكرر اذاولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال * ياتيم تيم عدى لا ابالكلم * لا يلقى في سورة عمر * وقال * يا يزيد يا عميلات الذبل * تطاول الليل عليك فاتزل * اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يأتى في بابه واما نصب الاول فقال سيويه ان تيم الثانى مقمّم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاء كيد لفظى لتيم الاول وقدر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظى في الاغلب حكمه حكم الاول وجركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابالك لتاكيد اللام المقدرة وانما جئنا بكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستذكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يحى في باب الاضافة لانك لما كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالاظرف وتقول لا لارجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينهما وبين لاء التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى ﴿لا فيها غول﴾ وقال * فلا والله لا يلقى لمابى * ولا للمابهم ابدا دواء * مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصا ليالات ككما يؤثبن * من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما بديل في قوله تعالى ﴿كلا هدينا﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلا المضافين نحو قوله * بين

٢ قوله ايا كان تبغى الى شرا) بغيته الشئ اذا طلبته له وفي رواية ان يكسب الى شرا ٣ في اخره نسخ ٤ قوله (ياهناه هن كلمة كناية ومعناه شئ حقير تقول في النداء ياهن اقبل وياهنان اقبلا وياهنون اقبلوا ولك ان تدخل فيه الهاء فتقول ياهنه كما تقول له وماليه وسلطانيه تزيد الهاء لبيان الحركة ولك ان تشبع الحركة فتولد الالف فتقول ياهناه اقبل وهذه اللفظة مخصوصة بالنداء كما خص به يافل ولك ان تقول ياهناه اقبل بهاء مضمومة وياهنانيه اقبلا وياهنونا اقبلوا وحركة الهاء فيهن منكورة ولكن هكذا رواء الاخفش ٥ قوله (يانومان ويا ملكعان) يقال يانومان يقال يانومان للكثير النوم ولا يقال رجل نومان لانه يختص بالنداء المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولى الاسم الثانى آتسخره

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدم موافقة المبرد فى ان اصله ياتي عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتي عدى تيم تقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرده ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجهها رابعا فى نحو ياتي تيم عدى وهو انه كان فى الاصل ياتي بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كافى يازيد بن عمرو وهذا كاذب فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا اى ويا ايت ويا امت فتحوا كسرا وبالا لاف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن غم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان الواضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وقائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لثلاثى ياء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها بمنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولولم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرده وضعه للكلمة التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فازاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما يا غلام محذوف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنيا

قليل بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (وقد يضم في البداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء لعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم ورب ما ورد في التندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابى ويامى) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التفعيم كما في علامة ونسابة والاب والام مقلتا التفعيم ودليل كونها للتأنيث انتقالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها واو كان الامر كما قالوا لنعم يا ابى ويامتى ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء لترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابى ويام على ما حكى يونس لئلا تلتبس بداء الاب والام بلاتاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حر كتبها الفتح لو حركت (وقال الاندلسى اصل يا ابى ويامتى يا ابى ويامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فيمحتمل للنقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابى ويامتى انهما رخجا بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله * ٢ كلبىي نهم يا امية ناصب * وقد يقال يا ابى ويامتى بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هى اصلها وجازيا ابتداء ويا امثالانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابى ويامتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفسا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامى من الاربعة الالوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجزاء بالفتحة عن الف لزيادة استتقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى * قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلبىي لهم امية ناصب) هم ناصب اى ذو نصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اى ينام فيه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة) قديتوهم ان العمدة في حكم العم

انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود في النداء هو المنادى له
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتبارا * قوله (وهو
 حذف في اخره تخفيفا) يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا
 الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتبارا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا
 لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعليك لان المحذوف
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان موردا لاعراب ما قبله (ويخرج منه الحذف
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالة الاعتبار ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه
 واجب * قوله (وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جلة ويكون اما علما زائدا
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة
 والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف
 والثاني كونه بناء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيين ترخيم المضاف
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله * خذوا حظكم يا آل عكرم ٣ واذكروا * او
 اصروا والرحم بالغيب تذكر * وقوله * اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعى
 موته فيجب * اى يا آل عكرمة وابعروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كفى
 قول ذى الرمة * ديارمية اذى تساعقنا * ولا يرى مثلها بعم ولا عرب * وقول المتنبي *
 لله ما فعل الصوارم والقنا * في عمرو خاب ٤ وضية الاغنام * ٥ وبعض العرب يرخم
 الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط (والفراء والاختفش جوازا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط
 علما لان حركة الاوسط كالخرف الرابع فيرخان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف
 عند سيبويه (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستبدال سيبويه بقوله * الا اضحت
 حب الكم ٦ راما * ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماماى امامة وانما لم يحز ترخيم
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علما لانها اذا سمي بهما
 يراعى حال جزئيهما قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يحى
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلية وانحى بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصد سرعة نسخته

٣ (قوله واذكروا او
 اصروا والرحم بالغيب
 تذكر) الاصرة ما عطفك
 على رجل من رحم او قرابة
 او صهر او معروف والجمع
 الاواصر والرحم القرابة
 والرحم مثله

٤ (قوله وضية الاغنام)
 جعلهم اغناما لانهم كانوا
 جاهلين حيث عصوه ففعل
 بهم ما فعل وقد توهم ان
 الاغنام بالتاء بالنون من
 الغنمة وهو العجمة والاعتم
 هو الذى لا يفصح شيئا
 والجمع عتم

٥ (قوله وبعض العرب آه
 اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله راما) اى بالية
 جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك
 شاسعة) اماما قال المصنف في
 الايضاح ورده المبرد بان
 الرواية وما عهدى كمهدك
 يا اماما وهو من تعسفاته

٨ (قوله شاسعة) اى
 بعيدة

الاستقلال لان عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترقيم فيهما بالكلمة (ويجوز ان يعلل امتناع ترقيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسمه او حذف آخره يدلي ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترقيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترقيم الذي وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترقيم المضاف والجملة علمين (وامتنع الترقيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لظهور التفجع وتشهير المندوب وغير الزيد فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية في الترقيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترقيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما لقي (وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعا به وبخلاف نحو عم وشجع وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملحقة الى الحذف (فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما وصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم الزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحو شاة وشاة بعد الترقيم على حرفين لان بقاء ه كذلك ليس لاجل الترقيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لاسم الكلمة بكونه معتقبا لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم الزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزمه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لاثنى التأنيث هذه الاحوال (قال سيويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل في المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمير على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالقنح وبالضم ايضا ضمورا واضمرته وضميرته

ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قحح التاء كما في قوله * كليني لهم يا ميمة ناصب * وليل اقلسيه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وقححها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في ياطلم ياطلمه وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها انحورده ووقه وانه وحيله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويعني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * فني قبل التفرق يا ضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ماشد من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرده هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال * فقالوا تعال ٣ يا زى ابن محزم * فقلت لهم اني خليف صداء * وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ سائر التواضع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد (قسم ما يحذف للتخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر قلما زيدتا معا حذفنا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحراسان ويأتى النسب وما شبههما نحو كوفي ورومي وكروسي والفا التانيث كصحراء وهمزة الاطلاق مع الالف التي قبلها ٢ كافي حرباء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا فعلا لاجع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عار لامن باب حراء ٣ ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايشا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة والاسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالقي التانيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله او حرف صحيح) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسخه
٢ قوله (يا زى) رخم يزيد
يحذف الدال صداء قبيلة من
البن اوسى من بنى اسد وقيل
اسم فرسه ٢ قوله (كافي حرباء
وعلباء) الحرباء هوا كبر
من العظاية يستقبل الشمس
ويدور معها كيف دارت
ويتلون الوانا بحر الشمس
وهو ذكرا كرام حبين والعلباء
عصب العنق
٣ وقد بحث في التصريف
جمع الفريقين فيه وتر
جيجانها نسخته ٤ قوله (في
نحو غفرانة وسعلاة) الغفرانة
الناقة القوية والسعلاة اخبت
الغيلان وكذلك السعلاء
يمد ويقتصر

عقرناة وسعلاة الالاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ه مستماح ومستميج (ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واو او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشرىف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للاحاق نحو سنور وبرزون ٧ ملحقان بجرد حل اولم يكونا له ٨ كعليق وقبيط وذلك لشابتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسينين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الاخر لم يحجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرقا فتبعه في السقوط ولوقال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف على حذف في الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا لثلاثي بعد الحذف على حرفين (والفراء يحجز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعود وعاد لكن لا يوجب كافي في نحو عمار ومسكين ومنصور) قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لافي قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادته للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثوبة وشاة (وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثون ودمي والاول اولي وانما لم يحذف زيادتا ثون لانهما غيرتا بناء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهزة دون الالف في نحو جراء والمشهور حذف الزيادتين معا) وبعضهم يجوز يا جراء مفتوح الهزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله * كايي لهم يا ايمية ناصب * والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعول غير المرحم منه معاملة المرحم ولا كذلك ذي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لثلاثي ليس بالمدكر (وكذلك لا يحجز بعضهم لثله ترخيم المثني وجع المؤنث السالم على لغة الضم لثلاثي ليس بالفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدا اذ لو ضم لالتبس بندا المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيحوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان اوليا (اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعهما مشروط

٥ قوله (كما في مستماح ومستميج) تحت الرجل مما اعطيته واستمجنه سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشرىف) الكنهور العظيم من السحاب والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع يقال شريفة الزرع اذا قطعت شريافه

٧ قوله (ملحقين بجرد دخل) الجر دخل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله (كعليق وقبيط العليق) مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرنند وربما قالوا العليق مثال القبيط على الناطف وكذلك القبيط والقبيطاء بالتخفيف والمديقال اذا خففت مددت واذا شددت قصرت ٩ قوله (مطلقا) اي على اللغتين

بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولا والا فلا (والقراء محذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لثلاث يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالمفوط (والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحسن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لما ريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظيمين متصلين ٥ عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمة بالها لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات (قالوا فاذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانت ترخم اثنان واثني ومن ثمة لا يضاف اثناعشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجئ في باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة للنون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب * قوله (وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا تمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا تمو ويا كرا) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعللة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لاللة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدويدوم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لاللة موجبة لكن لما كان الترخيم لعللة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يازيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرة في الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتبنيه الخطاب ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض بما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسية

٣ قوله (هرقل وسبطر)
هرقل ملك الروم على وزن
خندف ويقال ايضا هرقل
على وزن دمشق واسد
سبطر على وزن هز برای
يمتد عند الوثبة
٤ قوله (في نحو حولايا
ويزدرايا) لكنهم يقلبونها
همزة فيقولون يا حولاء
على اللغة القليلة كما سباق
في ترخيم شقاوة وخزاية
٥ اي عند التركيب

مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فنهما اسم ازال الترقيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعل ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى حذفه) وقال المصنف ونعم ما قال لوقيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار يفتح الهمزة وكسرهما والكسر اكثر وهو نبت فسيويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتح والالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقي ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله عجت لولود وليس له اب * وذى ولد لم يلد له ابوان * وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترقيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما تبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما لم يكن نحو لم يلد له وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار (وغير سيويه يحيز في نحو اسحار مرخا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما في هرق (والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارزب بناء على اصله في هرق فلما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم يكن ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بنحباب يا نحباب وفي راد ياراد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالحاجة يقون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت (او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترقيم ٤ فيقول يا سحر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة (وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضى ويا اعل في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضى اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع (ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمود لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترقيم هرق على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم وياسع وياعم في ترقيم عود وسعيد وعباد كامر (واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما
واما ان لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو
٣ ارزب

٤ قوله (فيقول يا سحر
بكسر الراء ويا مقر بسكون
القاف وفتح العين في مقراء)
اى الراء التى هى عين الكلمة
٥ وخدب فيبقى الساكن
على حاله نسخة

٢ ومنهم من يجيز بقاءه
على حاله نسخة

٣ قوله (نحو ارزب)
ركب ارزب اى ضم
والركب منبت العانة
٤ قوله (وخدب) رجل
خدب اى ضم

٢ قوله (ويا مرو)
المرو حجارة بيض برافة
يقدر منها النار الواحدة
مرو وبها سميت المرو
بمكة

٣ قوله (ويا خزاء)
خزى خزاية اى استخفى
فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول يالا
فى المسمى يلات)
كلمة لازيت عليها الناء

٥ قوله (اسم)
حرفين

٦ لم يرد المحذوف نسجه
٨ قوله (بجندب)
الجندب ضرب من
الجنادب وهو الاخضر
الطويل والجندب ايضا
الجل الضخم

٧ وقوله (وقذعل)
القذعل والقذعلة الضخم
من الابل ويقال ما عنده
قذعلة اى شىء

٩ قوله (وفى خضم)
ياخض (خضم على وزن
بضم اسم رجل ابى قبيلة
وقد غلب على القبيلة
يزعون انهم سوابلك
لكثرة الخضم وهو المضغ
فيهم

كان صحيحا او فى حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قري فى حارث ومرو وقرية وتقديرا
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفتحو يا قاضى ويا مشترا فى قاضية ومشترا وان كان
واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضممة كثرة نحو يا قلنسى ويا نى
وفى الكثيرة قلت يا نى ويا قلنسوة لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها
ضمة الا وتقلب الواو ياء والضممة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجىء فى التصريف
فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء
او واوا بعد فتحة قلبتها الفاتقول فى غليان ونزوان يا غلى ويا نزا وفى الكثيرة يا غلى
ويا نزا لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفاء بخلاف ما اذا
لم تنو كياجىء فى التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا او ياء بعد الف زيادة
قلبت همزة نحو يا شقاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة يا شقاو ويا خزاي
لاز كل واوا وياء ظرفت بعد الف زائدة قلبت الفاء همزة كما فى رداء وكساء لان مثل
هذه الواو والياء انما تقلبان الفاء همزة اذا ظرفنا كياجىء فى التصريف (وان كان
ما قبل المحذوف ثانيا الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته
لما كان كيا شاة فى ترخيم شاه اوفاء كما تقول فى ترخيم شيهوديه ياوشى وياودى برد العين
الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى بابقاء حركة العين عند سيويه والاول
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كياجىء فى باب النسب فان الاخفش يقول
وشى وسيويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ثالثا لى ٤ كما تقول
يالا فى المسمى يلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول ياثب وياعد
فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم العربات كما مر ولا يجىء فى
العربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ اثلا يقطع ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى
المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللغة اى الفتى الى قلب مالا يكون منقلبا
كما يرخم حبلان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف
فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا لتأنيث غير منقلبة عن شىء (وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجندب بفتح الدال (واما السيرافى فاجازها
وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شىء عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن
المازنى فى كل ما دى نية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخه الاعلى نية المحذوف
وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعنفوان
(واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية
الترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يا منص ٩ وفى خضم
ياخض مع ان مقع وقع ليسا من ابنتهم فتقول يا طيلس ويا فرزدو يا قذعم ويا سعى ويا هندل
ويا عنفى فالواو اذا رخت صحراوى على الفتى قلبت الواو همزة فلوازنته عن النداء
لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة
عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه يا اووا واختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده (قوله المتفجع عليه) دخل فيه المجرور ٣ في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزن اووا ويلا وواثورا (قوله واختص بوا) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندبة والنداء (وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى (فيقال وازيد واعبد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة) وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤ كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركتها في معنى الاختصاص كما سيجي (قوله ولك زيادة الالف في اخره) اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا (وقال الاندلسي يجب الحاقها مع ياللا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يايضا والاوجب الحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق (وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف بالندبة نحو يا زيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب (قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيد والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه * قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه) اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في السمي بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل وواغلام الرجل (والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجل وواغلامكيه ولم يثبت) وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مدة الصوت اعلا ما بالمصيبة فاخترت وفيها الالف دون الواو والياء لان المدفيا اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفاء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلا ما

٢ قوله (المندوب) من ندب الميت اي بكى عليه وعد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركونه في التفجع ٣ قوله (في نحو تفجعت على زيد) اي توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة الانكار) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا عمرا عمروه وفي رأيت عثمان عثماناه وفي مررت بخدام اخداميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكم ثم تبعته المدة كقولك في جاءني زيدا زيدنيه ومعناها انكار ان يكون الامر على ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه

٦ (قوله لحصول اللبس)
 لاحتمال ان يكون المراد ندبة
 يا غلام بالضم ٧ (قوله
 ويا سمندواه) لم اجد هذه
 الكلمة مستعملة جنسا كيف
 ولو كانت اسم جنس لوجب
 قلب الواو ياء كما هو القياس
 الواجب الاطراد وجعلها
 علما مرتجلا واعجبا مشكلا
 ايضا لانها معرفة اذ لا وجه
 لبنائها فيجب القلب ايضا
 وفاية ما يتكلف تصحيحها ان
 تجعل العجبة محكية على حالها
 فلا يرد وجوب القلب لكن
 يبقى الكلام في ان الحركة
 مقدرة على الواو او الكلمة
 بتمامها في محل التحرك وقد
 يتوهم انها تصحيف سندو علما
 منقول عن الفعل لكنها ح
 يكون جلة محكية على حالها
 فلا تكون الحركة مقدرة
 بل محكية وقد صرح بان
 واو ضربوا لا اصل لها في
 الحركة ولو مثل يبدعوا
 علما لكان اقرب وقد ضرب
 في بعض النسخ على هذه
 الكلمة والله اعلم بالصواب
 م قال الشيخ لم يظهر لي معناه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كاذكرنا فلا تقلب الالبس (قال
 الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لزومها) (قال سيديويه
 وتقول في ندبة يازيد ويا غلام يعني مناسقط منه ياء الاضافة وازيداء وواغلاماه فتحذف الكسرة
 كما فتحذف الضمة في يازيد) قلت ولو اخترنا ههنا مختارا الاندلسي اتباع المدة للحركة غير
 الاعرابية كان اولي ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون الثانية التي بعد الالف
 اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدانه لثلاث يشبهه المثني بعلان واما التي بعد الياء
 فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية
 وادى الالف الى اللبس اتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكية في غلام المخاطبة لثلاث يلتبس
 بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى منه لثلاث يلتبس بالمسمى منها ولا يجوز في النداء المحض
 يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة (واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا
 في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو امانا ان يكون تنوين الفاء او واو
 اوياء او ميم جمع او غيرها فالنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداء وانما حذفت مع مدة
 الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادي الذي هو محل التخفيف (واجاز الفراء
 في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها
 للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة
 الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة
 الانكار (وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفها لالف الندبة عند النجاة
 نحو وامعلاه واغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء
 في التصريف (وقال المصنف بل استغنى به عن الف الندبة وان كان واو اوياء فان كانت
 الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه وباراضياه ويارامياه ويا يرمياه
 ٧ ويا سمندواه واما اذا نذبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيديويه يا غلامياه لان
 اصلها الفتح عنده (واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
 في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهرا (قال السيرافي والقياس فيهما واحد
 يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
 اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان
 السكون العارض فيه كالاصل بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها
 استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف الثانية فانك تقلبها لالف المقصور نحو مصطفيان
 وذلك للزوم الف الثانية في المثني بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم المندوب (اما قوله
 اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصل
 فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغنى عنها كما ذهب اليه
 واما الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضى وان لم يكن لاواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
 مدتين اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواخا غلامهوى
 وواضربوا ووااضربى اذا سمى بهما فانك تكثف بما فيهما من المد عن الف الندبة

لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والفاء الندبة ليست لازمة للمندوب كاذ كبرنا فقد لا يؤتى بهما مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مدا صلي وان لم يكونا مديتين جئت بالفاء الندبة بعدهما ان شئت نحو وقاتل لواء ويا قاتل كياه واما مهم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالثنى نحو واغلا مكموم وواغلا غلامهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستثقال كما يحى في المضمرات ردنا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كقلنا ٢ في غلامهم وواغلاهمى واما الفاء المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفاء نحو يامناه في السمي بمن (وسيوييه يحيز نحو واقنسر وناه اذ لا يمنع) وقال الكوفيون السمي بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كالايجوز تشديده وجعه فلا يجوز وازيد وناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما يحى في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدناه واقنسرناه وكذا يلزم على مذهبه انك اذا سميت بالثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والافلا وليس بشى اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما امتناعه (وتقول في السمي باثني عشر عند سيوييه واثناعشر بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانت قلت واثنان) وقال الكوفيون واثنى عشر بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثني لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجاز ابن كيسان الوجهين * قوله) (ولك الهاء في الوقف) يعنى ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاء نحو ياغلاما وينبغي ان لا يجب عندهذا القائل معوا لانها تنكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقوا هذه الهاء بانا الحرف المدو لا سيما الالف خلفها فاذا جئت بعدها ياء ساكنة تدبت كاتين بها الحركة في غلاميه على ما يحى في باب من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا ورمما ثبتت فيه في الشعر امام كسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال * يامر حباه بحمار ٣ ناجية * والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره * قوله) (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجله وامنع وازيد الطويله خلافا ليونس) هذا الذى ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامص صيتاه وليست بمعروفة ويعنى بالمعروف المشهور علما كان اولاه فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما او كان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربته

٢ في منهو نسخة

٣ قوله (ناجية) الناجية السريعة تنجو من ركبتها

المتفجع عليه واشتهره وكذلك يا حسنا وجهه في المشهور بذلك فضايط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو اخلصت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتناه والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجماه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نوتوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا * قوله (ويجوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذاصبح ليل واقتد مخنوق واطرق كرى) يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيارجل اولم يعرف كيارجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولاً (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بنى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل (وانما لم يحذف الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ﴿ثم انتم هؤلاء﴾ وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجئ في الحروف فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما الضمرات فيشذذناؤها نحويا أنت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يحذف من المستغاث والتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما التعجب منه والمندوب فلانها منا ديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كفى النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الز ما لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الإشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لئلا يكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل في الصباح وصر صبحا قلته ام جندب زوجة امرئ القيس ٣ تبرم به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريقك له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الازاقة بطى الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ﴿اطرق كرا ان النعام في القرى﴾ ما ان ارى هنا كرا ﴿فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبيع حامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو ا كبر منك قد اصطيده وحل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قولهم اقتد مخنوق) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهونائم مستلق فخنقه وقال اقتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ه وانت مقمر اى انت آمن من ان اختالك فقيم استجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ﴿قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسياما نسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة المضارع ادغمت نونها في لام لاو يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتمدون لان يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا بدل من السيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

٢ قوله (قوله لئلا يكون اجحافا) اجحاف به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (تبرم به وكان مفركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركا زوجها ولم تسمع هذه اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد للذى تبغضه النساء

٤ قوله (اطرق كرا رقية) وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى يضرب المعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينه ينظر الى الارض ٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقربنا اى طلع علينا القمر

٦ قوله (في لجة امسك فلانا
عن قل) سابقه * تير ايديها
عجاج القسطل * اذ عصبت
في العطن المغر بل * تدافع
الشيب ولم تقتل * في لجة
البيت فقوله عجاج اي الغبار
والدخان ايضا وقوله
القسطل بالسين والصاد
ايضا الغبار وقوله عصبت
اجتمعت وتدافع الشيب
اي يدافع تدافع الشيب
وقوله في لجة اختلاط الاء
صوات واما قوله ولم يقتل
من الاقتال واصله تقتل
فلما اريد ادغام الاء في الاء
سكنت الاولى ومعنى البيت
اذا اجتمعت الابل في حطلمه
تراب كالدقيق المغر بل
ارتفع الغبار من ايديهم لدفع
بعضهم بعضا على الماء تدافع
الشيوخ ذوى الاحلام ولا
يقتلن وقد كثر اصوات
الراة لقول بعضهم لبعض
امسك البعير الفلاني عن
البعير لئلا يضره
٧ قوله انا معاشر الانبياء
فيابك * بكأت الناقة او
الشاة تبكأ بكاء اي قل لبنها
٨ (وقوله يكشف الضباب)
الضباب الغبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازامة اي فزين لهم الشيطان ان يسجدوا
هذا * واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل في غير النداء وهى قل وفلة وليس قل ترخيم فلان
والالم يحز في المذكر الايافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم في يا عباد
ولو كان ترخيم فلان لقل في المؤنث يافلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان ويا
ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لثيم ويا نائم كذا يا ملكعان اي يالكع وكل ما هو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو
على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخبثا ولكاع
وفعال هذه قياسية عند سيدي كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى
كقوله * في لجة امسك فلانا عن قل * وقال * اطوف ما طوف ثم آوى * الى بيت
قعيدته لكاع * ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وبما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراء في النداء من ضمهم المجئ بهاء التنبيه في مقام
المضاف اليه ووصف اى بنى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واتى اوالمشارك
فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه
وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين
الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير للافخار ولالتصاغر نحو
انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد
بصفة اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى
باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء
لاحقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما ببق في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء
في الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى
كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كقليل في نحو سواء ائت ام قعدت
ان ائت او قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير
مبتدا عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وعودك كما يجئ في باب حروف العطف
وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور امام معرف
باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انا
معاشر الانبياء فانك فيابك * اى قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان
المنصوب علما قال * بنا نعيم * يكشف الضباب * قال ابو عمر وان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال * انا بنى ضبة

لانفر* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة كثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس
الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المرفع باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادى
لا يكون ذا اللام ونحوها) الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولاً
عن المنادى ونصبه بالمقدرة كافي ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى
واحد (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للآم وقدياًنى
الاختصاص الذى باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة
اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق
او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكراً فليس من هذا الباب بل هو منصوب
اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو ﴿وامراته حالة الخطب﴾ او الترجم نحو
قوله * ٢ لنا يوم وللكروان يوم * تطير البائسات ولا نظير * وقوله * وياوى الى
نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى * بفعل لا يظهر وهو اعنى او اخص في الجميع
او امدح واذم وارجح كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يعد لان
في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحداً وكينصب على الذم
ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿وامراته حالة الخطب﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبه به في القبح
شئ مما قبله كقوله * ٤ لى الله جرم كما ذر شارق * وجوه كلاب هارشت فازبأرت * وقال *
٦ اقارع عوف لا احاول غيرها * وجوه قروود تبغى من تجادع * واعلم انه ليس لك
في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله
لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسراك واخب اخوك الصالحين فاما
ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كيجي في باب النعت
واما اذا قلت يا زيد وعمر الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين
اعراباً وبناءً واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفاً بل عطف
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى
الوصف ويمتنع كونه وصفاً جارياً على الموصوف لما نفع لفظي يرفع او ينصب على
المدح او الذم او الترجم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافه عطف بيان لان
فيه شرحاً وبياناً كالوصف * قوله (الثالث ما ضمير عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسطه عليه هو
او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت وآهنت ولا يست (انما)

٢ (قوله لنا يوم وللكروان يوم
تطير البائسات) اى الكروان
والتأنيث باعتبار قصد الا
فراد من الجنس والبائسات
نصب على الاختصاص يقال
بئس الرجل ياأس بؤسا
اشدت حاجته ٣ لفظة مامر
فوعة ينصب اى اسم وشئ
مرفوع يشبه ٤ (قوله لى
الله) لى الله اى فبحه ولعنه
اى ابعده ٥ (قوله هارشت
فازبأرت) الهراش والمهراشة
بالكلاب تحريش بعضها على
بعض وازبأرت الكلاب
تفتت وازبأر الشعر انتفش
٦ (قوله وقال اقارع) الا
قارع الشداد والقارعة
الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضممار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير
الناصب ليفسره فظاهر الفعل يغني عن تفسيره فتحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو
قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل (وهذا
عند الكسائي والقراء ليس مما ناصبه مضمير بل الناصب لهذا الاسم عندهما اللفظ الفعل
المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت
عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما غيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل
فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه
فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسدجاوزت وفي عمرا ضربت اخاه لسده
مسداهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمير ناصب عندهما (وانما جاز عندهما ان يعمل
الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير
في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيده
ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل
مثلا كيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل
وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولو قيل على مذهبهما
ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب
المقدم لكان قولنا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت
به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا الاخاء في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف
من زيدا اي متعلق زيد بضررت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت
عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا
في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد بقولك عمرو واخاه فانه ملابس زيد
بكونه ملقيا هو واخوه وان كانت الملابس في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب
البصريين ايضا (واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده
قياسا على المرفوع في نحو ﴿ان امرء هلك﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع
في مثله مبتدأ لافاعل كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع
امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل
باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيد ابوك
ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام
الذي بعده نحو زيد عمرو ضربته وزيدا انت ضارب (قوله او شبهه) ليشمل نحو زيدا
انا ضارب اوانا محبوس عليه ويعنى بشبهه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر
فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب
المصدر لا يقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا
لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخته

قوله اخاه ليس في نسخته

٨ قوله (الا يرى الى قولهم

زيدا مررت به وزيدا

ضربت غلامه آه) قيل عليه

ان لم تقدر عاملا في زيدا

يلزم دخول العامل الاول في

البذل وهو غير سائق وان

قدرت عاملا فيه فقد حصل

المطلوب اذا المقصود تقدير

ناصب ويطردهذا في جميع

المثل

قوله (ولو كان الضمير راجعا

الى المنصوب المقدم لم يجز

ليس في نسخته

٩ قوله (لان الفعل باتفاق من

جميع النحاة لا يرفع ما قبله)

قيل فيه نظر

فسر الرفع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته (ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد اهند ضاربها او بعده نحو زيد انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيد اضاربه العمران وما زيد اضاربه البكران والالم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفاظه ولا محلا فلا يجوز زيد اضاربه العمران كما يجوز زيد اضاربه العمران (قوله مشتغل عنه بضميره) اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي ان الم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيد اضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيدا قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلب عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فعني مشتغل عنه بضميره اي لو سلب عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيد اضربت غلامه ومنه نحو زيد اضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيد اضربت رجلا يحبه وزيدا اضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله * فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه * صحاح مال ٢ طالعات بمحرم * مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تنه المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد اضربه او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الاترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحتراز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لو سلب عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليسك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربه وكذا العرض نحو زيد لا تضربه وحروف التخصيص نحو زيد هلا ضربته او الا اولولا او لوما وكذا الالتمنى نحو هندا لا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يخطاها قال * قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * يروى برفع كله

٢ قوله (طالعات بمحرم)
المحرم بكسر الراء منقطع
انف الجبل والجمع المحارم

٣ قوله (لو سلب عليه هو
او مناسبه لنصبه) وانما
جهما لان حاصلهما واحد
كامر

ونصبه اما ان فقل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيد ا ضرب
واما لم فلا متزاجها بالفعل بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت بجزءه واما لا فكثرته في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجع نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند مجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه
(ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربه يضربك وزيد لو ضربه يضربك
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب
البصريين على ما يجي في باب) واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيد ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيد ان
تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه
او ايكم يضربها) واحترزه ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله
بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيدهاته وكذا الصلة
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد
رجل يضربه موفق وانما لم تعمل فيهما كراهة لوقوع معمول حيث لا يمكن
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام
وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيته كذا وذلك لما ذكرنا
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجمتان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل
فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على
معموله (وكذا احترزه عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الالرفع على الابتداء
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجوز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحوز يدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
 للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان
 لا يكون الخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا
 (ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز يدا اعطيته على ان
 الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول
 في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
 كما يحكي في بابه جاز نحوز يدا ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحوز يدا ظن
 منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة
 المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيدته وما ضرب يدا الاعروفا لا احتياج الى تقدم
 المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكيتين قبل (واما اذا كان كل
 واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيد الم يضرب الا هو وفي
 المفعول ياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه
 ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت يجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله
 لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند
 ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز ايقاع الفعل
 المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب
 اى ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كأنك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع الفراء
 المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام
 هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام
 هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير
 في ضرب غلامه زيدا (والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا للفاعل
 وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام
 هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار
 الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز
 احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
 لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيد
 سيدة وضرب زيد سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر
 (وكذا يحتز بقوله مشغل عنه وبقوله لوسلط عليه لنصبه عابعد واو العطف وقائه
 وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان مابعد هذه
 الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان مابعداها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع
 معمول مابعداها قبلها اذ انعكس الامر اذن اى يكون شيء مما قبلها من ذويل مابعداها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسيح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجئ في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لاشروطها
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم
الجزء للشرط كما يجئ تحقيقه في الظروف المبنية وامانحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية
وجازع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي تذكره في حروف
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء
السببية الواقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾
كما يجئ في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى
﴿ فليذ وقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذ وقوه وبمعنى
اما هذا فليذ وقوه وبمعنى هذا جيم فليذ وقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جلته وذيله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يحزن نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلب
عليه هو او مناسبة لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اغنى بضميره
او متعلقه لنصبه فاصح هو او مناسبة للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة
كلامهم) فان قيل اشترط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرامفسرا بالظاهر ويؤدى
الى صحة مذهب الكسائي والقراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر
العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب في اطرافه في مفسر عامل الرفع في
نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل
غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا
ففي نحو زيد هل ضربه وهلاضربه للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ ولو ذات سوار لطمتني *

فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبرا لمبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢ ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام المالم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لان الما لم يضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمى (واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان يرفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فبقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لاسنيين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود طرفا نحو اليوم زيد ضربته فاختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل (وقال الاخفش في انت زيد ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادى بناء على ان الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجويز ارتقاء زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الافعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب فقديكون شبه فعل لانه قد يفسره بالضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيد انا ضاربه (قوله او مناسبة لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعنى او مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيد مررت به وايضا نحو زيد اضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطالب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جرن نحو زيد امررت به قال الله تعالى ﴿فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقة وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيد ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جران يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيد اضربت غلامه زيد اضربت اى غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما اورفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى
 ازيد ضرب عمرا ضربه (والاخفش يحو زار تفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد
 وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا
 ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه
 والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود
 قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحواً الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت
 محبوس عليه وقد يكتشفه اسمان نحواً اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربه اى اهنت زيدا
 ضربه اخاه ضربه وازيدا اخاه غلامه ضربه اى لابتست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
 ضربه (قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون
 المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر دالا على
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحسبت عليه وهذا الثانى على
 ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك
 الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باحيك او فى
 اى شىء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل
 الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقد رذل المعنى وذلك نحو زيدا
 ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل
 هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت
 عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
 بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا
 اضمرت معنى لابتست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او متعلق بضمير اى متعلق
 كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر
 عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كفى ان زيد قام وان زيدا
 ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وان زيدا مررت
 به فلك ان تضرع فعل الملا بسة مطلقا اى ان لو بس زيد وان لابتست زيدا وكذا
 فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابتسته
 واما ان قلت ان الخوان اكل عليه اللحم فانك تضرع لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني
 للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد
 (ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك
 اللازم اضمرت كفى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان
 يقدر ما هو) هذا كلام
 جيد متين لكن عبارة المص
 فى شرحه هكذا وهذا
 المقدر ان يمكن تقديره مثل
 الفعل المذكور كان اولى
 مثل زيدا ضربه وان لم
 يمكن فقناه مع معموله الخاص
 وان لم يمكن فقناه مع معموله
 العام فقد جعل معناه مع
 معموله الخاص مقدم او ذلك
 عكس ما ذكره الشارح
 وقد فسرت عبارة المص بان
 الجاوزة معنى مررت مع
 معموله الخاص كمررت بك
 ومررت بزيد وان الاهانة
 معنى الضرب مع معموله
 العام كضربت النصارى
 لان ضرب المتكلم لجميع
 النصارى غير متصور

زيد والافعل الملابس كما ذكرنا في الخوان اكل عليه وأ الخوان اكلت عليه وان كان
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابس ه مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف
الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو بس زيد
وان لابت زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك
ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك
الاسم المذكور فنقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي
عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابس ههنا كما تقدم في مثل
مذهب الكسائي (والتفصيل اولى من اضمار الملابس مطلقا لانه يتعذر اضمارها
للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد
متعديا مع المضاف المذكور فنقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه
ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت
بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابس نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا
اكلت على خوانه اي ان لو بس زيد اكل على خوانه وان لابت زيدا اكلت
على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار
نحو اليوم زيدا ضربته وأ بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل
في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر
مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا ضربه
فلاشكال (وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا ضمرت فعل الملابس كما في ان اللحم الخوان
اكل عليه ان لابس اللحم الخوان * قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا المفاجأة) حال الاسم المحدود لا بعد
واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه
ولم يذ كر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبت ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
مشتغلا بمجروره تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به
زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكما يجيء * ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان
الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل

ه قوله (مطلقا آه) اي
سواء كان هناك فعل متعد
بنفسه بمعنى ذلك الفعل
الذي عمل في الضمير بواسطة
حرف الجر اولا وحاصله
ترك التصيل الذي اشار
اليه بقوله ولك ان تفصل

كان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه للرفع وخلاف
 الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر
 فلا يدخله لانه لا يكون الابجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسلط عليه والمعنى
 يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها
 النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد
 مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد
 قرائن النصب التي سندكرها على ما اشرنا اليه (وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير
 لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي
 عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمروا على ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما
 اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى
 عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب
 وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا اما اذا المفاجأة اما ما قبحا مع ثلاث قرائن للنصب
 هي مع احديها مغلوطة ومع الاخر بين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخران عطف
 الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا للجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن
 النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية
 كما يجئ اما اما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب
 في مثلها بغيرها انما كان لمرعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين
 نحو قام زيد وعمر اكرمه او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد
 اكرمه في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمر فقط
 اكرمه واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي
 يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
 لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة
 الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله
 تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين
 انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
 الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ القى الصحيفة كي يخفف رحله ﴾
 والازاد حتى نعله القاهها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست
 متمحضة للاستيناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها
 اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع
 الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فامامع الثلاثة فهي مغلوبة
نحو اما زيدا فاكرمه واما بكر ا فلا تضربه واما عمرا فرجه الله تعالى وانما صارت مغلوبة
لان وقوع هذه الاشياء خبرا للبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية
اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف
الاستفهام والعرض والتحضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ فلم يمكن
جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد
هل ضربته وعمرو ا لا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لما اقتضت
الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها الا بتأويل بعيد
مخرج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه
فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرا بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى
الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته
وزيد ليتك قتله ولا يجب في خبر المبتدأ احتمال الصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما
ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن
النصب كاذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقى التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب
واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا
المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان
يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النجاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي
غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا
بكر يضربه عمرو (٦) وفيما قالوا نظرو ذلك انهم اتفقوا على انها لا تجيء بعدها الا الاسمية
فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد
العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها
في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضع يجب
رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو ا اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء
على الاجماع المذكور * قوله (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند
خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها
النصب في الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا
اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها
فعلين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما
في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لوجوده

٦ قوله (وفيما قالوا نظر
وذلك لانهم) في بعض
الحواشي ان المناظرة التي
جرت بين سيويو والكسائي
في فاذا هو هي او اياها تدل
على الخلاف وسيتضح
الحال في مباحث الظروف
المنية ٢ وبعد حرف
الاستفهام وحرف النفي كذا
في المقررة ٣ اذهى مواقع
الفعل نسخته

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيديويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤) قوله (وبعد حرف النفي) هي لاوما وان نحو قوله ٥ فلاحسبا فخرت به تيم ٦ ولاجدا اذا ازدحم الحدود ٧ وكذا ما زيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلأؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذهى عاملة في المضارع ٦ ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولان بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يحزمها للفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جواز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى ﴿فانها لا تعمى الابصار﴾ قوله (وحرف الاستفهام) علة اوليته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به (قال سيديويه ليس جواز الرفع في الهمزة بكوازه في نحو قام زيد وعمر وكلته يعنى ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيديويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية ٨ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الاعلى فيج نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقع دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيد ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيد ضربته والنصب ههنا احسن القبحين (وقد مر الخلاف بين سيديويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيدا ضربته (والاسماء التضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقع نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية
٥ قوله (ولاحسبا آه) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدى اى لم تذكر لهم حسبا فتفخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر
٦ قوله (ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل آه) العمل في هذه الافعال اظهر لانها تكرر للقدر

٢ قوله (اذ الخضم ابزى مائل الرأس انكب) اوله * فهلا اعدوني ١٧٤ * لمثل تعاقدوا * البرأخروج الصدر

ودخول الظهر يقال رجل
ابزى وامرأة بزواء والنكب
داء يأخذ الابل في مناكبها
فتطلع منه وتمشي منحرفا
يقال نكب البعير فهو انكب
قال العديس لا يكون النكب
الا في الكتف قال الشاعر
اذ الخضم آه وهو من صفات
المتناول الخابر

٣ قوله (ان منفس) المنفس
المال الكثير يقال لفلان منفس
ونفيس اى مال كثير وقد
لامت امرأة النمر للتمر جزعا
من الفقر على اتلاف ماله
فقال لها لا تجزعى لاهلاكى
نفيس المال فاني كفيل
باخلافه بعد التلف واذا
هلكت فاجزعى اذ لا خلف
لك منى

٤ قوله (اما اذا كسعت)
الكسع ان تضرب مؤخر
الانسان بسدك او بصدر
قدمك

٥ قوله (قال فعنى واغل)
الواغل الداخل بين الشاربين
من غير ان يدعى

٦ قوله (وقال صعدة نابتة)
الصعدة القناة المستوية تثبت
كذلك لا تحتاج الى تقيف
والخائر مجتمع الماء يصف
الشاعر امرأة تشبه قدحا
بالصعدة وهى الرمح المستوية

ضربته اقبح القبحين كاذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ
فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا
وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة (قوله واذا الشرطية)
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله * ٢ اذ الخضم ابزى مائل الرأس
انكب * ونقل عن سيديويه والاختفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها
لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة
نحو * اذا السماء انشقت * اى اذا انشقت السماء (ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية
فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا
الشرطية يعنى على مذهب سيديويه والاختفش وانما اختار ابعدها بالفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها كالفعل المبرد لانها ليست عريضة في الشرط
كان ولو ولاظاهرة في تضمن معناه كن ومتى على مايجب في الظروف المبنية (واما على
مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز
في جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر
الذى هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرا في يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد
قتلته (وروى الكوفيون * لا تجزعى ٣ ان منفس اهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك
فاجزعى * اى ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
في بيت ذى الرمة * اذا ابن ابى موسى بلال بلغته * فقام بفاس بين وصليك جازر
* على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر
في الرفع والنصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على المجازاة في المكان كذا
في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاعلمه (ولكن استعمالها استعملت كلمات الشرط اقل
من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد
جالس ٤ اما اذا كسعت بنحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط
نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال * فتى ٥ واغل يزهرهم
يجوه * ويعطف عليه كاس الساقى * وقال * ٦ صعدة نابتة في حابر * انما الريح تميلها
تمل * فلواضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا ترزه يزرك فالنصب واجب لوجوب
تقدير الفعل بعدها (قوله وفي الامر والنهى) قد تقدم ذلك بعلمه (قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تجربان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرايك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكك اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من
مماليكك بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبراله وقولك بعشرين

(متعلقا)

متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشترته من المالك فهو
بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مالىكى اعم من
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات والمبتدأ
على الثانى لا يقع الاعلى من اشترته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشترى لك
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود
والرفع محتمل له ولغيره (والمثال الذى اورده المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله
تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتثنية وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل
مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك
ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحدا لفظا
كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل ارأيت احدا او ايهم او غلام ايهم رأيت فتقول زيد ارأيت واما كان النصب
اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا
يضربانه لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية (واختار الكسائى النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا * قوله (ويستوى
الامر ان فى مثل زيد قام وعمر اكرمه) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز
النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية
التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليقاسبا فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع
اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية
منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمر وكلته مثال اورده سيويه) واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

٢ قوله (وعلى ان خلقناه
صفة) لقائل ان يقول اذا
جعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق متصف
بانه مخلوقا كائن بقدر
وعلى هذا لا يمنع نظرا
الى هذا المعنى ان يكون
هناك مخلوقات غير متصفة
بتلك الصفة فلا يندرج تحت
الحكم واما اذا جعلناه خبرا
او نصبنا كل شئ فلا مجال
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس
المعنى المفهوم من الكلام
فقد اختلف المعنيان قطعا
ولانجده نفعان كل مخلوق
متصف بتلك الصفة فى
الواقع لانه انما يفهم من
خارج الكلام ولا شك ان
المقصود ذلك المعنى الذى
لا احتمال فيه فالمثال مطابق
اذا دقق النظر فيه

المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كنه ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد قلت عمرا لم يحز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل (واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كنه في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكنت سيبويه عن هذا اعتقادا على علم السامع انه لا بد للمخبر اذا كان جملة من ضمير فتصحح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها (ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات (واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يحز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه (واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول (والجواب ما قال السيرا في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير (وجوز ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل وابما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجئ في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري جاره * قوله (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته (حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما (قوله وحرف التحضيض) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المحففة قد تكون للتحضيض كما يجئ في قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * التقدير الاتروني اي هلا تروني (وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينهما وبين معمولها اتفاقا لافي الضرورة

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمي المقنعا) الباب الناقة المسنة والجمع النيب النيب الضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده والكمي الشجاع التكمي في سلاحه لانه كمي نفسه اى سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كثر في الشرط وجميع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

الاتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمي المقنعا * اى لولا تعدون (وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالطين ﴾ ولا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتثنية معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص بحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال ٣ كالا لعرض على ما يحىء الكلام عليه في اسم لانفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والازيدا تضربه في العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتقلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل اوشبهه فيما قبله لا يكون الا بالنصب كما ذكرنا (وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه ويقول بضميره اذا لمعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه يجوز ان السراج والسير في مثل هذا المبنى للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر على الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذا الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه في الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتتوى في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتتوى في ان زيدا ضربته او ضرب عليه الضلالة او ضربت غلامه او حرق على غلامه الضلالة ناصيا * قوله (وكذا ﴿ كل شئ فعلوه في الزبر ﴾ اى ليس من

الاختصاص والغلبة في الافعال والاشتراك بين القيلين والاختصاص بالاسماء امور موقوفة على السماع لا طريق للقياس فيها ولا علة مخصصة لكل واحد منها بما اختص هذا وقد جاء حرف التخصيص قبل الاسمية شاذا قال * ونيت ليلي ارسلت بشقاعة الى فهلا نفس ليلي شقيعها * واما حرفا الشرط فان خلاف في لو قد مضى في باب المتسدا واما ان فاكثر البصريين على انه لا يدخل الا في فعل ظاهرا ومقدر م ونقل عن الاخفش جواز ارتقاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا ومن الحروف اللازم دخولها على الافعال الا لعرض فيجب النصب بعدها نحو الازيدا تكرمهم على ما يحىء الكلام فيه في اسم لانفي الجنس نسخة

م قوله (ونقل عن الاخفش) قد تقدم الإشارة الى قول الاخفش في بحث

حذف الفعل (ش) في قوله وان (١٢) احد من المشركين (ل) استجارك (قوله في الزبر) الزبر جمع زبور وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لانم

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالونصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ بصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اى في صحف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيا الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة * قوله (ونحو الزانية والزاني فاجلدوا) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيبويه (والاختار النصب) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمله النهاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يجيى في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في ﴿ وربك فكبر واما اليتم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فمابعدھا لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب القراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا لاسيية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا (قوله والا فاختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكور ان المبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقريئة الطلب التى هي اقوى قرأته وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه ٦ (واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الفاعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الاياه ان يضرب زيد لم يضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر (وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتقضى نفي الفعل المقدر كما تنقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا لا ترى ان قام زيد في

٢ التقدير فعلوا كل شئ
في الزبر من الاوامر
والنواهي وليس الامر
كذلك فليس من هذا الباب
٦ هذا آخر شرح ما ذكره
المصنف

مثالنا يوافق في المعنى لم يقيم الـاهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الـاياه
 (فاذا تقرر هذا قلنا قديكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
 وقديكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعاً ونصباً وقديكون فيه متعلقان
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور
 او اضمار ناصب مثله ان زيداً لم يعطك اياه الـاهو فان نصبته اعتباراً باياه قدرت هكذا
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الـاهو وان
 رفعت اعتباراً بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الـاهو لان المشتغل به اذن
 بعد الافلاب من تقدير موجب كما تقدم (وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال
 اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلاً والاخر منفصلاً فالاعتبار بالتصل يعنى
 ان كان مرفوعاً اضمر الـرافع وان كان منصوباً اضمر الناصب فالاول نحو ان زيداً اعطاك
 اياه وياه راجع الى زيد وجازكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
 منفصلاً وكذا ان زيد لم يضرب الـاياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب
 زيد لم يضرب الـاياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه
 والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقدينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول
 في نحو زيداً ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو
 زيداً ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الـاياه لكان التقدير
 ضرب زيدا وبالتسليط زيداً ضرب ولا يجوز ان (والثاني اى الذى المتصل فيه منصوب
 نحو ان زيداً لم يضربه الـاهو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الـاهو ولو اعتبرت المنفصل
 لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم
 امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحقه به
 كعدمته وفقدته والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك
 الا في افعال القلوب كما يجيى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهراً وجب رفعه
 اعتباراً بالضمير المرفوع نحو ان زيداً علمه قائماً اى ان علم زيد علمه قائماً اذ لو نصبته لكان
 التقدير ان علم زيداً علمه قائماً فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز
 لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيداً علم قائماً فكيف مع تأخره عن
 الضمير ولكان بالتسليط ان زيداً علم قائماً ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور
 ضميراً راجعاً الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتباراً بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك
 بعد جرى ذكر زيدان اياه علمه قائماً اى ان علمه علمه قائماً اتصل الضمير المنفصل لما ظهر
 عامله وبالتسليط ان اياه علم قائماً ويجوز ان هو علمه قائماً اى ان علمه علمه قائماً باستتار الضمير
 لما ظهر العامل (واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو ان زيداً
 ضرب غلامه وان زيداً ضربه غلامه او ان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه
 فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيداً ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله ان لابس زيد) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلفة كما ذكره ولا يصح ان يقدر لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين) يعنى في مسألة كون الضمير المخالف للمعلق ١٨٠ مرفوعا وقدين الحال في صور الاتصال

اعتبارا بمعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اى غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد بضرب ولا يجوز (٣) واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيدا لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذف الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليقى معنى يحجب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو وعلى تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو (واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب * قوله (الرابع) التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف (الطريق الطريق) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعده مقدرا واما لفظ المحذر

اعنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا مر بغلامه فانه يتعين الرفع اى ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اى متعلق زيد و الضمير لزيد على التقديرين (وفي مسألة كون الضمير المخالف للمعلق في الاعراب منصوبا كافي قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر به غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه و الضمير المتصل لزيد لانه يلزم

كون الفاعل مفسرا

(منه)

للمفعول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في الطالب دون حواله بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولا لبعده مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا بمابعده) مفعول له
و العامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا بمابعده ذلك المعمول
كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السجاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي تحيته ولو قال بتقدير نخ او بعد
كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففي عطفه
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم
المنصوبات الاترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضره فاعله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا (وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كافي نحو جاءني زيد
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين مابعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدولك
فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء
في حروف العطف (قال سيويه في قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾
لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان تقول كل محذور معمول لحذر
او بعد او شبههما مذكور بعده ماهو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة
يجب اضممار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعده فيدخل في الاول نحو اياك والاسد
واياى والشر وما ز رأسك والسيوف فالحذر اذن اما ظاهر او مضمرة والظاهر لا يجيء
الامضا فاما الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الامخاطب و قد يجيء متكهما كما مر
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم
اذ ابلغ الرجل الستين فايه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا
وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر و سيويه يقدر نحو اياى والشر
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذير التحذير قال الخليل بعضهم يقول له اياك
فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كأنه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيويه يقدر
في نحو اياى والشر حذر خطابا كافي اياك وقول سيويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كافي اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه للجماعة ﴿ اياى ٢ وان
يحذف احذركم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اي
لا بعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه
واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك
نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكهما
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد واسد
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احذركم
الارنب بالعصا وليذك لكم
الاسل والرماح) حذفه
بالعصا اي رميته بها والاسل
شجر ويقال كل شجر له
شوك فشوكه اسل ويسمى
الرماح اسلا

﴿ دكت الارض دكادكا ﴾ ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولانا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجتمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يحى في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نوح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضربت الاياك وماضربت الاياى (فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ماضربت الاياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدراى ماضربت احدا الاياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت فى اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافى بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف فى شرح الفصل عند قول جار الله الله اجد فعنى اياى ضربت ضربت الاياى واياك نعبد اى مانعبد الاياك وانما وجب الحذف فى الاول والثانى لان القصد كما قلنا فى النداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف فى اياك والاسد فى المكرر وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد ونحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانت قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا والمعنى اياك بعد وبعد الاسد * قوله (وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولاهما فالذى بغير ان نحو اياك

والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف وامام من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد تنفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فمما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها فى محل نصب عند سيبويه نحو الله لا فعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخير اى بغى له (وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتواك لحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر
 * فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * فاما لضرورة الشعر واما لان
 اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع * وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضممار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله * اخاك اخاك ان من لا اخاله * كساع ٣ الى الهيماء بغير سلاح * والذي مع العطف نحو شانك والحق وتنفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعللة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك (وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كاهناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع * قوله (المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل المذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله فعل المذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (واحترز بقوله المذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكسك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فليكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما يتنصب

٣ قوله (الى الهيماء آه الهيماء الحرب يمد ويقصر

٢ قوله (ولاخلاف آه) في بعض النسخ هكذا ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان مائتة آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ﴿ ١٨٤ ﴾ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المعينة من

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنسوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور ﴿ قوله ﴾ (وشرط نصبه تقديره في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرتة وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقديره في والمبهم من الزمان هو الذى لاحدله يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقول هو النكرة وليس بشئ لان نحو جاست خلفك واما مك منتصب بلاخلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ٢ ولاخلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحدة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه (وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في سماء فالمكان المسووح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصرف فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن سماء (وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في سماء كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤) وينبغي ان يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها (وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن معنى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا او الثانى لا ينتصب على

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان مائتة آه لاجل اضافته الى شئ خارج عن سماء فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحدة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالليل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيان المبهم والمعدود على ما قال الجزولى آه نسخه

٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولى ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول مقتضى ما حده

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار (الظرفية) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيبويه نسخة

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كانظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والا كل ومقام النصر والقطع اولم يعم نحو المجلس والمقعد نسخته ٥ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولي نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقاتلت مكان القتال دون النسخة الاخرى

٦ (قوله ورمت بالسهم) رمت الشيء من يدي اى القبيته فارتمى ورمت بالسهم رميا ورمية

٧ فان الخلف يصير قداما كالمستقبل يصير ماضيا وكذا العدود يتغير بتغير القياس المساحى واما اسم المكان المشتق من حدث بمعنى الاستقرار فانما انتصب على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فضعونه مثل هذا المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم مكان فالمكان في مثله مدلول عليه بشيئين بخلاف نحو المضرب والمقتل والمنصرفان مضمونها اعنى الضرب والقتل والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو لا يشعر بالظرفية فيه (وانما لم ينتصب مثل

هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار نسخته ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال

مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسدده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقت مشناه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورمت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتتكم منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية تم قالوا جل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانصب انتصابها لمشابتها للجهات فى الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ايهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولا ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء الاكثر ان تحمل المقادير المسوحة على الجهات الست لمشابتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب فى مداوله وفى غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالة عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلاثة (٨ واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فضعونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار نسخته ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

٢ ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل متعددا اليه ١٨٦ اما مشتقا من الحدث الواقع فيه

نحو قاتلت مكان القتال
او مشتقا من مصدر بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه
ومثله لفظ الموضع والمقام
وكذا نحو المقعد والمجلس
والثوى كما مر آ ٣ نسخة
٣ هذه النسخة موافقة للنسخة
الاولى التي اولها من الحدث
الواقع فيه سواء عم هذا
الضرب آ سيد
٤ (قوله فلا يغنيكم قناو
عوارضا ولا قبلن الخيل لابة
ضرغد) العوارض بضم
العين جبل بلاد طى عليه قبر
حاتم وقني ايضا جبل ضرغد
ايضا جبل ويقال مقبرة
فيصرف على الاول ولا
يصرف على الثاني واللاية
الحرّة والخيل الفرسان
والخيول ايضا يقال اقبلته
الشيء اى جعلته يلى قبائلته
يقال اقبلنا الرماح نحو القوم
واقبلت الابل افواه الوادى
٥ (قوله لدن بهز الكف
يعسل منه) رخ لدن
ورماح لدن عسل الذئب
يعسل عسلا وعسلانا
وهو الحبيب وعسل
الريح عسلانا اذا اهتز
واضطرب والريح عسال
٦ (قوله ومنزلة الشغاف)
الشفاف غلاف القلب وهو
جلدة دونه كاللحجاب

المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة
منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة
الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كالיום والليلة والشهر والسنة وكذا
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل
لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسرته (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا
لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى
الاستقرار (قوله وما بعد دخلت *) اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على
الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى في معناها
في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه (وقال الجرمي
دخلت متعديا فابعد مفعول به لامفعول فيه) والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة
بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل
في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى * وسكنتم
في مساكن الذين ظلموا انفسهم * وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على
الدخول والفعل في مصادر لازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برحمان
كونه لازما فن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على
الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله * ٤ فلا يغنيكم قناو عوارضا *
ولا قبلن الخيل لابة ضرغد * اى في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله *
٥ لدن بهز الكيف يعسل منه * فيه كما عسل الطريق الثعلب * ويكثر حذف
في وان كان شاذ من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق
بالقياسي نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ٦ ومنزلة الشغاف
* ولا بأس ان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا
استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجاوز ٧ وكذا اذا
قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما مكن كما تقول شهرا
في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يع جميع ايامه والثاني جميع ليله (والذي يصلح
جوابا متى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان
كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان
ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة
 في جواب متى سرتهم وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
 ان لم يكن صالحا للتبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
 ٨ في الاصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود
 غير المختص كثلة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر
 الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الاجواب
 لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾
 اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين
 فيقعان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالبحر وصفر الى اخرها اذا لم يضاف
 اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار واللا بد اي يكون جوابا لكم لا غير
 قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانت قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا
 قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضيفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة
 وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها
 ونعمت والافاي فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قبل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا
 ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمنع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول
 من رمضان على ما ذكرنا * ولندكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي
 الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا
 بتقدير في او مجرورا بمن وقد ينجر من بالي وحتى ايضا وينجر ابن بالي ايضا مع عدم
 تصر فهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت
 من قبلك ومن بعدك * من بيننا وبينك حجاب * واما نحو جئت من عندك
 * وهبلى من لدنك * فلا بداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم
 انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على
 تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كايحيى في المركبات
 وقد يحيى حيث واذ متصرفين نحو * الله اعلم حيث يجعل رسالته * وقوله تعالى
 ﴿ بعد اذا نزلت ﴾ ٨ ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم
 وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمان وذات العويم وذات صباح وذات مساء
 وذات صبح وذات غروب فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس
 عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة ختم وهم
 يصر فونها قال شاعرهم * عزم على اقامة ذي صباح * لامر ما يسود من
 يسود * واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كايحيى في باب الظروف
 المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يحيى في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته
 يحيى في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل
 مسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك
 الفعل مما يختص ببعض
 اوقات الزمان دون بعض
 ٨ وليس كل ما يصلح
 جوابا لمتى يصلح جوابا
 لكم كالمختص غير المعدود
 فاصلح لهما وهو المختص
 المعدود اذا كان جوابا
 لكم استغفره الفعل وليس
 ايضا كل ما يصلح جوابا
 لكم يصلح جوابا لمتى
 كالمعدود الذي لا يختص
 نحو ثلاثة ايام وشهر او سنة
 آه نسخته

٨ ومنه من المعربة
 بعيدات نسخته

زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع
 ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوه وبكر
 ٩ وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد
 غدوة يومك وبكرته وضحاؤه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها
 تقول سير عليه ليلاً ونهاراً اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضاً
 علين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فتكونان اذن متصرفين
 والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلية
 وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة
 لازماً للطريقة واحدة اعني الظرفية تنبئها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة
 صارت معرفة فلا بد فيها امان العلية وامان اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات
 فتعينت بمجرد عناية المتكلم لآلة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاماً ان عتمة
 وعشية وضحوه من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاماً
 لم تصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن
 اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنتها
 لبنت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ
 الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذ لم يكن مضافاً للمعرفة بلام العهد سواء كان
 علماً او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ بلى
 وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعاً من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية
 فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السيين (وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام
 فهو عنده مبنى كاس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة
 من ضحى وبكره ومساء وصباحاً ونهاراً وليلاً معينة فانها منونة اتفاقاً الا ما زعم
 الجوهرى ان ضحى معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما حجتهم اما غدوة وبكرة
 فهما وان كانتا معينتين مع العلية الا ان تلك العلية هي الجنسية كما في اسامة ونذكر
 في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يجي بعيد حتى اتيتك اليوم
 غدوة وبكرة منونين (والحق عبدالقاهر عتمة وضحوه معينتين بسحر في منع الصرف
 لاعن سماع والاولى منه اذ لم تسمع الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
 المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلية والمقدرة كسحر عند
 الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين
 جاز تنوينهما كما في ضحوه نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه
 سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور
 فيها ترك التنوين مع التعيين كما كانت كذلك علين للجنس كما يجي فيقدر العلية فيها
 كما في سحر فالتقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون
 علية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مسند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر
 قبيل الصبح تقول لقبته
 سحر يا هذا اذا اردت به
 سحر ليلتك لم تصرفه
 لانه معدول عن المعروف
 باللام وهو معرفة تقول
 سر على فرسك سحر
 يافنى فلا ترفعه لانه ظرف
 غير متمكن وان اردت به
 سحر لا بعينه صرفته
 والحجرة بالضم السحر
 الاعلى

٩ قوله (وسحير) تقول
 سر على فرسك سحيرا
 وانما ترفعه لان التصغير
 لم يدخله في الظروف
 المتمكنة كما دخله في الاسماء
 المتصرفة

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغذية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها
 فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذالم
 تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد
 فيها من اللام او الاضافة تقول رأيت عند السحر الاعلى ولا تقول عند "سحر
 الاعلى" (واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة
 غير متصرفين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول
 في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام
 غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت
 لقيت واحدا من الجنس غير معين وقديحي* الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام
 وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذالم يقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال الله
 تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة
 فهما منوتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاعلى الاكثر في اعلام
 الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالفة وجيئل فهي
 مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل
 وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا
 في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشى (قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة
 وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف
 الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكى
 ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته النينة بعد الفينة اي الحين بعد
 الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته النينة في الندرى اي في النادرة (وذكر
 سيويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس
 وردم المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافي حكاية سيويه لا ترد وسحر
 غير منصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف
 المكانية ما هو عام التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين وبين بلا اضافة
 ٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع
 البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا
 التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف
 وكذا لفظ بين اذالم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فتادرة
 التصرف قال الفرزدق * ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا * ووسط تحريك السين
 متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة
 وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها
 فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ
 دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحوال وحوالى
 وحول آه) يقال قدعوا
 حوله وحواله واحواله
 وحوليه وحواليه ولا
 تقل حواليه بالكسر
 ٣ قوله (صلاة ورس
 وسطها قد تغلقا)
 الصلاة الفهر وكذلك
 الصلاة قال امرئ القيس
 مذاك عروس اوصلاية
 حنظل فاضاف الى
 الحنظل لانه يفلق بها اذا
 يبس الفهر وهو حجر
 يلاء الكف يسحق عليه
 الطيب والورس نبت
 اصفر بالين تتخذ منه الغمرة
 فلقته فانفلق وتلقى اي
 شققته فانشق

﴿ ألتخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ إذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطب
الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كأنهم قدماه فى المكان تعالى الله عند ومما يلزمها
الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ الاقالت الخنساء يوم لقيتها ﴾
اراك ٤ حديثا نعم البال افرعا ﴿ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظى مليا وقريبا خاصة
التصرف نحو قولك سير على الفرس منى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير
سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختيار
نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم
تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسمى ﴿ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة
الكلام نحو انتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحيتين اى مثل زمان جزر جزورين
ومثل زمان ترويحيتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على
حذف المضاف وعندنا على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك
لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما
بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم
الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكروهم بايام الله ﴾ اى بوقايعة
وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم
ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ افطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا
حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو
مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لايتك السمر والقمراى مدة طلوع القمر
ومنه قوله ﴿ ٣ باكرت حاجتها ٤ الدجاج بسحرة ﴾ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت
بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور (قال النحاة قد توسع فى الظرف المتصرف فيحمل مفعولا
به فحينئذ يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه
المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ﴿
ياسارق البيلة اهل الدار ﴾ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعافيه وغير متوسع فيه سواء
ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لايتوسع فى طرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق
بالمعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيه زيدا درهما قال لان التعدى الى ثلاثة محصور
فلايزاد عليه وجوزة الاكثرون واما التوسع فى طرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا
الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناتعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا
فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع
الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة
كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة
حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه
الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا
الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثا نعم البال
افرعا) الافرع كثير شعر
الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه)
غلوت بالسهم غلوا اذا
رمىته اقصى ما يقدر
عليه وابعد

٢ قوله لا اتيك السمر
والقمر (يقال لا افعله
السمر والقمر اى ما دام
الناس يسمرون فى ليلة
قراء

٣ قوله (باكرت حاجتها
الدجاج بسحرة) آخره
لاعل منها حين هب نيا مها
﴿ الشعر للبيد بن ربيعة
العامري والضمير للخمير
والعلل الشرب الثانى
يقال صله وعل بنفسه
يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة
والمعنى بادرت بشربها
صباح الديكة وتلك
الشربة الجاشرية
وهى من قولهم جشر
الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا نقول في مررت بزيد وقت
الى عمر ومررت زيدا وقت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واما قول
المصنف في نحو يوم الجمعة صتمه ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون
الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف
اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه
والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا به (قلنا على
ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر
بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم
اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرح به ليدل على
كونه مفعولا به (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون
غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كالك يوم
الدين) كما يجيء واطضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى
اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا ينزع الخافض
كقوله * باكرت حاجتها الدجاج بحمرة * اي حاجتي اليها فهي في الحقيقة بمعنى
اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملازمة نحو كوكب الخرقاء
ه وقيل اللفظ وليس بمعنى في كاذب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة * قوله
(وينتصب بعامل مضموع على شريطة التفسير) اعلم ان انتصابه بعامل مضموع اما ان
يكون بعامل جائز الاظهار او بمنتهى كافي المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم
حينئذ الا ان اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كافي المنصوب على شريطة التفسير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه اولاتسرفيه ومثال ليس
المفسر بالصفة كل يوم صتمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه * قوله
(المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا
خلافا للزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اي مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر
كما ذكرنا في المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل
التأديب اعجبني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول
فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت

ه (قوله وقيل اللفظ)
اللفظ موضع قريب من
الكوفة

وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له
 ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده
 عليه كما في قعدت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود
 الفعل كما في قعدت جينا أو تأخر عنه كما في جئتكم اصلا حالكا وذلك لان الغرض المتأخر
 وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كاهو مذكور في
 مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له
 هو العلة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته
 تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرده في نحو قعدت جينا وجعل
 المفعول له علة لمضمون عامله يطرده لان التأديب علة حاملة على الضرب وللفعل المفعول له
 يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المفعول نحو ففعلت
 هذا هذه العلة (قوله خلافا للزجاج) مذهبه ان ما يسمى الحاجة مفعولا له هو المفعول المطلق
 لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيان له كما في ضربته
 تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكانت قلت ادبته بالضرب
 تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
 العامل هو المفعول ولا يطرده هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان
 الجبن ولا يقال قعوده جبن لان الجواز وكذا قولك جئتكم اصلا حالكا بالاعطاء او النصح
 او نحوه فان المجيء ليس بيان للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرح به واعلم
 يقدر في مثله قعود جبن ومجىء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف
 ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول
 مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى
 التأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ٢ واي منع في ان يتفق في المعنى
 المقصود المختلفان في الاعراب الاترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول
 حال والثاني مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
 التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ محاذرين الموت
 لتكون الاضافة لفظية ولا يطرده ذلك في نحو قوله ﴿وزعل المحبور والهول من تهوور
 الهبور﴾ الا ان تجعلهما مصدرين للمحالين المقديرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور
 ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحذك على ما يجىء في باب
 الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره
 ﴿قوله﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن
 ومقارناله (يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعولا له
 فهو للسمن ولا كرامك الزائر في قولك جئتكم للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له
 على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه
 في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجىء لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة حاملة على الضرب آه)
 المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل

٢ (قوله واي منع في ان يتفقا آه) قد يقال الممنوع هو الاتفاق في المفهوم دون الاتفاق في مأل المعنى المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلا حالالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهوان
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف
التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجد بنفسه ١٩٣ الضرب لاشي آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

لفعلك فالكافاة حصلت
منك بنفس الاعطاء فلشدة
الامتزاج في مثل هذا صبح
ان يقال ضربك تقويم
ووعظك تأديب واعطاؤك
مكافاة وهذا الذي اواهم
الزجاج حتى قال انه مفعول
مطلق لانه لما رأى ان معنى
ضربت قومت بالضرب
فقال معنى قولك ضربت
تقويما قومت بالضرب
تقويما ويجوز لك ايضا ان
تقول في نحو جئتك اصلا
ان مجيئك اصلاح لكن
مجازا بعد من مجاز قولك
اعطاؤك مكافاة اقرب
اذ لا واسطة بين الحدين
هنا بخلاف قولك مجيئك
اصلاح كما بين آه نسخته
٤ (قوله ان قومه من زيفه
لم يقيم آه) اوله تقوم الشارح
من زيفاته فيستوى ما نحتاج
منه وانحنى * اويستقيم

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر
باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشار كهما في الفاعل ان يقوم ما بشي
واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشار كهما في الزمان بان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر بحيثك طمعا وقعدت عن الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان
المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلا حالالك وشهدت الحرب
ايقاعا لهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلن تفضيلا وتفسير المصدر المجمل كما في ضربته تأديبا
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو
المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل
هي اثره اى ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التأديب لم ينتصب عند النحاة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد * والشيخ ٤ ان قومه من زيفه * لم يقيم التحقيق منه ما التوى *
وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا
وبعض النحاة لا يشترط تشار كهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة
* فاعضاء الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية * والمستحق للسخط ابليس والمعطى
لنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا لامن المفعول لان استتماما اذن يكون حالا
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الزجاج *
يركب ه كل عاقر جهور * مخافة وزعل الجهور * والهول ٦ من نهور الجهور * فان
الهول بمعنى الانزعاج لا الفرع والثور ليس بفرع بل هو فرع وكذا اجاز ابو على عدم المتارنة
في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة * هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم *
ينصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا
كان فعلا لفاعل الفعل المعلن) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل
المعلن بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقصر المصنف على شرطين
تما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل
المعلن ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل (ش) لا ينبت شيئا (١٣) والجهور المشرفة (ل) على ما حو لها وهى الجنة والجمهور
من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهوترته فتهور وانهار اى انهدم الهبر
ماطمأن من الارض والجمع الجهور ٦ من تهول نسخته قوله تهول من تهولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلشى ولا تتيق حتى تكون حاملة على الفعل وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانه تاتي (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فمنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك أصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا) فان قال هو بتقدير حذف مضاف أي ارادة أصلاح و ارادة تأديب (فلما جفوز أيضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جفوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف) فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عام له نحو قدمت جينا فهو من أفعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضه لا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته أصلاحا (قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الأفعال كثير اما تجئ جماعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلوية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدر المقيمة للعلوية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تكثير المفعول له لمشابهة الحال والتميز وببت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم اسخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكريما * وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولي اذا انجز باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لا كرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتميز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلها والظاهر جواز ذلك لا ترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترب بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعطل * قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع وبمعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيدا بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كافي سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذا المعنى يكفنيك وامانعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جائئ زيد

وعمره ويحتمل تصاحب الرجلين في الجحى ويحتمل حصول مجئ أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمره لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر * قوله (فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت زيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو مال زيد وعمره والاعتين النصب نحو مالك وزيدا وما شئت وعمره لأن المعنى ما تصنع) أعلم أن مذهب جمهور ٢ النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا وأصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية أن قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر الفاعيل على عاملها (وجوز أبو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله * جعلت وفخشاغية ونجمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوى * والاولى المنع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة) وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى إحالة العمل على العامل اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعبد الواو كأنك قلت جاء البرد ولا بئس الطيالة أو صاحبها وكذا في غيره والاضمار خلاف الأصل (وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة أو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضعته) وقال الأخفش نصبه نصب الظروف وذلك أن الواو لما قيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب ما بعده امارية كما أعطى ما بعده إذا كانت بمعنى غير أعراب نفس غير ولو كان كقوله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضعته (قوله فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا أولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمره أنه لا يجوز فيه إلا العطف ولعله قال ذلك لأنه مخالفة الأصل الذي هو العطف للداع وهو ممنوع لأن ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت أنا وزيد وزيدا) مثل قام زيد وعمره بل كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجب وذلك أن تأكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الأخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية إذ لا يسند الجلوس إلى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف وإجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت أسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى (٢) وله أن يقول إن ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغسور والآصال﴾ وقريب

٢ البصريين نسخة

٢ قوله (وله أن يقول إن ذلك لاستعارة السير) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجري لأن يحمل أسير على المعنى الحقيقي والمجازي معا وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين﴾ أو على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء بارداً أي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة أيضاً لأن استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿وذو مرة فاستوى﴾ وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضاً ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لئلا يظن التقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك مقترنان والمعنى أنا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه ومثله قولهم أنت أعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد أي أنت أعلم بربك فاعمل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك أي أنما مقترنان فأننا لا أدخل بينهما وبينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى أنت أعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب إليه بذلك وكذا قول العبدى أن تقديره أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما وهذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من أنت أعلم وربك (قوله وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جهوز الحاجة على أن النصب مختار ههنا لأنه واجب وذلك مبنى على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا تمتنع كإيجي في باب العطف (قوله وان كان معنى) أي أن كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعربه قوى أو لا فالأول نحو مالك لأن الجارو المجرور متعلق بالفعل أو بما فيه معناه وما شئت لأن قولك شئت بمعنى فعلت وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لتكونها بمعنى كفأك ونحو ويلالك وويلك وويل لك لأن الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط وأمرأ ونفسه وشائك والحج أن جعلنا الواء بمعنى مع فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف أو لا فالأول نحو ما زيد وعمر ووما شئت زيد وعمر (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الأصل فلا يصار إلى غيره غير ضرورة وليس بشئ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب وقد يكون الداعي إلى النصب ضرورياً ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وان لم

يكن ضروريا (وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا (والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (فالكوفين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار (والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل بمقدر الضعفه (فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف (وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْارْحَامَ ﴾ بالجر في قراءة حزة وفي النصب في مثل هذا عن ماشائك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمر اربعة اوجه الا كثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذالك واباك لفوات ما الاستفهامية (وقال سيبويه تقديره ماشائك وشان ملا بستك زيدا ومالك وملابستك عمر او ماشان زيد وملابسته عمر فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملا بستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذلتين المعنى فقط لالان اللفظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا القوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو ملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة (وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كفي مانت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك (وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلا بس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تقاديا لم يلزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذا لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو مانت وزيدا وكيف انت وقصعة من تريد وما انجدي والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية (قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل (قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه

الممكن والتخيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي * ازمان قومي والجماعة كالذي *
 ٢ منع الرحالة ان تميل ميلا * اي ازمان كان قومي والجماعة (وقول بعضهم انا واياه
 في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه (قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم
 على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعة وانت ورأيك فالرفع فيه واجب
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير نضبة بالخبر المقدر وانكره ابن
 بابشاد ويجب على مجيز النصب استمرار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعة فان اظهرت
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى
 معانا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما
 امتنع النصب في الاصح في ضيعة لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
 المفعول معه حال بمقابله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فتحكمه في مطابقة
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت
 وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع
 ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا
 وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجعوا امركم وشركاءكم ﴾
 ٣ لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله لا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا
 معه اي اجعوا امركم مع شركاءكم للسلامة من الاضمار * قوله (الحال ما بين هيئة الفاعل
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما وهذا زيد قائما)
 قال المصنف لا يدخل فيه التعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في
 قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لاهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم
 في جاءني رجل عالم بانه الهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
 جاءني زيد راكبا ورأيك زيد راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
 رجل قائما اخوك لم يحز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل (اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما توهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
 مطلقا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا في حال المجيش فيكون

٣ قوله (كالذي منع الرحالة
 ان تميل ميلا) الرحالة سرج
 من جلود ليس فيه حشب
 كانوا يتخذونه للر كض
 الشديد

٣ الاولى انتصاب شركاءكم
 على انه مفعول معه وقالوا
 يجوز ان يكون الواو للعطف
 على ان ينتصب شركاءكم
 بمقدر اي واجعوا
 شركاءكم وذلك لان الاجماع
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال
 اجعت زيدا نسجه

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آه) تتر النواة من مرضاحها تتر وتر اي ندرت وضرب يده بالسيف فآثرها اي قطعها واندرها والوظيف مستند الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اي يقول الشيخ المذكور في البيت السابق وقد سقط عظم ساق نافذة ١٩٩ التي عقرتها والبيت السابق * فترت كهيئة ذات خلف جلالة

* عقيلة شيخ كالو بل
يلندد * قوله مرضاحها
من رصحت النواة كسرتها
وقوله كهيئة اي نافذة
ضخمة سمينة والخلف جلد
الضرع والويل العصا
الطويلة الغليظة ه قوله
(قد آتيت بمؤيد) وآده
اي دفعه حبا والمؤيد الداهية
٦ قوله (وقد اغتدى
والطير في وكناتها *
بمنجرد قيد الاوابدهيكل *
الاغشاء الغدو وهو
نقيض الرواح والوكنة
بالضم موقع الطير انما وقعت
المنجرد الماضى في السير
والهيكل الفرس الطويل
الصخم ويقال للجواد
قيد الاوابد لانه يمنعها من
النوات والفرار

٢ قوله (كان حواميه
مدبرا) الحاميتان ماعن
عين السنبك وشماله
والسنبك طرف مقدم
الحافر

٣ قوله (عوذ وبهشة
حاشدون عليهم آه) عوذ
بالضم ابوحى من العرب وبهشة
بالضم ابوحى من سليم يقال
جاء فلان حاشدا اي مستعدا

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله * تقول ٤
وقد تر الوظيف وساقها * الست ترى ان ه قد آتيت بمؤيد * وقوله ٦ * وقد
اغتدى والطير في وكناتها * بمنجرد قيد الاوابدهيكل * ويخرج ايضا الحال عن المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى * قل بل ملة
ابراهيم حنيفا * وقوله تعالى * دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * وقول الشاعر *
٢ كان حواميه مدبرا * خضبن وان لم يكن تخضب * وقوله ٣ * عوذ وبهشة
حاشدون عليهم * حلق الحديد مضاعفا يتلهب * واما قوله تعالى * النار مشواكم *
اي موضع مشواكم اي نوائكم خالد بن وقولك اعجبنى ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا
فالمتصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان
الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يبيح الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع
ملة ابراهيم جازفكا انه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى * ان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع
وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكا انه
قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان
حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل
او المفعول وكذا قولهم عليهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان تقول الحال على
ضريين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول
او بما يجري مجرى مجرهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد
وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر
في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج
النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه
ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجرى مجرهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا
بعلى شيخا * وكذا انه خارجا من جنب صفتته على ما يبيح والحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله
* تقول وقد تر الوظيف وساقها * وفي قوله * وقد اغتدى والطير في وكناتها *
وحد المؤكدة اسم غير حدث يبيح مقرر المضمون جملة كما يبيح شرحها فقولنا

متهيشا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعي
حلق بالكسر ٣ عول نسخته الجمل الحالية الخالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هي م

غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا * ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة الالبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاءا معا لان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا متحدرا وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت متحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا متحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احدهما لآخر بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احدهما على الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وما شيا قال * هـ وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرين * وجوز الجمهور وهو الحق ان يحى لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿اخرج منها مذؤما مدحورا﴾ * كما يجئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فنمها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى او عطفك احدهما على الاخر جاز لانه على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتبين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بغيرين مختلفين كما في قوله تعالى ﴿مذؤما مدحورا﴾ او بمتضادين في محالين غير متمزجين كما في اشتريته ابيض اسودا وتمزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به * واعلم ان تكرير الحال بعد ما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجي في اسم التبرئة نحو جاني زيد لارا كبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاني زيد لارا كبا (قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا ان الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى * (هذا يعلى شيخا) * فان يعلى خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اى ابيه على يعلى او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله * كانه خارجا من جنب صفحته * ٧ سفود شرب نسوه عند مفتاد * اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجا لان

م مينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيتك والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بياناً لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة فعل هيئة اللازم هيئة للزوم مساحقة هـ قوله (وانا سوف تدركنا المنايا آم) البيت للمروين كلثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلنة ٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا) الذم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد ٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مفتاد) السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وفادت اللحم واقتادته اذا شوته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمفتادة المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفغوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدا لا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها * قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يحكي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذاك زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يحكي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشائك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فلاولى اشارة ذلك الى استعمالهم وان لا نعلمه * قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومرت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى لتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيّد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى (فقله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو وارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع عوده على يده وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطبعا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووجدك في الاصل ووجدك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحيد يقال وحدا
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمتها بمعنى
الاجتهاد (وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضممتها الطاقة) وقولهم على بدءه متعلق
بعوده او يرجع والخال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا
على ما ابتداء ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدءه عوده المعهود
كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو
قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب (وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقا للخال المقدر اى ارسلها معتركة العراك
وافعلها مجتهدا جهداك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحداك اى انفرادك ورجع عائدا عوده
وكلاهما مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه
المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية
مقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد امك ولا يعرب اعراب مقام مقامه
(وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد و يروى فاوردها العراك قال ﴿ فارسلها
العراك ولم يندها ﴾ ولم يشفق على هـ نغص الدخال ﴿ بصف الحمار والاتن والداخل
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم
شربه فعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على
انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاجاة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى
كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه
ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته قوه الى فى اى قوه الى
فى وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته قوه الى فى ثم انحى
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وقوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى
المفرد لان معنى قوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاهالفيك سواء وكذا ينبغي
ان نقول فى يدا بيد اى ذويد بنى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعث
الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى
كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاء
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضعته اى شاة ودرهم مقر ونان اى كل
شاة فنصب ههنا الجز أن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو
بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم ازم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى

هـ النغص بالصاد المهملة
عدم تميم الشرب وبالمعجمة
تحريك الرأس وكلاهما
رواية

٦ قبلتها ودموعى مزج
ادمعها *

٧ قوله (في مواضع
معدودة قريب وحده)
القريب السيد والقريب
الفحل لانه مقترع من الابل
اي مختار اوانه يقرع الناقة
يقال فلان قريب دهره

٨ قوله (على منواله)
المنوال الخشب الذي يلف
عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان
جحيش وحده آه)
الجحيش ولد الحمار ويقال
للرجل اذا استبد برأيه
جحيش وحده وعير وحده
وهما ذم

٢ كلمة تمت هي العاطفة
قد يلحقها التاء في عطف
الجل سيلكوتي

٣ قوله (في صفين فابالنا
اس اسد العرين) صفين
موضع كانت به وقعة
والعرين والعرينة مأوى
الاسد واصل العرين جاعة
الشجر

شاذ ووجهه انه لم يحز حذف المضاف اليه منه ليتذكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد
وقد جاء فالقلم قال المتنبي ٦ * وقبلتني على خوف فالقلم * لحذف المضاف اليه وابدل
من الواو ميما لئلا يبقى على حرف واحد وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا
فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوهم
(ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لامع غيره فهو في المعنى ضد معا
في قولك جاؤا معا وكان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على
الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا
او ظرف اي لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريب وحده ونسج
وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعير وحده ورجيل وحده في المعجب
برأيه وقبل جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمرة ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال
امرأة جاء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر
اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وهو صفة الجماء اي
الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله * ولقد امر على التميم
يسبني * قضيت ٢ ثمة قلت لا يعنيني * ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه
قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول ﴾ اي مرتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلاثهم
واربعتهم وخستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الجئي وبنو تميم
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعاملتين العدد المركب
نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا
كما يجئ في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كئنه فاه الى في (وقال الكوفيون هو
مفعول به اي جاعلا فاه الى في (وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه
الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شئته يده يدي ونحوه خلافا لهشام
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله تعالى عنه ٣ في صفين * فابالنا امس

اسد العرين * ٤ وما بالنا اليوم شاء النجف * فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل
 شاء النجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيويه فى جهلك
 ونحوه * قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تكثير ذى الحال
 اذا اختص بوصف كجاء فى الحديث سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل
 فأتى فرس له سابقا ك وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى
 جارية رجل مختالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله * فاحل سعدى غري يا بلدة * وقلما جاء فى رجل
 راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغفرا فلا يبقى فيه ابهام
 كما ذكرنا فى باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جئتى رجال مثنى
 وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العدين فى حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة
 او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جئتى رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو
 جئتى راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف
 واما اذا تأخر نحو جئتى رجل راكبا فقد يشبهه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت
 رجلا راكبا فطرد المنع رفعوا جروا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله *
 لية موحشاطل قديم * فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب
 الاخفش من تجوز ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون
 الضمير فى لية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها وهو الحق اذا لمانع
 جوز كون لية عاملا فى الحال وكون ظلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قيل هلا جاز ان يكون
 معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان ظلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال ايضا فيتحد
 عامل الحال وصاحبها) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ ظلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا
 فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به * واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى
 ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على
 المجرور فى الاصح) قد مر فى قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى
 ما قال المصنف ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف (سيويه لا يميزه اصلا
 نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار
 وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد فى الظاهر فى نحو فى الدار
 زيد كما تقدم فى المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد
 فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند
 الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى
 المبتدأ اما فى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز
 اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله (وما بالنا اليوم شاء
 النجف) النجف والتجفة
 بالتحريك مكان لا يعلوه الماء
 مستطيل منقاد الشاء جمع
 شاء يطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه أي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيدا في الدار زيد قائما فجاء اتفاقا (واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جاريا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسيعهم في الظرف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غير هافيه نحو ﴿ ان الينا اياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكريستين اي الكر منه بستين فنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والنسب نحو تيمى ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابة الفعل لعدم موافقتها في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كالفعل التعجب فلا يقال راكبا احسن يزيد فانظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل (وظاهر لفظ جار الله في الفصل يوزن بجواز تقديم الحال عليها واذا ضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا يطر در فعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابيه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيّب منه رطبا وزيدا قائما خيرا منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب (واجاز الزجاجة ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال السالكى واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز ووالله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يجئ في باب القسم وانا لا ارى منعاً من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فقول ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نسخ

زيد وزيد را كبا ماش ومجردا مضروب (قوله بخلاف الظرف) يعني ان الحال وان كان
 مشابها للظرف من حيث المعنى لان را كبا في جثثك را كبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف
 يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم
 الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب
 (والحال لا يتقدم عليه عند سيويده مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما
 مر وذلك لتوسيعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيده فيقول بخلاف الظرف
 فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التثنية والتشبيه وغير ذلك
 اتفاقا * واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في
 الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله
 تعالى ﴿ وما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان عاقبتهما انهما
 في النار خالدين فيها ﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كفي الايتين لانك لو رفعته
 خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجعة على
 الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون
 الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيذا للاول والتأكيذ غير عزيز
 في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون
 متعلقا بمقدر فخيرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين
 نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك
 الاسم نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف
 اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك (قوله
 ولا على الجور في الاصح) الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه
 وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها * واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها
 اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان
 ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا
 جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال
 فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه
 مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال
 عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما
 اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتر كان في عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة
 الواحدة اعني نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال
 ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبها
 المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او ضميرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبها
 فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

٣ من جميعه على الظرف
 وشبهه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا
 فالظرف الاول يكون خبر
 المبتدأ والثاني متعلقا بالحال
 فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كافي قوله تعالى ﴿اتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ او لا نحو جائني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيؤيده واكثر البصرية بمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابن علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿وما ارسلناك الا كافة للناس﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالحزمة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هند او قال الشاعر * لن كان ٤ برد الماء حر ان صاديا الى حبيبا انه حبيب * وقال اخر اذا المرء اعيت المروة ناشيا * فطلبها كهلا عليه شديد ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ملة ابراهيم حنيفا﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير كامل في الحال كاعمل في ضرب زيد راكبا فعند من جاوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يابى في حد العامل ان معنى الفعل قد انظمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف بمالم ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يديد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ملة ابراهيم حنيفا﴾ كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف وليكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يديد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جائني راكبا لا زيدوا انما جائني راكبا زيد لمثل ما في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرجت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيدا خوه * قوله (وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رد على النحاة فان جهوورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطبا هذا مبسرا طيب منه رطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿هذه ناقة الله لكم﴾ اي دالة (قال المصنف وهو الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المين للهية كذا كره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي

٤ (قوله خران صاديا) الخان
العطشان ٥ (قوله وبعضهم
يجعل كافة حالا عن الكاف)
وبعضهم يجعل كافة صفة
المصدر اى ارسالة كافة وهو
ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذا
بسرا الطيب اليسر صبار
رطبا ٦ (قوله خطوط بان)
الخطوط الغصن الناعم لسنة
يقال خطوط بان الواحدة
خطوة والبان ضرب من
الشجر واحد بانة ومنه دهن
البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال في الحقيقة لجيد قبلها موصوفاً بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرأنا عربياً ﴾ وقولك جاءني زيد رجلاً بهياً ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين ﴿ ما بالنا امس اسد العرب ﴾ وما بالنا اليوم شاء الجحف ﴿ وقول المتنبي ﴾ بدت قرا ومالت خوطبان ﴿ وفاخت عنبر اورنت غزالا ﴾ وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافاً قبله اى امثال اسد العرب ومثل قر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعانا اليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعث الشاء شامو درهما وضابطه ان يقصد التقييد فجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطاً وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقوله انشاة ودرهما وبحرف الجر نحو بعث البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اى جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما منى او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير ديناراً كل واحد لى كل واحدة من هذه الاسوال كانت جزءاً اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا و جاؤنى رجلا رجلا وواحد واحد ورجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلاً هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفاً عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ٣ ومضوا كبكة ثم كبكة اى مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتماً والحديد سيفاً او نوع له نحو يعجبني الحللى خاتماً والعلم نحواً ومنها الحال في نحو هذا بسرا الطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئاً بنفسه او بغيره بانه التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا الا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعال التفضيل والة التشبيه لضعفها في العمل فلا تقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد را رجلاً احسن منه را كبا فانه جائز اتفاقاً مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتى بسرا الطيب منه رطبا والاشتراسى بسرا طيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعال بلا خلاف ولا يصلح اسم الإشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متعدي فلو كان هذا عاملاً في بسرا لتقيدت الإشارة بالبصرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرية كما ان الإشارة في هذا بعلى شيخاً تقيدت ولم تقع الاحال شيخوخته والجبى في جاءني زيد را كبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا طيب منه رطبا في غير حال البصرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الإشارة في اول

٣ (قوله مضوا كبكة) الكبكة بالضم جماعة من الخليل وكذلك الكبكة

هـ قوله (الاشرسى) الاشرسى نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقييد بحال لم يقييد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقييد بالحال في هذا زيد قائما لم يقييد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه ربطا تقييد الخبر بالحال اتفاقا فلا تقييد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولاه فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييد هما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييد هما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالخلق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعال التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرو فان ضرب كل واحد منهما يتعلق بالاخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيهما من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنا هما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الاسيبويه واهل الكوفة الالكاساني في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعال التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر خالد قال تعال ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلت التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعال التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التشبيه فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقي لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهم حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فقير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حاله ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضر والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

٢ كدأبك من ام الخويرث قبلها * بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكنى ولم بصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدث المعين فيتعلق بهما جاران كأنه الجا في بيت امرء القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى * أى قريب منى قرب هرون من موسى قال * ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم * وتقول مأمولى منى بمنزلة الثريا من المتناول أى بعيد منى بعدها منه (اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر فى الفعل التفضيل والآلة التشبيه وبأى فاعل وتفاعل وغيرهما بما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقل بفضل زيدا راكباً على عمرو رجلاً وتشاتم زيد قائماً وعمرو قاعداً ورامى زيد فى الدار. عمراً فى السوق وكذا فى الفعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائماً احسن منه قاعداً وبكر قاعداً مثله قائماً وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والمثل به بجنبهما دفعاً للالتباس وحرصاً على البيان فلماذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن فى افعل وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلاً ومثلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا يرى بأساً بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائماً منه قاعداً كما قال على رضى الله عنه فى الجار * والله لابن ابي طالب آس بالموت من الطفل بشى امه * وهذا كما تقول ضرب زيد قائماً عمراً قاعداً لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعداً قائماً وقاعداً حال من المجرور وقائماً من الضمير المرفوع كما مر فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائماً قاعداً (قال المسالكى ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاق بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل فى الرجولية علماً ومثله هو زهير شعراً وكونه حالاً رأى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر أى انت العالم علماً والذي ارى ان المصدر فى مثله يتميز لانه فاعل فى المعنى أى انت الكامل علماً أى علمه وهو الكامل شعراً أى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزاً والخليل عروضا وسيبويه نحواً وهذه ليست باحوال ولا مصادر * ثم اعلم انه لا قياس فى شئ من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ولقيته فجأة وعيانياً وكلمته مشافهة وآتيته ركضاً وعدواً او مشياً والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالاً اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلاً وسرعة وبطاً ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكاً او بكاءً ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لالحالية والعامل محذوف أى آتيته اركض ركضاً كما هو مذهب ابى على فى ارسالها العراك ولو كان كما قال الجار تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فعنى مشياً ماشياً وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله (كدأبك من ام آه) وتماه * وجارثها ام الرباب بمأسل ٣ * أى اعتدت البكاء من عزيزة كعادتك من هاتين المرأتين واصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا فى الشرح والبيت السابق يدل على

هذا المعنى

٣ مأسل بفتح السين اسم

رملة وجبل بعينة

٤ وقوله (نحو قتلته صبراً)

يقال قتل فلان صبراً

وحلف صبراً اذا حبس

على القتل حتى يقتل او على

البين حتى يحلف صبرته

أى حبسته

الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يحى
ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذاركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ونما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام
يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدابيد وارساها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر محى الحال
معرفة واما نحو جاء البرق فغير ان اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يحى
في الافعال الناقصة * قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير
او باحدهما ولا بد في الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدره) اما جواز كون الحال جملة
فلان مضمون الحال قيد عاملها وبصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المحى بالحال تخصيص وقوع مضمون
عامله بوقت وقوع مضمون الحال فعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المحى الذى هو
مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان
الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ه وانت في الطلبية
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما الايقاعية فنحويبت وطاقت فان المشكك بها لا ينظر ايضا الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت
الوقوع بلى يعرف بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التلطف بلفظ الايقاع وقت وقوع
مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة
التي هي خبر المبتدأ فانه اكنفى فيها بالضمير لان الحال يحى فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط
اعنى الواو التي اصلها الجمع لنؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر
المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تحى بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام
والصفة لتبعيتها للوصوف لفظا وكونها لعنى فيه معنى كائنها من تمامه فاكتفى في ثلثتها
بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الانحو ما حسبك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض
لها مثل هذه الحال فلا ترى ايدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
في الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب
الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى
المفرد سواء اذا لعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال
جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى في او خبرا
نحو قوله * خرجت مع البارزى على سواد * فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله وانت في الطلبية
لست على يقين من حصول
مضمونها) يعنى معناها
المصدرى الذى يدل عليه
بحوهرها فان ذلك هو
مضمونها الاصلى واما
الطلب فهو مدلول الصيغة
العارضة وهو في حكم
الايقاع من الانشآت
الايقاعية فتأمل
هـ هو ابشار بن برد وصدرة
* اذا انكرتني بلدة وانكرتها *

٣ (قوله نصف النهار الماء غامرة) نصفت الشيء بلغت نصفه تقول ٢١٢ نصفت القرآن أي بلغت نصفه ونصف

النهار وان نصف بمعنى
ومنه قول المسيب بن علس
يذكر غائصا * نصف النهار
الماء غامرة ورفيقه بالغيب
لا يدري * يعني والماء غامرة
فحذف واو الحال هكذا
في الصحاح فعلى هذا الضمير
في الحال فتأمل

٤ (قوله جاءني زيد عليه
جبة وشي) الوشي نوع
من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات
ودونه جواهرها في صرة
لم تزيل) فالحقنا أي الحقنا
الفرس باوائل الوحش
والحال ان الجواهر
والتخلفات في جاعة
وسنصطادها ايضا قبل
تفرقها على غفلة منها
والجواهر الدواخل في
الحجرة والمكان قال في
الصحاح الصرة الضجة
والصيحة والصرة الجماعة
والصرة الشدة من كرب
 وغيره وقول امرء القيس
فالحقه البيت يحتمل هذه
الوجوه الثلاثة هو يصف
فرسه وقوله لم تزيل أي
لم تفرق

٦ (قوله ويبدأ سملق)
السلق القاع الصفصف
وكذلك السملق بزيادة الميم

لكون الرابط في أول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو
والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٣ نصف النهار الماء
غامره * فلاشك في ضعفه وقلته (وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية
ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاءني زيد عليه جبة وشي * بمعنى
مستقرة عليه جبة وشي * يريدانه ليس بمحملة بل هو مفرد تقدير اقلد اخلا من الواو وذلك
لان الطرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه
وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ٥ فالحقه بالهاديات ودونه * جواهرها
في صرة لم تزيل * وقوله وان امرء السرى اليك ودونه * من الارض مومة ٦ ويبدأ
سملق * ولو كان مفردا لم يحز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي * ولو لم يكن
جملة لم يدخل عليه ان وان ارادانه لا يمنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة
بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من
انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف
نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد تخلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابس نحو قولك خرجت زيد
على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على
وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما
هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يحى فاستغنى
عن الواو وقد سمع قت واصلك عينه وذلك ما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها
بتقدير وانا اصل فتكون اسمية تقدير او يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نعين في بابه والحال الذي يدل عليه
المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلاً اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد
المعينين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة
أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن
التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قدما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا
مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان
يستشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجى * بلفظ
قد ههنا لظاهر الحالية كان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك (قوله
وما سواهما) أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي
والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها
جاءني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه
ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه
هذا ما قاله المصنف (وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم ٧ لا بد فيه من الواو كان مع الضمير

٧ فيه نظر لجيشه مجردا عن الواو في قوله تعالى ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ (اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحول يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لناقضته للحال
 ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى
 الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم لانني واذا
 اتقي المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا
 انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا اتقي
 المضارع باللزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده
 عن الواو كما ثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد
 ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جازان تررنى
 لا ازرك وفلا ازورك كما جازان تررنى ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن
 مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس
 الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان
 الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ياتني المضارع حالا بل لما ذكرنا
 قبل (قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخفش
 والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو
 قوله ٧ كما انتفض العصفور بلبله القطر * وقوله تعالى ﴿ اوجاؤكم حصرت
 صدورهم ﴾ وغيرهم اوجبوه لما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم
 اضربه قام او قعد حال ويحب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لالحال
 اى ان قام او قعد كما يحىء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما
 في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو
 وقد اكثر نحو مالقيته الا اكرمنى لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
 بتأويل الامكر مالى فصار كالمضارع المثبت وقد يثنى مع الواو وقد نحو قولك مالقيته
 الاوقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو مالقيته الا اكرمنى لان الواو مع الاتدخل
 في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله مارجل الاوله نفس اماره ولم يسمع فيه قد
 من دون الواو نحو مالقيته الاقد اكرمنى وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي
 المثبت ضمير فثبت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى ﴿ اوجاؤكم
 حصرت صدورهم ﴾ قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من
 انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فكم وجاءني زيد وقد خرج ابوه
 اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله *
 تقول وقد تر الوظيف وساقها * الست ترى ان قد اتيت بمؤيد * ولا يقال جاءني زيد
 قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد
 في الماضي المنى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا
 لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالقيته * قوله (ويجوز حذف العامل كقولك
 للسافر را شدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كم انتفض آء)
 اوله * وانى تعبرونى
 لذ كراك هزة * او
 تنفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية (اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ اِحْسِبِ الْاِنْسَانَ اِنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ اى بل نجتمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالغاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى اخذا في الازدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهبت القراءة زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربى زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتعيا مرة وقيسيا اخرى وقوله ﴿ ٢ ﴾ افي السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴿ ٣ ﴾ وفي الحرب اشباه النساء العوارك الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اى حاضت ﴿ ٣ ﴾ وفي العيادة او لاد العلات ﴿ ٤ ﴾ هذا الذي ذكرنا مذهب السيرا في والز محشرى اعنى كون هذه الاسماء منصوبة على الحال (ومذهب سيويه وهو الحق اتصا بها على المصدرية) قال المصنف لانه ليس المراد انك تحول في حال كونك تميميا وانكم تنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى التحول هذا التحول المخصوص (ومنها عند السيرا في صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم قائما وقد قعد الناس واقاعدوا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرا في حال مؤكدة (واما عند سيويه والمبرد والز محشرى فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للبتداء فتقول اتيمى مرة واقائم قد علم الله اى انت تيمى وهو قائم قد علم الله والملة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله (قوله ويجب في المؤكدة) اى يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجىء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجىء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْسُوا فِي الْاَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ وَلِيْتُمْ مَدِيرِينَ ﴾ وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تعالى ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجْمُ مَسْجُرَاتٌ بِأَمْرِ ﴾ على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى ﴿ كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَها مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توا فقهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيويه في نحو اقاعد او قد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقديره عاملها ٤ كالمثقلة واذا جائت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءا هامعا فحين جامدين تجىء

٢ قوله (في السلم اعيارا جفاء وغلظة) وفي الحرب اشباه النساء العوارك الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اى حاضت
٣ قوله (وفي العيادة او لاد العلات) ينو العلات او لاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه عل من هذه بعد الاولى والعمل هو الشرب الثانى

٤ قوله (المثقلة) اى عن صاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركب منتقل عن ذلك في وقت

اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر
 كقوله * انا ابن دارة مشهورا بها نسي * وهل بدارة يا للناس من عار *
 وكقوله انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
 واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا
 كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا * هذه ناقة الله لكن آية * ه وهو
 الحق بينا فقولك آ كلا و مرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا
 بها نسي وقولك كاملا وسفالك الدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة
 وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
 حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو
 وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للسكينة (واختف في العامل في المؤكدة التي بعد
 الاسمية فقال سيويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال
 حققت الامر ٦ اى تحققت وعرفته اى اتحققته واتبته عطوفا (وفيه نظر اذ لا معنى
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
 فهو مفعول ثان للاحال (وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بسمى نحو انا حاتم
 سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ
 هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو * هذه ناقة الله لكم آية * وهو الحق
 مصداقا * وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه
 معنى التنبية نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم (والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجملة وان كان
 جزءا لها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الآخر
 معنى معانى الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كأن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئ الجملة ولا على احد هما لضعفهما في العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا
 ويجوز حذف الحال مع القرينة كقوله لقيته في جواب من قال اماليت زيدا راكبا
 ولا يجوز الحذف اذا ثابت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
 وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال وقد خطئوا
 فيه * قوله (٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة او مقدرة) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو

الحق مصداقا نسجه

٦ قوله (اى تحققت) وكذا

حققت

٧ قوله تيقنت الاب آه

وصرت منه على يقين

٨ التمييز مصدر ميزت اذا

خلصت شيئا من شئ وشبهه

بالمفعول انه واقع في الامثلة

موقع المفعول (حلي)

ما يرفع الابهام (جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما) وقال عن ذات (احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات) قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها (وكذا زيد القهقري في قولك رجع زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمه وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني ٩ رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد او صافه تمييزا عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على ما فسر المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل ٢ من الضمير الغالب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يستدرك ٣ بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تميز والتميز نفسه قد يتغير اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفر سخان (قوله الابهام المستقر) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو يضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضحي كما فسر والحد لا يتم بالناية والالفاظ الجعلة في الحد مما يخل به (قوله عن ذات مذكورة او مقدره) ليشمل النوعين التميز عن المفرد والتميز عن النسبة (قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زيدا فيفردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدنا والخفض اكثر) قوله فالاول يعنى الذى يدفع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسببها كما يقال افعلت هذا عن امرئ وعن

٩ وقوله (رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد) الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاءني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله (من الضمير الغائب في نحو مررت به زيدا) هذا اذا لم يرجع الضمير فيه الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لان يدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء في الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور في هذين داخل نسخته

٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر على انه وضحي) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي

٥ وقفيضان برا نسخته

تقدمك أي أن امرئ سبب لخصوله فالتمييز صادر عن المفرد أي المفرد لا بهامه سبب له
أو عن نسبة في جملة أو شبهها أي النسبة سبب له لأنك تنسب شيئا إلى شيء في الظاهر
والمنسوب إليه في الحقيقة غيره فلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله
بعد أن كان اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه أي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد
في طاب زيد نفسا لأنه لو لا أنك استندت طاب إليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع
أذهو في الأصل فامل أي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم
ينتصب عن تمام الاسم أو عن تمام الكلام أي أن تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
بالفعل الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز أن يقال إن عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما قبل في قوله تعالى ﴿لتركن طبقا عن طبق﴾ والاول أولى (قوله عن
مفرد مقدار غالبا) تقول التمييز على ضربين رافع الإبهام عن ذات مذكورة ورافعة
عن ذات مقدرة والاول لا يكون إلا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين أما مقدار وهو
الغالب أو غير مقدار (والمقدار ما يتقدر به الشيء أي يعرف به قدره وبين المقادير
أما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد وما يعرف به قدر المكمل
كالقفيز والارذب والكر وما يعرف به قدر الموزون ككصنجات الوزن كالطسوج
والدائق والدينار والمان والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
للتقدير كقوله تعالى ﴿ملء الأرض ذهبا﴾ وقولك عندي مثل زيد رجلا وأما غيرك
إنسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه أرضا
وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس أيضا فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها
المقدرات لا المقادير لأن قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد
بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما
يوزن به وكذا في غيرها (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله
ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه نحو خاتم حديدا ه وباب ساجا وثوب خزا
والخفض في هذا أكثر منه في المقادير وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى تمييز ونصب المميز
نص على كونه مميزا وهو الأصل في التمييز بخلاف الجر فإنه علم بالإضافة فهو في غير المقدار
أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين والنونين
بالإضافة وإن لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني
على التمييز (وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفي
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فأتوا التخفيف بالإضافة مع أنه
قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسة أثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو
أحد عشر لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو أضيف العدد المركب إلى
مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز لكان جعلًا لثلاثة أسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصنجات
الوزن) صنجة الميزان
معرب قال ابن السكيت
ولا تقل صنجة

٥ قوله (وباب ساجا)
الساج ضرب من الشجر

لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشر فكخالفه المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كذا كرنا فى صدر الكتاب بل مشابها لها فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمبايتها اياها ولم يثبت معها لمشايتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون قال * وستون قد كبرت تكمل * اجر آله مجرى احد عشر (قوله واما فى غيره) اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمننا ومثلها زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتثنية وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمننا واما بالاضافة كما فى مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانه لوجئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اى قدر ما يملأ به الشئ فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير ملء (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الا فى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله تاملا لمشايبته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقد خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز (وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع التجب نحو ياله رجلا وياله قصة ويالك ليلا ويولها خطة وما احسنها مقلة والله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا وياه وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من وياه الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقولك كرم الله وجهه فى نهج البلاغة * ياله مرا ما ابعده * وقول امرء القيس * فيالك من ليل كان نجومه * بكل مغار القتل شدت يذبل * ٢ * وقول ذى الرمة * ويلها ٣ روحة والريح ٤ معصفة * والغيث مرتجز والليل مقترب * وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا ويولها فارسا ويويحه رجلا

(ولقيت)

٢ وبعده * كان الثريا علقت فى مصامها * بامراس كتان الى صم جندل * مغار القتل الحبل الشديد القتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكأنه يتجعت من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى جبل لا تتحرك اصلا فلا تحول نجومها السارية من مصامها وموضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قنب والبيت لامرء القيس ٣ قوله روحة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقترب اى قريب

٤ قوله معصفة اى ماصفة

ولقيت زيدا فله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله
درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن
النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو بالزيد
رجلا وكقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة * مع الكثرة عطاه الفتى المتلف الندى
* والله درزيد رجلا قال * لله در انوشروان من رجل * ما كان اعرفه بالدون والسفل
* وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او
من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كافي قولهم كفي زيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقة بمعنى
الله درزيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام
الشباب كما ان معنى كفي زيد رجلا كفي رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
فالتمييز فيه متعلق بالمنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقديحي * لهذا مزيد
شرح في التمييز عن النسبة (وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾)
فحين قال انه تمييز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز ٤ في القسمين هو
الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب
للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كافي ربه
رجلا (قوله فيفردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره) ليس بتقسيم حسن
والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة امانا يكون عن عدد او عن غيره والاول
امان يكون جنسا او لا والجنس امانا يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب
افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب
كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمره فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان
كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد
لا يثنى بميزها المنصوب ولا يجمع كما يجي في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب
افراده نحو عشرون رجلا او درهمها والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا
او تمرين او تمرورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او
ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او جمعا كقولك مثله رجلا او رجلين
او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد
عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتم وضرب جنس بخلاف رجل وفرس (قوله
ه فان كان بالتثنية او بنون التثنية جازت الاضافة) انما جازت اشارة التخفيف وذلك نحو
رطل زيت ومنواسمن وكان عليه ان يقيد التثنية بالظاهرة فان ما فيه توين مقدرة وهو
في باين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الغلب الى
التمييز كما يجي في بابيهما (قوله والافلا) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة امانون

٤ عن الضمير واسم الاشارة
نسخه

ه قوله فان كان وفي المتن ثم
ان كان

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجهها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم يمتلي ماء وملتان ماء وملتان ماء وانا اكثر منه مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فاما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله وعن غير مقدار) فقد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر (قوله) والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلا او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلا ٦ والله دره فارسا ٧ يعني بالثاني ما يرفع الاتهام عن ذات مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفق شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عينا او افعال التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك يزيد رجلا وويل يزيد رجلا ويا يزيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويل لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا وابوة ودارا وعلا) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفي زيد رجلا والله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلا كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكلا لارض في قوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفي زيد رجلا كان في الاصل كفي رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز ان تريد ابا نفس زيد وان تريد ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد وعلا واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد دارا (واقسمه الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والا اول اما ان يصلح

٦ اللام للشجب والمدح وهو اما الشجب من خيره وجوده او من لبسه الذي ارتضعه من ثدي امه و تربا به مثل ذلك الولد الكامل في الصفات والدر في الاصل مصدر در الابن اي نزل من الضرع وقيل اريد به ههنا الخير فانهم يعتقدون ان الابن منشأ لكل خير لانه من غالب اقوانهم وهو مرفوع بالا ابتداء عند سيبويه وبالظرف عند ابى الحسن وفارسا من باب تمييز النسبة عند المص او من تمييز المفرد عند الزمخشري وصاحب الهادي حلبي

٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع الاتهام عن ذات وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلق بمتعلق الثاني وهو يرفع اي والثاني عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة في علم السامع وان نشأت النسبة عن الذات في الحقيقة حلبي

٢ (قوله زيد متفق شحما) تنقأ السحابة عن مائها اي تشقت

٣ (قوله كفى زيد رجلا)

الظاهر انك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او علمه وشهادته فاذا قلت رجلا كان المقصود رجوليته اي كفى رجلية زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغي ان يضاف ههنا ايضا شئ الى زيد فيقال كفى شئ زيد هو رجوليته وما ذكره الشارح ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام في ان الذات الكافي الذي هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام في ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية او بذات مع صفة الشهادة والحق ما ذكرناه وكذا الحال في طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب شئ زيد هو ابوته وكذا معنى الله در زيد فارسل الله در فر وسيله وكذا معنى عز قائلة عائلته وعلى هذا قياس نظائره فتأمل

٤ اما وصفا نسجه

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيدا ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تميز شئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوب اليه الفعل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التميز الى مركزه الاصل جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفه او غير وصف اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلما زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتملق له حتى صح اضافتها اليه ٥ قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافهه متعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعني ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون ماصح ان يكون صفة لنفسه صفة متعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لا اولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون متعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة متعلقه (قوله فيطابق فيهما) يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع (قوله فيهما) اي في التميز الذي جعلته لما انتصب عنه والتميز الذي جعلته متعلقه (وقوله ما قصد) اي المفرد والتثنية والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتميز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتبين ان ثبت زيد او جعلته ان جعلته واذا جعلته متعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثبت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثني وان قصدت آباءه جعلته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التميز لما انتصب عنه او متعلقه فليرجع الى القرين ان كان فاما ان اختلف التميز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

الاكثرين حصا * وبعده *
قوم هم الانف والاذناب
غيرهم * ومن يسوي بانف
النافذة الدنيا *

٦ (قوله غضاضة) ذلة
ومتقصدة

٧ (قوله وابشر بذلك)
بشرت الرجل ابشره بشرا
وبشرت بكذا ابشر اى
استبشرت

٨ (قوله وقرمك عيونا)
قرت عينه تقروهي تقيض
منحت

٢ (قوله ورجح المصنف
الى قوله وانا لا ارى
بينهما فرقا) اعتبر المصنف ان
العامل هو التعجب نفسه
او المدح نفسه فكانه قال
على سبيل الانشاء تعجب
منه فارسا فان جعل تميزا
كان المعنى تعجبت من فرسيته
وان جعل حالا كان المعنى
تعجبت منه في حال فروسيته
فيتقيد انشاء التعجب بزمان
الفروسية وليس بمقصود
والشارح زاد اعتبار معنى
الحسن فيه وجعله عاملا
في التميز والحال فصار مأل
المعنى على الوجهين واحدا

فلا بيس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما
ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به
ما تقصده فيما لا يصح الالتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف
والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجهها وطيون عرضا ويجوز
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على
رضي الله تعالى عنه ﴿ فطيطوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا اللبس فالمطابقة لا غير
لا يجوز زيد طيب ابوا انت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واما قول الخطيئة * ه والا كرمين
اذا ما ينسبون ابا * فانما واحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثني
اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
﴿ فاصدع بامرئك ما عليك ﴾ ٦ غضاضة * ٧ وابشر بذلك ٨ وقرمك عيونا * (قوله الا
ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او عليين على حسب ما تقصد قال تعالى
﴿ بالاحسين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قسم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة
لم تجيء صالحة لما انتصب عنه ولتعلقه كاجاء الاسم بل لم يجيء الاسما انتصب عنه فقط
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا (قوله واحتملت
الحال) قال الاكثرون هي تمييز (وقال بعضهم هي حال اى ما عجبه في حال فروسيته
(٢) ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند ما احسن
فروسيته فلا مدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم
عز من قائل والتميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفسا ما انتصب
عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت
برجل هذك من رجل وحسبك من رجل اى هذك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب
عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التميز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اى
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطرد وهو ههنا كناية عن فعل المدح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشيء العجايب

فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم
 لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعلة * قوله (ولا يتقدم التمييز والاصح ان
 لا يتقدم على الفعل خلافا لمازني والمبرد) اي لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله * ثلاثون للمجر حول لا كيلا * ضرورة
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل بما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر
 زيد فارسا وويلم زيد شجاعا ووجم زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم
 رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم
 فلا يفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فمجوزة المازني والكسائي
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو * وفجرنا الارض
 عيونا * اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء
 اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل في ليست العلة
 برضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول مالم يسم فاعله
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد
 الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 جواز التقديم (وقيل ان الاصل في التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان
 وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام
 اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ناهم عليها وايضا اذا فسرت
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التذكير لثل ما قلنا في الحال
 وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف
 ضائعا (واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفة نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه) وعند البصريين معنى سفة
 نفسه سفة في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره
 وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء
 في باب الاضافة * واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري
 عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
 على التمييز فالمنصوب سبب ان جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اي افعل التفضيل

٤ قوله (نحو سفة نفسه)

قال في الصحاح قولهم سفة

نفسه واخواته كان الاصل

فيها سفت نفس زيد ورشد

امرهم فلما حول الفعل الى

الرجل انتصب ما بعده

بوقوع الفعل عليه لانه صار

في معنى سفة نفسه بالتشديد

هذا قول البصريين

والكسائي ويجوز عندهم

تقديم هذا المنصوب كما يجوز

غلامه ضرب زيد وقال

الفراء لما حول الفعل من

النفس الى صاحبها خرج

ما بعده مفسر البديل على

ان السفة فيه وكان حكمه ان

يكون سفة زيد نفسا لان

المفسر لا يكون الا نكرة

ولكنه ترك على اضافته

ونصب كنصب النكرة

تشبيها بها ولا يجوز عنده

تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد (اقول وليس هذا بمطرّد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اوردته سينيويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افضل لاسبية والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك يزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ قاله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اي خير من حافظ فهو واخر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين (وقول الاعشى ﴿ تقول ابنتي حين جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا و ابرحت جارا ﴾ ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذابرح والبرح الشدة فعنى ابرحت صرت ذاشدة وكال اي بالغت ٧ وكلت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كافي قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اي كملت جارة فعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شرار ذناب ان شره بدأ لفظا فاعل معنى المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقدير اى كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله ﴾ المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين واحد كل واحد منهما بمحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الخدمين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضما والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعهما في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتيهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لان سلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مجازا لما قبلها نفيًا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كافي جاءني القوم الاحبار المخالفة لاجار القوم في الجيء (قوله من متعدد) اي من شيء ذي عدد (قوله لفظا او تقديرا) تفصيل للعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احدا الا زيد (قوله بالا واخواتها) ليخرج نحو جاءني القوم لازيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم ييحي زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الاحبار فقدتين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كاظم بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله (ففي قولك زيد افره عبد) افره بالكسر اشرو بطر فهو فره وفره بالضم فهو فاره اي حاذق وقياسه فره ٦ قوله (جد الرحيل) وفي الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا و ابرحت جارا ﴾ اي اعجت وبالغت ٧ قوله (وكلت ربا) وكل ثلث لغات ارداها الكسر ٨ المتصل المخرج كذا في المقررة

معقوليته لأن زيدا في قولك جاء في القوم الازيدا لوقلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الابدع الدخول فان جاز الشك
في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الا اذا قلنا العلم بان دناقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو
المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع
القوم ولم يحثي زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد
في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا
خمسین عاماً﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن
مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم فنحنار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام
مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيدا قرينة تدل السامع على
مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج
ولا اخراج الامع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على
عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ
العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على
تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم
لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء
وهو الخمستان والامفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه
المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه
في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾
لان الناس جنس يع المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم
وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه
الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمتهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمحى زيد وانتفاء مجيئه في جاني القوم الا زيدا
غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان الجنى منسوب الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الى القوم مع قولك الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما
ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوب الى شيء ذي جزئين
او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا
وقع منسوب الىه في مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه بجر ان استحق الجز
كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كافي التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع
نحو جاءني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه (فزيدة الكلام ان دخول المستثنى
في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالاواخواتها انما كاقبل اسناد الفعل او شبه اليه فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء)
الا في النقطع

٤ قوله (ورأيت غلاما
ظريفا) وكذا سائر
التبوعات مع توابعها

التناقض في نحو جاءني لقوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في
نحو له على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد على وذلك لان
المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل
عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة هـ في الاستثناء لما
كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة
فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض * قوله (وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر
او كان بعد خلا وعدا في الاكثر واما خلا وما عدا وليس ولا يكون) شرع بين اعراب
المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ٦ ما اجتمع فيه
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يتحجج الى قوله غير الصفة لانه
في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي لا وصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء
في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثنى كما يجيء واختلف في عامل النصب
في المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الالائه شيء
يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
(وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به تقوم المعنى المقضى
ولكونها نابعة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادى) وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الامحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا
لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها
في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر
فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف
الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي
قبلها كالنائب عنها فالاعند تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الا مركبة
من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم
بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب قبل العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا
قام القوم ان زيدا ٢ لا قام اي لم يقم فلان في حكم ما قبل الا ونقصه نقيا كان ذلك الحكم
اوثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا اسد فقدموا الكاف
وركبوها مع ان (وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ٣
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول
ما جاءني القوم الازيد ولان فيما قال عز لا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك
لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدهما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاني موضع ولان
المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف
نحو ما قام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

هـ (قوله في الاستثناء لما
كان المنسوب اليه هو المستثنى
منه مع آه) هذا مخالف لما
سبق في بحث تقديم الفاعل
اذا وقع مفعوله بعد الا من
ان اكثر النحاة منعوا ان
يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا في الصورة
المذكورة وذلك لان ما بعد
الامن حيث المعنى من جملة
مستأنفة غير الجملة الاولى
لان قولك ما جاءني الازيد
بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني
زيد فاختصر الكلام
وجعلت الجملتان واحدة
اذ يشعر كلامه هنا كون
المستثنى مع المستثنى منه من
جملة واحدة معنى ٦ (قوله
ما اجتمع فيه شرطان آه)
قيل لكن يحتاج الى قيد آخر
وهو ذكر المستثنى منه
ليخرج قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء وفيه بحث
لان الكلام في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله اذا
كان بعد عدا ٢ ادخال لا على
الماضي من غير تكرير قليل
جدا ٣ لانها داخل على
الخبر وليس هناك معطوف
عليه وقوله مع التسليم اشارة
الى امكان تقدير المعطوف
عليه اي ان زيدا قعد ولا قام

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبتت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكننا نقدر امتنع ونحوه لا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكننا نقدر بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالاول ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويةها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كله في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيويه انه ايضا من نصب بما قبله الامن الكلام كما تنصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلها هذا وجب قبح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الاحجارا اى لكن جارا لم يحى (قالوا وقديحى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم بونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كاتنصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كايحى والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي بونس ان بعض العرب يقول مالى الابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الابوك

٤ فذهب على هذا ان الجملة
عامة في المستثنى لتمامها للمعنى
الفعل فيها سواء كان معنى
الفعل فيه اولا وهو المختار
عندى نسخه

صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الابوك صديقا فن مبتدأ
ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت ألى احد الابوك وصديقا حال وتقول مالى الازيدا
صديق وعرا وعروفتنصب عرا على العطف على زيدا ورفعها على انه مبتدأ محذوف الخبر
اى وعرو كذلك * واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عما نسب
الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الازيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخير
عن المستثنى منه نحو القوم الازيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا
في الاختيار نحو قولك الازيدا قام القوم وقوله * وبلده ايس بها طورى * ولا خلا الجن
بها انسى * شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر
الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى
منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيدا
لم اضرب وزيد الا را كالمياتنى (وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى
منه والحكم معا نحو الازيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على
الحكم نحو الازيدا لم اضرب (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس
ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم
المجئ في قولك جاءنى القوم الازيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرة المخرج ان يكون
بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معانكده جوز لكثرة استعماله
تقدمه على احدهما نحو جاءنى الازيدا القوم والقوم الازيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما
معا وفي المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه * واعلم ايضا انه لا يلزم ان
يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم
الازيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتدأ ابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على
الاكثر) اى منقطعا بعد الان نحو ما في الدر احد الاحجار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود في النصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الاحجار
وما جاءنى زيد الاعرا فهما يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه
اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار ٦ احد
الاحجار يصح ان يجعل الحجار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب * فان تمس ٣ في دار برهوه
ثاويا * انيسك اصداء القبور تصيح * ومثله مالى عتاب الا سيف (فلسيويه في مثل
هذا وجهان اذا بدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لكمة دخول البدل في البدل
منه والثاني ان الاصل في نحو لا احذفها الاحجار ان يقال ما فيها الاحجار اى ما فيها
شئ الاحجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن
استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

٥ (قوله ليس بها طورى)
الطور الجبل والطورى
الوحشى من الطير والناس
يقال جام طورى وطورانى
ويقال ما بها طورى اى احد
قال الجماع وبلدة البيت

٦ لفظا احداذا وقع في النفي
كان لمن يعقل فلهذا كان
استثناء الحجار منقطعا

٣ (قوله فان تمس في دار
برهوه ثاويا آه) الرهوه
والرهو المكان المرتفع
والتخفص ايضا يجتمع فيه
الماء وهو من الاضداد
ورهوة في شعراى ذؤيب
عقبة بمكان معروف والصدى
ذكر البوم والصدى ايضا
ما يجيبك بمثل صوتك
في الجبال وغيرها

الادعى فقلت لاحد فيها تأكيذا لنفى كون الادعى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيمت
 ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهها على الاصل وجعلته بدلا من
 ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المنصل كما كان في الوجه الاول
 (وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كقول الزيدان والحمار جاؤني
 وهذا لا يطردله في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾
 وقولهم ليس له سلطان الا انتكاف ونحو ذلك والثاني اى الذى لا يدخل فيه المستثنى في
 ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيويه وذلك نحو ما جاء في زيد
 الاعرو وما اعانه اخوانكم الاخوانه قال ﴿ ٤ ﴾ والحرب لا يبقى لجاحها التخييل والمراح ﴿
 الا لفتى الصبار في التجيدات والفرس الوقاح ﴾ وقال ﴿ عشبة لا تغنى الرماح مكانها ﴾
 ولا التبل الا المشر في المصمم ﴿ والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
 فبنو تميم ههنا يوافقون الجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله
 الا من رحم ﴾ اى من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فاستثناء متصل
 (وقال السيرا في المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما
 قوله تعالى ﴿ فلو لا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض
 الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلو لا كانت قرية آمنت ففعلها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا
 يجوز الابدال في الآيتين لان التخصيص كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان
 قام احد الا زيد وكان الزجاج يحيز البدل في قوم يونس لان معنى لو لا كانت قرية آمنت
 ما آمنت قرية لان اليوم على ما فات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لا تكونن من فلان
 في شئ الاسلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون
 قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء
 للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم
 ماضى الامانفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابوسعيد وابن مبرمان يقدران الخبر
 اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره (ومذهب سيويه ان ما بعد الا في المنقطع
 مفرد كامر قبل واما نحو قوله ﴿ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ﴾ بهن فلول من ه قراع
 التكايب ﴿ وقوله ﴿ فتي كملت اخلاقه غيراته ﴾ جواد فما يبق من المال باقيا ﴿ فظاهر
 فيه اول وجهى سيويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح
 اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفى
 اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من
 النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع
 الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معاليه (قوله او كان بعد خلا وعدا في
 الاكثر) قال السيرا في لم ارا احدا ذكر الجر بعد عدا الا لا خفش فانه قرنها في بعض ما ذكره
 بخلا في جواز الجر بها (وقال اى السيرا في ما علم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله (لا يبقى لجاحها
 التخييل والمراح) جمع
 ارجل اذا قبح عينه
 كالشاخص والمرح شدة
 الفرح والنشاط والاسم
 المراح بكسر الميم النجدة
 الشجاعة حافر وقاح اى
 صلب

ه قراع التكايب قبالتها

النصب بها أكثر كما ذكر سيديويه وأما خلا فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو خلت الدار من الأبنيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم أفل هذا وخلاك ذم والزموها هذا. التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي أم الباب ولهذا الغرض التزموا اضممار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدم كونهما في محل نصب على الحال ولهذا أوجبوا اضممار اسمي ليس ولا يكون وأما عدا فتعد في غير الاستثناء أيضا وفاعل خلا وعدا عند الحاجة بعضهم ٦ وفيه نظر لأن المقصود في جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من مجازة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالأولى أن تضمن فيهما ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿اعملوا هو أقرب للتقوى﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضرة وقال بعضهم مأمول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا وما عدا) إنما لزم النصب بعدهما لأن ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبًا كما يحكي في قسم الحروف وفي الأسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف أي وقت ما خلا مجيئهم زيدا أي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك أن الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ٨ ما ذر شارق ونحوه (وجوز الجر مجرى الجر بعدما خلا وما عدا ولم يثبت على أن ما زائدة (قوله وليس ولا يكون) هما أيضا في محل نصب على الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضممار وهو ضمير راجع إلى بعض مضافا إلى ضمير المستثنى منه أي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضممار فاعل خلا وعدا إلا أن الاضممار ههنا كما في قوله تعالى ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ وقوله تعالى ﴿حتى تورات بالحجاب﴾ بخلاف ذلك (وأجاز الخليل أن يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا أولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما لئن امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ذن مالحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المقر على أنه قال الأحوص * فما ترك الصنع الذي قد تركته * ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما * أي الاجلدا ولا يستعمل هذه الكلم إلا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع أيضا كقوله * وكل أبي بأسل غيراني * ٩ إذا عرضت أولى الطرايد أبسل * قوله (ويجوز فيه النصب ويختار البديل فيما بعد إلا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الأقليل والأقليل) اعلم أن الاختيار البديل في المستثنى شروطا أحدها أن يكون بعد الاو متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتل عليه استفهام أو نفى أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وإن لا يتراخي المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتل عليه استفهام أو نفى أو نفي يدخل

٦ قوله (وفيه نظر آه قيل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائي

٧ أوله كل شيء منه ومهام أي منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ما روى أيضا ما خلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية

٨ أي ما طلعت شمس

٩ قوله (إذا عرضت أولى الطرايد أبسل) الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيفة وهو ما يسرق من الأبل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه
نحو قولك ما احدث ضربته الازيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا
الازيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ
نحو ما احدث قلبه كريم الازيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الازيدا بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الازيدا والابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولولم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
او الاصل لم يحجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الازيدا بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب (قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول
ذلك الازيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا
قوله) وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح
للإبدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الازيد لان المعنى
ما انصفني احد كلمته الازيد ومنه قول عدى بن زيد * في ليلة لا ترى بها احدا * يحكى علينا
الاكوا كبها ٢ * وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر
لكونه محال فالظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا اودى احدا وحدث الله
تعالى الازيدا لم يحجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغيره موجب نحو ما جاءني
اخو احدا الازيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الازيد
(قوله او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل يقول ذلك الاغمر وقل
رجل يقول ذلك الازيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي) قال ابو علي قلما يكون
بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للثبات مجاز الرفع كما يحكى
في نواصب الفعل قال ويحكى بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله ٣ قلما عرس حتى هجته *
بالتبشير من الصبح الاول * والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ
الابتداء كما لا تدخل على ما للنافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطاءه معنى الفعل
الاترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمى به كالجمله وفاعل قل وقلما
لا يكون الانكارة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالبحرور برب قال ابو علي
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا
وفما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الازيد موجود كما لا معنى لقولك اقام
الريدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان
(وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الازيد خبر المبتدأ والا زيد يبدل

٢ يعني انه خلا من يحبه في ليلة
لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر
بما هما الا الكواكب لو كانت
من يخبر

٣ قوله (قلما عرس حتى هجته
بالتبشير) حاج الشيء يهيج
يهيج اي تار وهاجه غيره
يتعدى ولا يتعدى والتبشير
البشرى وتبشير الصبح
اوائله وكذلك اوائل كل
شيء

من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الازيدان واقل رجال يقولون ذلك الازيدون قال وانما نثني ضمير يقولان وجع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما يحكى في بابها اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشاة او مجموعة فهو مثني او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي على لانيك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الازيد ولا يصح فالمرغوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد اى ما يقول ذلك الازيد وينبغي ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية بفعل التحضيض كالنفي وقد تجرى لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى ﴿فابى اكثر الناس الا كفورا﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴿والمرغ لا يحكى في الموجب الانادرا فعلى هذا يجوز نحو ابي القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المرغ يجوز الابدال وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشربوا منه الا قليل﴾ اى لم يطعموه الا قليل ولا يجوز ه مات الناس الازيد اى ام يعش الناس الازيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتقريب نحو ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيدت (وكان الزجاج يحيز البدل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس﴾ لتأويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا لوم على ما فات دلالة على انتفاءه (وقدره التحاة واما قوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم اولوبقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا﴾ فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء احترام عن نحو ما قام الازيد ردا على من قال قام القوم الازيد اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين ولولنا وان لا يتراخي المستثنى عن المستثنى منه احترام عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك * فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاز (وقال الكسائي والفراء لا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية (قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الازيد نسخته

ه (قوله مات الناس) ومن هذا القبيل مات الناس الامالون

٢ هو جواب السيرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) أي حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين) قال المصن قالوا ان يقال اكثر القراء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس قد جوز ذلك ايضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابي عمر ٣٣٣ ٥ (قوله الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها)

الاشتمال فهو شبه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض ولم يحتاج الى الضمير لقربة الاستثناء المتصل لفادته ان المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب (٢) والجواب انه لا يمنع منه مع الحرف المقتضى لذلك كجاز في الصفة نحو مررت برجل لا طريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمنه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا من احكام العطف (والقراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في احد الازيد ويجوز النصب والابدال في ما جاء في القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاء في قوم الازيد الان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الا واحد (وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاء في القوم الازيدا فانه يجوز جاء في القوم الازيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجزئه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما فعلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاء في احد الازيدا فانه لا يجوز في رجل الامر وفانه يجزى البدل والنصب اذ لا يجوز جاء في احد الازيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا (ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك﴾ تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى ﴿فاسر باهلك﴾ لا من قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين اذن ولا يجوز تناقض القرائات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن (قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الانحو (لست عليهم بمسيطر) الآية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد آه) أي هو مأثور بان يسرى باهلك اسراء مخصوصا مقيدا بقيد فلا استثناء سواء م

م رجع الى المقيد او الى القيد
محصوله واحد ولا تناقض
هنالك وفيه بحث لان الاستثناء
اذا رجع الى القيد كان المعنى
فاسر بجميع اهلك اسراء
لا التفات فيه الى امر أنك
فيكون الاسراء بهاد اخلافي
المأمور به واذا رجع الى
المقيد لم يكن الاسراء بها
داخلا في المأمور به فيكون
المحذور باقيا بحاله فالخلص
هو ما اشرنا اليه

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذا المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه
الامر أنك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراو من لا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما تقول امش ولا تبخر اى امش مشيا لا تبخر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل
صفته نحو ما جاء في رجل الامر وخير من زيد فعند سيئويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل
منه وهو الموصوف مقدم وحكى ان سيئويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك
على الابدال نظرا الى ان الصفة بجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا
فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائب هو وصفه بعد ذلك علامة الاعتداده والاعتناء
بالشئ بعد الاستغناء عنه بعيد * قوله (ويعرب على حسب العوازل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الازيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم
كذا ومن ثم لم يحزم ازال زيد الا عا) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة
هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى * واعلم ان المنسوب اليه الفعل
او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما عرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن
اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب فهو اولى كافي مقام القوم الازيد ايذا انا يكونه من تمام المنسوب
اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البديل وذلك
في غير الموجب وان لم يحز حذفه كافي الموجب لم يحز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه
في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير
الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا
المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الازيد والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل
والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعمه
وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير
الموجب نحو مقام الازيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انفاء وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل
الا التماسح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحيالات
وقرأت الا يوم كذا وطرهته الا بالسوط قال تعالى * ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا

لنقتال * ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من المجلس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع في الموجب ويجوز التفريع في موجب مؤول بالنفي كافي قوله تعالى ﴿فأبى أكثر الناس الا كثفورا﴾ فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يهرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غير فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفى في مقام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد كالم يكن القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يحى في جميع معيولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمخبر به فنحو ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الازيد وان نظن الاظنا وما رأته الا يوم الجمعة والاقدامك وما ضربته الا ناديا وما المفعول معه فلا يحى بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيوا اثباتا فلا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكاتع الصفة واما وقوع واو الحال بعد ما نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من المحققات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله تعالى ﴿وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للذكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا جفى بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وماليس احد الا وهو خير منك وما راجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثانى في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول على رضى الله تعالى عنه ﴿قد كنت وما هدد بالحرب﴾ تشبيها بالحالية (واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الازيد ولا غلام رجل الا طريف ولم يكن زيدا لاعلاما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لارا كبا لم يأتى لم يحز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيحوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه
اضمرت المفعول الا ان يمنع
مانع وقوله ويحسن الاليجز
عند الاحبة وقيل هذان
المثالثان واما لهما من قبل
المؤول تأمل

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احد وما عندك الازيدا احد ولا يجوز ما الازيدا عندك احد ولا هل الازيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما (وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد (ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ان نظن الاظنا﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (ووجه ان يقال انه محتمل من حيث توهم الخطاب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجزى مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كأنك اذا قلت جاءني زيد جازان توهم انه جاءك من يجزى مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كما متعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال ﴿وما اغتره الشيب الا غترارا﴾ قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الانظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف (واما الاستثناء في التوابع في البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الارأسه في بدل البعض أي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الارأسه وعطف النسق لم يجز في فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التأكد منها والوصف نحو جاءني احد لا طريف ومالقيت احدا الا انت خبير منه (وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الأبصفة الظرافة وما زيد متصف الابصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الانصاف بغيرها ولولم يكن الالتجيز ونحوه وكذا في الخبر والحال (وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤ وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف أي ما جاءني احد الا رجل طريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله *

٣ قوله (فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم ام) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكد واما الاستثناء فلا بد فيه من الثبوت ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع يجعل التنوين للتحقير والتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آه) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيدا الا قائم تقديره ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرو وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

يطالبني عني ثمانين ناقة * ومالي يا غفرآء الاثمانية * ويجوز ان يريد الاثمانية جال فرخم
في غير النداء ضرورة وما اجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
ولاسيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو يحيز مقام الزيدا (قوله
وهو في غير الموجب ليفيد) يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما
ذكرنا (قوله ليفيد) قد تقدم انك لو قلت قام الزيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو
بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب (قوله الا ان يستقيم المعنى) اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا بعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم (قوله ومن ثم)
اي ومن جهة ان المفرغ انما يحيز في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا علما لان ما زال موجب
اذلني اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يحيز في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام
زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقائل ان يقول اجل الصفات
المتبته على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كقول ما زيد الا علما
في الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانت قلت امكن ان يجمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حلت هناك على المبالغة في اثبات الوصف (قال
المصنف ووجه آخر ههنا في منع نحو ما زال زيد الا علما وذلك ان ما زال لا يثبت خبره
والا لاني بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منقيا (ولقائل ان يقول ما زال لا يثبت خبره
ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عارض ما يقتضى اثباته
نحو ليس زيدا الا فاضلا * قوله (واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع مثل
ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيئا لان من لا تتراد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتان للنفي وقد انقض النفي بالاختلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي ببقاء الامر العاملة هي لاجله ومن
ثم جاز ليس زيدا الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما) اعلم انه تعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع
في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالبهاء الزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد
اوليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لارجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بماء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء
باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
وامرأة والا لانية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب
كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالبهاء المذكورة لانها
وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا
لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا

٢ قوله (او اجل ذلك
على المبالغة) اذا اجل قولنا
ما زيد الا علما على المبالغة كان
معناه ان جميع الصفات قد
اتتت عنه الا صفة العلم ويلزم
من ذلك ان يجعل سائر
صفاته الموجودة له في حكم
العدم نظرا الى كمال العلم
وقصور تلك الصفات فيه
وهذا معنى يقبله الطباع
السليمة واذا اجل ما زال زيد
الا علما على المبالغة كان
معناه دام زيد على جميع
الصفات الاعلى صفة العلم
ويلزم منه ان يجعل الصفات
المعدومة عنه في حكم
الموجودة له نظرا الى ان
ثبوت تلك الصفات له اقرب
من ثبوت صفة العلم له وفيه
سماحة

قاعداً واللاتية بعدها مبطله لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكداً وكذا تعذر
الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لأن عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا
قبل والابطال النفي الذي عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب
الاخفش ايضاً الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه يجوز زيادة من
في الموجب نحو (قد كان من مطرو) يغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من
الاستغرافية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها
في الموجب ليست هذه وكذا الباء الزيدة في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير
هذه التي نحن فيها اي التي لتأ كيد غير الإيجاب ٣ (وقد اجاز الكوفيون افعال من والباء
المذكورتين اي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد الا اذا كان منكراً نحو ما جاءني من احد
الارجل فاضل ما زيد بشيء الاشياء حقير واما اذا كان معرفاً فلا ولعلمهم نظروا الى
ان عدم الإيجاب وان زال بالا لان من الاستغرافية لما لزمت المنكر وضعاً والباء
المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التأكيد جاز ان تعمل
في المنكر لمشابهة ما ينبغي ان تدخل فيه وان كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما
لما بعد الاتعم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد
الايهما (وقال ابو علي انما يجوز جر البدل في ما جاءني من احد زيد ونصبه في لارجل الازيد
لامتناع دخول من الاستغرافية على المعرفة وعلى التبرئة فيها ولا يطردها هذا التعليل في نحو
ما جاءني من احد الارجل صالح ولا يجوز جرهما اتفاقاً ٤ من البصريين ولا في نحو لارجل
في الدار الارجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجاعاً ولنا ان نقول انما يجوز
الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين لان افعالهما فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيهما
بعدهما اذ لا يعملان الا بالنفي ومجئى الا يقتضي زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض (فان قيل
يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقاً ليس زيد شيئاً الا شيئاً لا يعباؤه لان معنى ليس وما سوى
اجاعاً منهم (قلت سلينا تساوى معنييهما ولا يلزم التناقض لان افعال ليس فيما بعد
الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلاً وفعليتها لا تزول
بالاكيزول نفيها (فان قيل فقد اثبت انها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر
لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقاً فيلزم ان يكون في ما يرضا معنى الفعلية
(قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال ايها
نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون
خبرها مطلقاً او في الحال كما يجئ ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي
مضمون الخبر وهو معنى ماشيء واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون معنى
الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما فن ثم قيل انها بمعنى
واحد اي في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد

٣ فلا بد من تجويز زيادة الباء
في نحو التي بيده اعني في المو
جب افعال الباء فيما بعد الا في
ما زيد بشيء الاشياء نسخته

٤ منهم نسخته

٥ والمغزى نسخته اي المقصد


(فاذا ثبت هذا قلنا ان الانتقضة معنى النفي في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفي بحاله كافي ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيهما معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها
عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال
التامة فافادتها الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجريد
عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يحز الجرو ولا النصب فيما بعد
الاف في نحو ما زيد بشئ الابشئ لا يعباؤه ولم يحز النصب في نحو ما زيد شيئا الاشئ لا يعباؤه فما
وجه الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعا كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت
على المبتدأ والخبر غلبت على الكن يبق عملهما تقدير ا اذا كان العامل حرفا لضعفه فن ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كافي مانحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك
المقدور وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء المجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر
العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط
ان بينهما وبين العمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا
يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى
القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمر حتى قال
بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كافي نحو ما زيد بشئ
اوشياء الاشئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كافي خبر ما قالوا يجب الحمل
عليه اجابة الداعى الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال
من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول
ذلك الا زيد بالرفع ولا يتمتع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني
احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس
بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني
احد الا زيد واما في ما رأيت احدا الا زيد فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجئ النصب
في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر ٣ مهامها وخروقا لا انيس بها
الا الصوامج والاصداء والبوما وقال ٤ ولا امر للعصى الامضيعة وقال الخليل
مضيعة حال وجاز تنكير ذى الحال لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيعة واما نحو قولك
(لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف
منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا واما يقرب مما مر من جهة
الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى
الحمل عليه كافي نحو ما زيد
بشئ آه) اى كما انه اذا
انتقض النفي في خبر ما بالا
وجب العود للضرورة الى
الرفع الذى هو الاعراب
الاصلى له كذلك اذا
انتقض النفي في البدل عنه
او فيما عطف عليه وجب
اعتبار الرفع في ذلك الخبر
لتصحح الاعراب ٣ قوله
(مهامها وخروقا) انخرق
الارض الواسعة ينخرق
فيها الرياح والجمع خروق
٤ صدره وضيعتم امرى
بمنعرج اللوى

الازيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لزيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجئ في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع لي حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فا رأيتهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى ما رأيت القوم الازيدا * ولا بأس بان تذكر بعض ما همله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع (احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل (وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا احدا الازيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل (وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه * ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الازيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصبا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الازيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الادرهين كان نصبا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصابه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا يمنع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاستة لاستهجن بلاريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة (ورابعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلح ان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا

٢ قوله (لمثل ما قلنا) من
عدم جواز افعال ما قبل
الا فيما بعدها الا في احد
امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايروا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما براب
وابن الازيدا اي زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الازيدا
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (ما فدى
وصى نبيا الاعليا) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو
من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدم معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فلاستثناء منه لان مرتبه بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم
احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايروا معنى اشتراكا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو
ما ضرب احد وما قتل الاخا لدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يحكى (وخامسها انك اذا كررت الافا ما ان
تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد
من حرف العطف قبل الانحو ما جاءني الازيد والاعمر واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاءني الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت
الازيدا الا رأسه او بدل الاشتغال نحو ما اعجبني الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاءني
الازيدا لاعمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الاخوك الازيد اذا كان زيد هو
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما
ان يكون في العدد او في غيره (فالذي في غير العدد نحو جاءني المكبون الا قريشا الا
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى
منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر
وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكين غير قريش مع جميع بني هاشم الاعقلا
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكبون الا قريش الهاشما الاعقلا ان يجوز لك
في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكين مع عقيل جميع قريش الهاشما
(والذي في العدد نحو له على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاستة الاخسة الاربعة
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحداه) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جميع الازواج اعنى العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعنى التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا ظاهرا حسنا في اظهار المطلوب ولكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد النحوية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف ٢٤٢  باظهار المطلوب والجريان على القواعد

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الاتسعة الاثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية نسقط منها الثمانية يبقى واحد ونضم اليه سبعة تصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الاتسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الاتسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الاتسعة (وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الازيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابى حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو  لا صلاة الا بفتح الكتاب  وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الاثلاثة الاربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منفي خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزيد عليها السبعة فتكون احد عشر (وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امامن العشرة كان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ولم يلتفت الى ما شتهر من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الاتسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما يليه فظاهر لكونه استثناء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحدا فلانه يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الاثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين نعم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في النزول والصعود وذلك خسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا التقي المنفيات عن المثبتات بقى واحد وقد عرفت

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الاثنين راجع الى قوله (غيره) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الاثلاثة قال واذا اثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفى ثلاثة واعتراض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجالى وقد عرفت ما فيه ٣ (وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوله على خمسة الائمة وكذا اذا قلت له على عشرة الاخسة الائمة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرضا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا وان توسعها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من التأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وبقية واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الازيدا الاعمر احدا لا بكرا والاكبرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرضا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضممار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالقاشي المشهور * واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الازيدا الاعمر الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الاعمر وخالدا مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيد الاعمر الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدا مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الازيدا الاعمر الا خالدا ولا يجوز التفرغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعمر وجاءني غير زيد وعمرو من جملة القوم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الحبز الازيدا لان المنفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الحبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الحبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الحبز الازيد او النصب واجب في اول المستثنيين لانه عن

لعلمهم تحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثلث كائنك قلت له على عشرة الائمة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الائمة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الائمة والاستثناء من المنفي اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكما لها عاملة في المستثنى على عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقوله اكرم بنى تميم والنخاعة هم البصريون الا فلانا * قوله (ومحفوظ بعد غير سوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي حجة القراءة قمع السين مع المد وكسرها مع القصروهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويوه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يحز ذاك وامتناع وقوعه صلة لما المضدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر * رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانا نحن افضلهم فعلا * وما حكى المازنى من قول بعضهم ٥ اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبغ نسخته

٦ (قوله سبع الجودى) والجد والجدو الحمد المكان الصلب المرتفع على وزن صر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه *

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكما لها عاملة في المستثنى على عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقوله اكرم بنى تميم والنخاعة هم البصريون الا فلانا * قوله (ومحفوظ بعد غير سوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي حجة القراءة قمع السين مع المد وكسرها مع القصروهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويوه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يحز ذاك وامتناع وقوعه صلة لما المضدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر * رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانا نحن افضلهم فعلا * وما حكى المازنى من قول بعضهم ٥ اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبغ نسخته

٦ (قوله سبع الجودى) والجد والجدو الحمد المكان الصلب المرتفع على وزن صر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه *

وسبحت اى قلت سبحان الله وليت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها التسبيح قول سبحان الله والتسليم قول
 سلام عليك والجملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد
 واستدلالة على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا
 لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فعناه تنزيه
 الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا
 تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يربطون من ارادوا
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون أكد
 وابلغ قال تعالى ﴿فلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء﴾ وقد جاء فى كلامهم الا قبل
 ما خلا وما بعد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي
 دخول الاعلى حاشا الجارة ﴿قوله﴾ (وغير صفة جلت على الا فى الاستثناء كما جلت
 هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة للجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿لو كان
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا﴾ وضعف فى غيره ﴿قوله﴾ (غير مبتدأ وصفة خبره) اعلم ان
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو
 الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون
 فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كاذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا
 واثباتا فلما اجتمع مابعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها جلت ام ادوات
 الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وجلت غير على الا فى الاستثناء
 فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الامغاير لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغاير لما قبلها
 نفيا واثباتا كما بعد الاول ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير
 على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع
 غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرائط التى تذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى
 غير والا فى الاصل حرف لا تحمل الاعراب روى اصلها فجعل اعرابها التى كانت
 تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على
 الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع
 المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر
 لانصاف غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله (وكذا غيره)
 كالحقولة بمعنى قول لا
 حول ولا قوة الا بالله
 ٨ قوله (مما يصح) او
 يشبه اى مما يصح

٨ فاذا حمل نس
 ٩ اى لا اصلية

في المستثنى بالآوهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لا تنصب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمر بالرفع عطفاً على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد (قال القراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقاً سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله * ٣ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * كما يحى في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله * غير اني ٤ قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء * من هذا الباب اي مبني على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى * مثل ما انكم تنطقون * ويجوز ان يكون منصوباً لكونه استثناء منقطعاً (وقولهم بيد مثل غير ولا تجي الا في المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * انا افصح العرب بيداني من قريش * ويجوز ان يقال بينها لاضافتها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع (قوله كما جلت هي عليها في الصفة) اي جلت الاعلى غير في الصفة (قوله لجمع) اي ما يدل على الجمعية جمعاً كان رجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظاً كان او تقدير فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الاوصاف كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة (وشرط كون الجمع منكراً لانه اذا كان معرباً نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيداً فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فاختر كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حل الاعلى غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئاً اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الدراهما وربما كان المنكور محصوراً وتجاوز الصفة لعدم دخوله قطعاً فيه كقوله عندى عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الاعرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزفوف كأنها هفلة ام رآل دوية سقاء * قوله بزفوف اي بناقة خفيفة سريعة قوله ام رآل فراخ النعام واجدها رآل قوله دوية منسوبة الى الدوقوله سقاء طويلة الساق

٤ قوله (قد استعين على الهم اذا خف بالثوى) اي استعين على همي اذا خف بالمقيم الانطلاق والانكماش والنجاء الاسراع

٤ تمامه حامة في غصون ذات او قال آه والبيت الذي قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها قصرت الى وجنا شمالاً قوله لم يمنع ضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله او قال جمع وقل بالفتح وهوا لجماعة او باسكانها وهوشجرة المقل او ثمره

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد
فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتب في صحة الاستثناء بصحة الدخول
(وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف
جمع او شبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال * انيخت فالقلت بلدة فوق بلدة *
قليل بها الاصوات الابعامها * ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وما بعدها بدلا
من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا (ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة مع
صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه
اكثر المتأخرين تمسكا بقوله * وكل اخ مفارقة اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * وقوله
عليه الصلوة والسلام * الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون
الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم * وقال
الكسائي تقدير البيت الان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصل لا يحذف
الابعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع (وقال المصنف في البيت شذوذ ان
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لا فائدة التعمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف
اليه وهو ان يقول الفرقدان لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى * لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا * قال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله
لفسدتا لم يحز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال (قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي
كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابي ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البديل لا يجوز
الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة
المنكر لانه غير حام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصده الاستغراق
لم يجوز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل
واجاز المبرد رفع الله على البديل لان في اومعنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره
فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى
* فلو لا كانت قرية آمنت * الآية تجري النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى منع
اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتب في جواز الاستثناء
بصحة الدخول كما تقدم ه (قوله وهو في غيره ضعيف) يعني جعل الاصفة في غير مثل
هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله * وكل اخ مفارقة اخوه * البيت
ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيويه واتباعه كما تقدم * قوله (واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة
ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى * مكانا سوى * اي مستويا ثم حذفت الموصوف

ه قوله (كما تقدم) من انه
لا يقال ما جاءني رجال الا
زيدا على انه استثناء متصل

واقم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى
 افادة معنى البدل تقول انتلى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادسد المبدل منه وكائن
 مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجب والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
 فلا يجوز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين
 هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الا ان
 فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى
 الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها
 رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال *
 ولم يبق سوى العدو ان دناهم كادانوا * وقال * تجانف عن جواليمامة ناقتى * وما
 عدلت عن اهلها لسوائكا * ومثله عند البصريين شاذ لايجب الا فى ضرورة الشعر
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
 فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه
 على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ ولقد تقطع بينكم * وتقول لى فوق
 السداسى ودون السباعى * واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكائين بعد
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الاوليس غير
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كمايجب فى الظروف المبنية وغير
 خبر ليس اى ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * وهو ضعيف
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد
 حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس
 غيرا كائنون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس
 غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء
 والنصب على اضممار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
 (واما لاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عدد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم فان جر ما بعده فبإضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعده ما يدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تعالى على الذى احسن﴾ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس * ولاسيما يوم ابدا رة جبل * بنصب يوما ايضا فتكفوا لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التثنية كافى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيت قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيت قاعدا * واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله * ولاسيما يوم ابدا رة جبل * اعتراضية كما فى قوله * فانت طلاق والطلاق الية * اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاني القوم ولاسيما زيدا ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقليل سيماء محذوف لا ولاسيما يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل القدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيت قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال عودته ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفيا والاول اولى واعذب وقد يقال لاسيما ما مقام لاسيما * واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يلحقها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقوله ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم ك
منهن صالح * السى
كأثل يقال هذان بيان
اى شيهان والجبل
موضع وهذا من السبع
المعلقات
واعرب نس

الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد ويجوز ان يكون هذا لا لعموم ذي الحال وانما شرط التفرغ لتكون الاملاءة
عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها
عما يقتضيه من الاسم لا تكسار شوكتها بالالفاء وشرط ككون الفعل مضارعا
لمشابهته الاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قديين وذلك اما اقترانه
بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه اليه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض
منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيت الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام
﴿ ما ايس الشيطان من بنى آدم الا اناهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب
مضمون ما بعد المضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا
المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب
لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقار ناله في الزمان نحو
ان كان هناك نار كان احترق وان كان هناك احترق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا
فالجمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد المضمون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الايديد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والافيصاغ ما قبل الا
وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك
او مضارعين نحو ما زوره الا زورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الالهنا مجردا عن قد
والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد
الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى
كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرتة الا اكرمتني ولا زوره الا ويكرمتني وانما اطرد الواو مع هذا
النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو
جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالانجاز ان يستظهر مطردا في ربطه
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فن ثم اطرد نحو ما زوره الا ويكرمتني
وندر قت واصك عينيه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو
ما زرتة الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصيار على قد فلا يقال ما زرتة الا قد زارني لانك ان
نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا
كان مع قد كما يجيء في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه بمضمون عامله لانه قد يجيء
بخلاف ذلك كقولهم خرج الا ميرمه صقر صايدا به غدا اي اازما على الصيد وكذا
معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء الا اازما على اتيانهم
من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالمواقع الحاصل (وقد تدخل الواو لما بعناها

وما في الحديث من
الاشكال والجواب حقيقته
سعد الدين في حاشية
الكشاف في تفسير سورة
النساء

على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته ﴿ كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغىكم آلهاء ﴾ اي ابغى لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والالتقص معنى النفي الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تجبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك (ولما في الاستثناء لا تجىء الابدالنفي ظاهرا او مقدر اكارايت ولا تجىء الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ ﴿ قوله ﴾ خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة (لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا واسما نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ (وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فيما قبل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهوانه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضهى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قيصره قد من دبر ﴿ وفي قول الشاعر ﴾ وكان طوى كشفا على على مستكنة ﴿ فلا هو ابداءها ولم يتقدم ﴾ ولا في قوله ﴿ اضممت خلاء واضهى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخنى عليها الذى اخنى على لبد ﴿ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي (ومنع ابن

٢ كامر نمسحه
٢ (قوله لمثل تلك العلة)
اي لدلالة تكون على الحال
والاستقبال فتقع المضارع
في خبره لغوا
٤ (قوله اخنى عليها الذى
اخنى على لبد) اخنى عليه
الدهر اي اتى عليه
واهلكته ويزعم العرب
ان لقمان هو الذى بعثته
عاد الى وفدها الى الحرم
ليستسقى لها فلما اهلكوا
خير لقمان بين بقاء سبع
بقرات من اظلم عفر
في جبل وعمر لا يمسه القطر
وبقاء سبعة انسر كلما هلك
نسر خلف بعده آخر
فاختار النور فكان آخر
نسوره يسمى لبدا وهو
منصرف لانه ليس بمعدول
كذا في الصحاح ام ظبي
جمع ظبي

مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال
ومراد فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهي
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال
المتنقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متاثلا ثم نكست وكذا مازال
واخوانها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بوجوده اي هذا عادته لانه
وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الا زمانة الا انه لمضارعتة اسم الفاعل لفظا ومعنى
يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار وما زال واخوانها بخلاف الماضي فانه
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها
ماضيا لان ما المفيدة للذة نحو ما ذر شارق تغلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال
كيجي في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقديجي بمعنى الماضي
كقوله تعالى ﴿مادمت حيا﴾ واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيويه على ما بين
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة
او مضارع لمشابهة اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ
لانه لم يحز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما ههنا فلا ليس وان كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا اتنى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز
التقديم نحو كان الفتى هذا * قوله (وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل امانت منطلقا
انطلقت اي لان كنت (قوله عامله) اي عامل خبر كان واخوانها وما كان ينبغي له هذا
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان * واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿اطلبوا العلم ولو بالعين﴾
اي ولو كان العلم بالعين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا
وقوله * قد قيل ذلك ان حقوا ان كذبا * فما اعتذارك من شيء اذا قبل * اي ان كان حقا
وتقول لا ترتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت (واما في مثل
التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع
كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كافي قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

ه (قوله فصرت متاثلا
تمثل من علته اي اقبل
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك
الاعمال خيرا لان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى
واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول
الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه
الذي هو بحزبه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا (فان قلت فقد رفع كان التامة) قلت
بضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كاتسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فان راكبا مجرما بعد ان اوان
لامع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر
نحو المراء مقتول بما قتل به ان سيف فسييف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
بسييف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا يصلح ٣ فطالح اى ان لا يكن
المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على
الجار بتقديم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم
الذى بعد الفاء فرفعه او لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه
فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لا بقى نحو فيجزي خيرا
وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان
وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء في الفعلية اتما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما
اذا كان مقدر فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول
ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجود لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اى يجب
حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله * ابا خراشة امانت ذانقر * فان قومي
لم تأكلهم الضبع * اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور
في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض
منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم
النون الساكنة في الميم وجوبا فبقى الضمير الرفوع المتصل بلا عامل يتصل به بفعل
منفصلا فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما ائت (وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان
في قوله تعالى * ان تضل * اى فتح الهمزة وكسرهما بمعنى واحد اى بمعنى الشرط
وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذانقر البيت ان كنت ذاعدد فلسست

٣ قوله فطالح (الطلاح
ضد الصلاح

بفرد واما اللفظ فلم يجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله * اما اقت واما انت مرتحلا
 * ٤ فالله يكلا مانأى ومانذر * مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ما اقت بكسر
 الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق
 معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع
 كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذف لازما ولما كان معنى الشرط ههنا
 ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذا ما بمعنى اذا ما واما شرطية بلا خلاف ولا بد عند
 البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نقر الذي هو بمعنى
 لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما
 نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد
 الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى * واما بنعمة
 ربك فحدث * واما مقدرة نحو * وربك فكبر * كما يجيء في حروف الشرط فيقدر
 البصريون اما انت ذا نقر تكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا
 جواب اما اقت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلا لك الله لاجل ارتحالك
 وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
 حذف شرطها جواز المغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسييف وان حقا
 وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان
 حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها
 لان بقائها على وضعها الاصل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصل بلا مفسر
 هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل
 الوجوب لانها تصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون
 كالکافة لها عن مقتضاها اعني الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف
 منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء
 لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجاء بها لما تغير صورة
 حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع
 اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي
 ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لاحالة فلا بد اذن من اقامة جزء
 من اجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني
 فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاثان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت
 ذا نقر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون
 فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا) وقال سيبويه لم يجز حذف
 الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل
 فمن عمجاز في * اما تخاف * ٢ ومن عضة ما ينبت شكيرها * النون كما جازت مع اللام في
 نحو لتفعلن كما يجيء في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء

٤ (قوله فالله يكلا مانأى
 ومانذر) كلا الله كلا
 بالكسرة حفظه

٢ (قوله ومن عضة ما ينبت
 شكيرها) اوله اذامات
 منهم واحد سرف ابنه *
 والعضة واحدة العضة
 وهي كل شجر يعظم وله
 شوك والشكير ما ينبت
 حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال ﴿ من لدش ولا فالى اتلائها ﴾ اي من لكانت شولا والاتلاء ان تلد الناقصة فتصير ذات تلو ﴿ قوله ﴾ (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) ينقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه ﴿ قوله ﴾ (المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفعولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ايا حسن لها متأول) لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجيع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجيء ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفي ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه (قوله لا غلام رجل لك) مضاف (وقوله لا عشرين درهما لك) مضارع له وقد بينا معنى المضارع للضاف في باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اي فان كان اسم لا مفردا ولم يحز ذكر اسم لا تنصيرها لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا (قوله على ما ينصب به) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثني والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسير في اعرابية خلافا للبرد والاختش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وماعلت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول البرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مر كب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتناقله بتركيبه مع عامله (قال ابو سعيد انما ك ب مع عامله لا فائدة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مر ك ب معها تطبقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة (والاولى ما ذهب اليه البرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفى ليس باشد من بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين (وقال سيبويه انما حذف التنوين من النفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصا صها

٣ (قوله من لدش ولا فالى اتلائها) الشول النوق التي جف عنها واتي عليها وارتفع ضرعها من ثاجها سبعة اشهر او ثمانية الواحدة شائلة والتلو ولد الناقدة الذي يتلوها

بالتكثير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بأعرابه لأنها بمجموع الشئتين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فتحولت بمعمولها سائر المعمولات وهذا في ضعفه أعني بناء الم معمول أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته (والحق أن نقول أنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لأن قولك لارجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لارجل في الدار ولا امرأة فانه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصب بل هو الظاهر كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما عني رجل اذ يجوز أن يقال لارجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجلان بل رجلان ولا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لزوم التناقض فلما أرادوا النصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فينوها وانما بنيت على ما نصب به ليكون البناء على حركة استحقة النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الأعراب ولا يكون مضاف مبنيا لأنادرا نحو خمسة عشر ك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لأنه لا يركب أكثر من كلمتين وأما نحو لارجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني وخلافا للبريد فان قال به لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الأعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقليل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في أول الكتاب ونقل عنه أنه قال لأن المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لارجل وامرأة وله أن يقول أردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك أن المثني والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص يا زيدان ويا زيدون (وقيل انما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب أنه لم يقيم دليل قاطع على أن لا مركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وإن سلمنا فتحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المسمى بحضر موت كما يجيء في باب المثني وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا التمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منغوض بنحو يامسلات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاثونه بلاثون لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة بتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما نصب به والمأزني يفتح بلاثون نحو قوله ﴿أودى الشباب الذي مجد عواقبه﴾ فيه تلذذ ولا لذات للشيب ﴿حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدلاء التبرئة مما كان معر بابا الحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد﴾ واعلم أن الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا

طريف نسخ

مال وغضبت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل
 لانما كان لمشايتها ان كما يحكى وتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر ور بما فتح نظرا
 الى لفظ لا قليل كنت بلا مال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
 * لولم يكن غطفان لا ذنوب لها * الى لامت ذوو واحسا بها عمرا * فلا زائدة وقد اعتبرت
 فبنى الاسم لها فاطنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
 * لا تثرىب عليكم اليوم * عند سيبويه وجهه والهاء الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى
 والا كان مضارعا للمضاف فالتصيب كفى لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو
 خبر المبتدأ كفى قولك عليك تثرىب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى
 * لا عاصم اليوم من امر الله * اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على
 حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه
 الجملة التيسيرية لا محل لها كما قلنا فى سقيالك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة المبينة محل
 لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظن
 ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
 وكل مصدر يندى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا
 كان او منقيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك
 المعول وليس بك الاتقاء ومنه * لا تثرىب عليكم * وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى
 ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لضمه ضمير ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك
 مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصلبا
 فى الجامع اذا نقيت فى الوجود من يوقع صلاته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى
 فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لا مصلبا
 فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصلبا سواء صلى فى الجامع او فى غيره هذا (وحكى ابو على
 عن البغداديين انهم يحيزون كون الظرف والجار فى نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم
 اليوم من امر الله من صلة المنفى المبنى وفيد نظرا لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله
 وان كان معرفة او مفصولا بينهما وبين لا وجب الرفع والتكرير * اعلم ان لاء التبرئة انما
 تعمل لمشايتها لان ووجه المشابهة ان اللبابة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
 ولأ التبرئة لللبابة فى النفي لانها لنفى الجنس فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفي والاثبات
 تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما
 ان اصلها التى هى ان انما تعمل لمشايتها الفعل لا بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى
 ان الظاهر ان بين ان ولأ التبرئة تافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا تقول
 انما لم تشمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تثرىب عليكم
 اليوم تثرىب عليه فبحث
 عليه فعلة

٣ كذا فى بعض النسخ الى
 قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفى الجنس بانتفاؤها وكذا لم تعمل في الموصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكالم يحز العمل في الموصول لم يحز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن (ومن قال ان الفتححة اعراية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اتنى التركيب بالفصل وقيل انما لم بين مع الفصل لانهما لما مرجا تعدى البناء من لالى المنفى بسبب التركيب فاذا اتنى التركيب اتنى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغىها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اى التى الغيت فيها لاما وجوبا كفى المعرفة والموصول واما جوازا كفى النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك اذا عملتها او بقيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعملها على ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان الامع لاء التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذى لا يمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لافى المواضع الثلاثة امام المعرفة فتحول لا زيد فى الدار وقولهم لانولك ان تفعل كذا وامام الموصول فتحول لافى رجل قال * بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركايتها ان لالينا رجوعها * وامام المنكر المتصل فتحول لافى رجل فى الدار قال * وانت امرء منا خلقت لغيرنا * حياتك لانفع وموتك فاجع * ومثله قولهم لاسواء وقوله * فانا ابن قيس لابرأح * وقوله تركتني حين لامال اعيش به * ٦ * وحين جن زمان الناس اوكلبا * واجيب بان قولهم لانولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهى فى المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتناولوه وبشذوذ قوله ان لالينا رجوعها ولا نفع ولا برأح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لاسواء ٢ ويكون لافى لاسواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هما لاسواء على ما ذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لابرأح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لافى لانفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لاعل ليس والاوى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب فى الاختيار تكرير لا المملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لامر حبا اى لاقيت مر حبا او لارحب موضعك مر حبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لاوطئت سهلا ولا نعمة اى لا نمت عينك نعمة وكذا لامسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لاسلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه فى الاصل امر او نهى فكأنه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرناه فى باب المبتدأ ولا اصابتك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لانولك

٦ (قوله وحين جن زمان الناس اوكلبا) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا هقر انسانا كلب ٢ كذا فى بعض النسخ الى قوله تحكم

٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل
لا مكان غير وبمعناه اعني غير
الذي لا يقصد به اثبات
موصوف له بل يقصد به
سلب ما اضيف اليه كقول
كنت بغير مال اذا قصدت
سلب المال ولم يقصد اثبات
موصوف لغير اذ ليس
مرادك انك كنت مع شيء
هو غير المال المال فتقول
غضبت من لاشي ومانت
الا كلاشي وانك ولا شيئا
سواء فلا استعمال لاستعمال
غير وبمعناه باشرتها العوامل
التي لم يباشرها قبل ذلك اذ لم
يجز في لارجل في الدار ان
يدخل عليه ان او غيرها
ولكونها بمعناه تقول انت
غير قائم ولا قاعد آه (نسخه
طويله
٤ (قوله اي علاك الشيب في
وقت وقت الشيب) والظاهر
ان يعكس ويقال المعنى قد
سبت في وقت واقع في اثناء
وقت الشيب فاضاف الوقت
الاول الى الثاني لاشتمال
الثاني عليه
٥ (قوله قلوصي حين لاجين
حينين او تحن) القلوص من
النوق الشابة وهي بمنزلة
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر واتملم تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾
على مايجئ في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لابعني غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشي او بحرف الجر اي حرف كان نحو
كنت بلاشي وغضبت من لاشي ومانت الا كلاشي وخلقنت من لاشي او انتصب نحو انتك
ولاشيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشي وثانيها ان ينجر ما بعد لاء الجر قبلها نحو كنت بلا مال
ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول
جرير * ما بال جهلك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لاجين * فالاولى ان لازمة كما
في قوله * في بر لا حور سري وما شعر * ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب
قبل آوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل
وقت لا وقت اللهو كقولك فوق الثلثين واما قول الشاعر * حنت قلوصي حين لاجين تحن * فحين
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لاء على المجرور بغير
كقوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم
راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعروف باللام فان
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعروف باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه
من تكريرها في نحو لارجل في الدار والمرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لاء الى
معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط يلزم
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يعنى من الهمب﴾ وقولك
زيد لارا كب ولا ماش وجاءني زيد لارا كبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لارا كب واللا
انسان اعم من الاحيان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة
استعمال لامع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لاء عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر
تقدير من الاستغراقية بعد لاء لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لاف غير
بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونها لني الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها مصدر الكلام
وبكونها للتبرئة انها لني مضمون الجملة فيلزمها التصدر * واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر
بعض اخلاص بكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن
في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او ما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا

ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبدالله وعبد الرحمن اذ الله والرحن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تكبيرهما قال * لاهيتم الديلة للطي * وقال * اري الحاجات عنداني * حبيب * نكدن ولا امية في البلاد * ولتأويله بالنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغل في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا باحسن لها لا يفصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد لعنى الفصل والقطع كلفظ الفصيل وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى التذكير هما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة بحرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع * قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني) يعنى اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه (الاول فتحهما ووجهه ان نجعل لافى الموضوعين للتبرئة فبنى اسميهما كالأول انفردت كل منهما عن صاحبتهما ويجوز على مذهب سيويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهمما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر و ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كعملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متمثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كفى ان زيدا وان عمرا قائمان كأنهما شئ واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كافي قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لاحول وقوة كقوله * فلا ب و ابن مثل مروان وابنه ٢ * على ما يجئ فلا يجوز عند سيويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله (خبيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خبيب

٢ وتامة اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا قال * لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الرافع قال * لعمر كم الصغار بعينه لا ام الى ان كان ذلك لا ب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر * وما هجرتك حتى قلت معلنه لاناقة لي في هذا ولاجل

في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث قبح الاول ورفع الثاني على ان لازامة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لآب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لاحول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جلتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفع الاول وقبح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستفراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبيين * قوله (واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني) قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان * ٤ الاطعان ولا فرسان عادية * الانجشؤكم وسط التناير * ه وفي مثل الاقاص بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة فعني الاستفهام فيما ذكره من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله (الاطعان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التناير ويروى البساتين ه قوله (وفي المثل الاقاص بالغير) قال في الصحاح قص الفرس وغيره يقمص قصا وقاصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرخهما معا ويعجن برجليه وفي المثل ما بالغير من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زينا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمنى كقوله * الاسيل الى خرفا شربها * الاسيل الى نصيرين ججاج * فالمازى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيحوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثير انفقه والاماء وخبر شربها وخبرها عندهما اما ظاهرا ومقدر ككافى المجردة (واختار المصنف والجزولى مذهبهما) وقال سيويه لا يحوز حل التابع على الموضع ولا خبرها اذا التمنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام التمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لظاهر ولا مقدر فهو كقوله كالتهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما يلى لا اى اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * ٧ يدل على محصلة تبيت * ٨ والبيت مضمين فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيدكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلا ترونى رجلا ويروى الالغاء في الا التمنى نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل * قوله (ونعت المبنى الاول مفردا يلية مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا ابوابنا) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يلية حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان النفى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانت قلت لاظريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالوصف والثالث قرينه من لا التى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا نعت المعرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه ٣ من الالوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبين النعت الثانى وما بعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولانتفاءهما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانها لا يبنيان اذ اوليا لا اسمين لهما فكيف يبنيان بجرهما مجرى اسمها ولانقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (يدل على محصلة المحصلة المرآة التى تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يليه

٨ تمامه * ترجل لنى وتقم بيتى واعطىها الا تاوة اذ رضيت * قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والا تاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة

٩ قوله (لارجل ظريف) الظرافة الكياسة

٣ قوله (من الثلاثة المذكورة) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء

٣ قوله (لانتفاء الاول) باعتبار عدم الاتصال لفظا لا باعتبار كونه فى المعنى هو المبنى

تكاليف مستهجنة (وقال ابن برهان والسيرا في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع
خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخله على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لاف خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب
لامع المنفى في هذا الموضع وفي غير موطن تركب المنفى ههنا مع نعتة (قوله ومعرب رفعا ونصبا)
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها (وقال يحيى بن معطى صفة المبنى
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قالها على صفة المنادى المبنى المضموم
مضافة ولما فرق ان يفرق بان يالو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع
صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل
في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى
بنائي فكان حل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بل فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يمنع رفعه لو وقع منفيا على
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب
بكونه مضافا او مضارعا له لم يحز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا
ذهب المصنف كافر في خبر لا التبرئة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي
نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عامله لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذا لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يحز رفع وصف اسمها كالم يحز رفع او صاف اسماء تلك
لانتفاء معنى الابتداء معها كلها (ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف
عل لا الاترى انه يطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه
ايضا على رأى المبرد فهي عامل ضعيف تعمل لمشابهة المشبهة اعني ان مشابهاة ضعيفة فلا
جرم يجوز اعتبار اسمها الاصل اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل
ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف
او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البنائية نحو جاءني
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البنائية لمشابتها للاعرابية
بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد
الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنسوب لانها
تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز)
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو
لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفى المبنى (ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع
نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في

المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء صحيح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز
 لا بوابن كما قلت في النداء يازيد وعبرو وذلك لضعف الاعن التأثير الا فيما يليه او كان في حكم
 ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من
 جعل العامل في خبر المبنى نفس لا لا المبتدأ ان لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل الا بعد الخبر
 كافي ان (وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البديل وعطف البيان
 والتوكيد اللفظي فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لا حكمهما مع المنادى المضموم
 ففي البديل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب ل (وقال ابن مالك البديل ان كان
 نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل
 البديل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرط
 بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة) (ولعل ابن مالك فرق بين البديل والوصف
 بان الوصف ٦ متركب كالوصف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبهما مع الوصف واما البديل
 فيجعل البديل منه في حكم الساقط فلا يبقى البديل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
 ولا مع لالانها داخله على البديل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه
 لم يقدّم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البديل
 كما يجيء في باب وندكر في باب البديل انه يجوز اعتبار البديل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
 في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثله احدولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد (قال امرء
 القيس * ويلها في الهواء الجوطالبة * ولا كهذا الذي في الارض مطلوب * وهذا يدل على انه
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا جلت
 على اللفظ قلت لامثله احدولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كافي
 قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا) (واما قول جرير * لا كالعشبة زيرا ومن ورا * فقيل انتصاب
 زيرا بتقدير الفعل اي لا اري كعشبة اليوم اي كزيرا عشبة اليوم زيرا كما تقول ما رأيت
 كاليوم رجلا وذلك ان العشبة ليست بالزيرا حتى يكون عطف بيان لها) (واقول مع تقدير
 كزيرا عشبة اليوم زيرا صار الاخر هو الاصل الاول كافي قولك لا كالعشبة عشبة وعشبة
 فيجوز ان يكون زيرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيّد فلا يجوز تأكيّد المنفى المبنى تأكيّدا
 معنويا لان المنكر لا يؤكّد ذلك التأكيّد كما يجيء في باب التأكيّد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه
 في المنادى كونه على لفظ المؤكّد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك
 وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعاً ونصباً وذلك لانك لما
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه
 قرأنا عربيا * فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

٥ هو المنفى بلا وهو المقصود
 فيجب بناؤه كذا في بعض
 النسخ غير المعتمدة
 ٦ يتركب مع الموصوف
 واما البديل نسخه

٧ هذا كله على مذهب
 النحاة وقد يجيء في باب
 التوابع ان عطف البيان
 هو البديل لحكمه اذن حكمه
 نسخه

(ومثل لا اباله ولا غلامى له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يحجز
 لا ابافيهما وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه) يعنى ان الكثير ان يقال لا اباله ولا غلامين
 له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثني وجمع المذكر
 السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف
 نون المثني والمجموع واثبات الالف في الاب والآخر فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخا
 له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى يكون مضافا واللام
 زائدة فيكون معربا * ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة ان هذا المذکور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقليل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر
) اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيدي لتلك المقدرة كتم الثاني في ياتيهم تيم
 عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كلا فصل (فقليل لهم ما الذى جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه باللام المقحمة توكيذا دون سائر الاضافات المقدرة باللام) اجابوا بانهم قصدوا
 نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع
 مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
 فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون
 هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابال رجل حاله كذا ولا غلامى لشخص
 نعتة كذا والدليل على انه مضاف قوله * وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد * واى كريم
 لا ابالك يخلد * فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء
 الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله * يا بوس
 للجبل ضرار الاقوام * قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
 معرفة فوجب رفعه وتكريره لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض
 من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا
 لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون
 لا ابالك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابالك
 ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك وابل لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
 واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا في لا ابالك
 محذوف اى لا ابالك موجودا ما في لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجمله الاولى
 بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد خوى الجملتين
 مع كون المسند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه
 في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى
 حكم المضاف من اثبات الالف في ابواخا وحذف النون في غلامى ومسلمى ولا يريد
 بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ
 ومات مزرد) مزرد اخو
 شماخ الشاعر ابن ابي شداد

لوجب تنوينه كافي لاحسن وجهه ولاحفاظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده
 شئ واحد من حيث المعنى ولك في ابالك اما خبر لاوصفة لاسمها واسم لا لايصير
 بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لارجل في الدار ولاعلام ظريفا
 ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لارجل في الدار ولاعلاما ظريفا (قوله لمشاركته له) اي
 لمشاركة نحو ابالك لابالك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل
 معنى المضاف الذي هو ابوك واصله ابالك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
 اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما
 يجئ في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يحذف
 اي من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يحذف ابافيه ولا رقيبى عليها لان
 المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى (قوله لفساد المعنى) يعنى ان المعروف لا يكون
 بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا بالرجل
 طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين
 ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلا متناع الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه
 المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون
 الظرف المستقر نحو لا يدى بهالك ولا غلامى اليوم لك فجاز به يونس اختيارا لان
 الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يحذفه سيويه والخليل بل اوجبا اثبات
 النون الالضرورة الشعر كما في قوله * ٦ كان اصوات من ايعالهن بنا * او اخر الميس
 انقاض الفراريج * قوله (ويحذف في مثل لا عليك) اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لا في
 لا عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلا يكون
 اجماعا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي
 لامثله موجود وجازا ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جرفا لاسم
 محذوف اي لا احد كزيد * قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى
 حجازية واذا زيدت ان مع ما وانقضى النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه
 بموجب فالرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اي دخول ما في مسئلتها ولا في
 مسئلتها لانهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان (قوله وهى حجازية)
 اي هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لاعن الجازيين
 ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الجازية اذن اعمال ما وحدها دون
 لاعل ليس بشروط سيجى وغير الجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا (قوله واذا
 زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله *
 ٢ وما ان طبنا جبن ولكن * منابانا ودولة آخرينا * اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل
 كافي لغة بنو تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول (كان اصوات من
 ايعالهن) الايعال السير
 السريع وآخره الرجل
 هى التى يستند اليها الراكب
 والميس شجر يتخذ منه
 الرجال وانقضت الدجاجة
 والعقاب اي صوتت قال
 الراجز تنقض انقاض
 الدجاج المحض

٢ قوله (وما ان طبنا)
 الطب الدأب والعادة

٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل
قال تعالى ما هذا بشر او ما هن
امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة)
غدانة حى من ربوع
والصريف الفضة ه والمعنى
في قوله وما ان طبنا حين نفي
نسخه

٦ قوله (الاوارى ما ان لام)
الارى محبس الدابة وقد
سمى الاخيه آرياء هو حبل
يشبه الدابة في محبستها وتمامه
والنوى كالحوض بالملوومة
الجلد * النوى حاجز حول
البيت والحجة من التراب لثلا
يصله الماء والجلد الارض
الغليظة ٧ قوله لا ياما يقال
فعل كذا بعد لاى اى بعد
شدة وابطاء ولاى لاى اى
ابطأ وما زائدة اى ابطأ بعد
ابطأ ما ٨ قال تعالى وما محمد الا
رسول ٢ قوله (ويروى
ما مسيئا من اعتب) اعتبني
فلان اذا عاد الى مسرق
راجعا عن الاساءة اى ازال
العتب والهمزة للسلب ٣ فتح
الواو فيه بالنقل من ان
وصلها للضرورة وذلك
جائز

لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى
ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مقيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد
النفي ومعلوم ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند
الحاجة ان ما ليس كلاهما لنفي الحال (والحق انهما المطلق النفي كما يحكى في الافعال الناقصة فلما كان
قياس اعمالها ضعيفا انزلت لادنى عارض فن ذلك يحكى ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فصارت ان كالا الناقصة لنفي ما في نحو ما زيد الا مطلق ويجوز ان يقال انما انزلت
للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذا وهو عند المبرد قياس
انشد ابو علي * ٤ بني غدانة ما ان انتم ذهبا * ولا صريفا ولكن انتم الخرف * وان العازلة عند
الكوفيين نافية لازائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدة لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على
النفي افاد الايجاب ه (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الامفصول بينهما كما في ان
زيد قائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد
يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلا يمكن بحث التحقيق وكذا في الان مع ان في الامعنى
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء * ٦ الاوارى ما ان لا اينها * بالجمع
بين ثلاثة احرف نافية والرواية ٧ لا ياما اينها وما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ ونقل
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله
* وما طالب الحاجات الامعذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى * ومن قساهم كل ممزق * فيكون مثل
قولك ما زيد الاسيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان تقدم نفس الخبر
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا
تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدى
لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جاريا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل
ان واخواتها) قال ابو علي زعوا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره
(قال الربيعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق * فاصبحوا
قد اعاذ الله دولتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر * فان سيديويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذما في الدنيا بشر
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل
حالهم وفي مثل مكانهم من الرفع ٦ ويروى * ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله
* ٣ لو انك يا حسين خلقت حرا * وما بالحر انت ولا الخلق * دليل على

جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الاء على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى
 ابو علي والزحشرى امتناع دخولها على خبر ماء التيمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
 تدخل بعدما المكوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال: لعمر ك ما ان ابو مالك: بواه ولا بضعيف قواه
 * ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للرعي والبيت المذكور شاهده
 ولا يمنع دخول الباء في خبر ايس غير انتقاض النفي بالاولئك لان الباء لتأكيده النفي فلا
 تدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر
 المنفي في باب ظن نحو ما ظنته بخارج وقد تراد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار
 ٤ وقيل هي بمعنى ه في ور بما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان
 الالية بعد باب رأيت منقيا كقوله تعالى ﴿اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم
 يعي بخلقهن بقادر﴾ وقد تراد بعد ليت قال: ندمت على لسان كان منى * ٦ فليت بانه في جوف
 عكم * وما يبطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا
 عرو ضار باختلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿فامتنكم من احدعنه حاجزين﴾ واما الخبر
 اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله (وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانصب
 الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها
 محذوفة وايضا ليس انجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول
 الفعل اليه كافي استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو
 الفعل وشبهه بنصب الجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
 عدم الجار ظهر عليه المقدور هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس
 الامع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد
 اى ما احدا قائما الا زيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدور
 فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل لعمها
 فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز
 ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي (قوله واذا عطف
 عليه) اى على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة (قوله بموجب)
 وذلك اذا عطف عليه ببل او لكن لانهما للائبات بعد النفي كما يحكى في باب حروف
 العطف (قوله فالرفع) اى الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهى النفي وقد ذكرنا
 وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده (وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اى
 ما زيد بقائم لكن هو قاعدة فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى من باب عطف المفرد على
 المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
 فهو على هذا من باب القطع كما يحكى في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على
 التوهم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع
 وهذا كتوهم الجر في قوله * مشائيم ليسوا مصليين عشيرة * ٢ ولانائب الايين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع
 في خير على ان لا معنى ليس
 او ليس خبر اخير بعده النار
 على زيادة الباء ه وقد يؤتى
 بى صريحا نحو قوله * ولا خير
 في خير يرى الشر دونه ولا
 في صديق كل يوم يعاتبه *
 ٦ قوله فليت بانه في جوف
 عكم (العكم العدل وهما
 عكم اى عدلان ٧ وايضا
 لا يعمل نسخ بكسر الجيم
 اى بحرف موجب اى
 وليس بناعب والمأزنى وابو
 العباس لا يجيز ان هذه
 الرواية وهى عندهما ولا
 ناعبا لانه لا يجوز ان يضم
 الخافض

(قوله ولا ناعب) نعب
 الغراب صاح

٣ (قوله فاسجج آه) الاسجج
حسن العفو يقال ملكك
فاسجج ويقال اذا سألت
فاسجج اى سهل الفاظك
وارفق معاوى مرخم من
معاوية

❦ وليس ماذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء متفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل قال ❦ معاوى اتنا بشر ٣ فاسجج ❦ فلسنا بالجبال ولا الحديد ❦ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يحذف المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله ❦ مشائيم ليسوا مصلحين ❦ البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا متفيا مر تقا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما ولا زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان في الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف النطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالتقيان في الماضي واذا رفعت فالتقيان منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالتجملتان حالتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصيب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا بوه يرفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا بوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا بوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا بوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطف الفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد

بقائم ولا قاعد ابوه جازلات في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء رلو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مامكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفعيم نحو قوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ واما في الجملتين فكثير وان اتصلنا بك قوله تعالى ﴿لَنْ نُّؤْتِيَ حَتَّى نُوْتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُلَ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمر و ابو زيد لم يحز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يحز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع ه السبب اجنبا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفي معموله ضمير يرجع الى اسم مالكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يحز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربيعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجئ في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجاعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ في التوابع) واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ﴿ان هو مستوليا على احد﴾ الاعلى اضعف المجانين ﴿وليس بمشهور﴾ (وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره) قال الاندلسي ينبغي في لا العامة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولي فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لالتاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿لات حين مناص﴾ وقد تدخل على لفظه اوان ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ﴿ولات ساعة مندم﴾

هـ هذا السبب نسخ

والتاء في لات للتأنيث كما في ربت وثمرت قالوا اما للتأنيث الكلمة اى لا اولب الغة النفي كما في علامة فاذا اوليها حين فنصبه اكثر من رفته ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشايتها له ٢ بكسع التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يحى في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا وان خبر محذوف اى لات حين مناص حاصل ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع معينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تكثير ما ضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كجاء * العاطفون تحين مامن عاطف * والمطمعون زمان مامن مطعم * وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولا نهنا) واما لالات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذ كر السيرا في عنهم وليس بشئ اذ لو كان جر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شادا وايضا لو كان جار المكان لابتدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا في والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله * طلبوا صلحنا ولات اوان * فاجبتا ان ليس حين بقاء * اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او نقول حذفت الجملة وبنى على الكسر الساكنين لاعلى السكون لثلاثين اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبيئات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعدلات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اى لا من رجل واملات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال * حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت نوار اجنت * وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة * قال * ٥ فى اثر الاطعان عينك تلح * نعم لات هنانا قلبك ٦ متيح * اى ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا فى نحو ايس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لجملة ليس على ما قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يترد ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفته والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت * قوله (المجرورات هو ما شتم على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر

٢ قوله (بكسع التاء)
الكسع ان تضرب دبر
الانسان يدك او يصدر
قدمك استعارة لزيادة
الحرف اخيرا
٣ متصلة بحين وهى النافية
لجنس لانها كانت في مصحف
عثمان ابن عفان رضى الله
عنه متصلة بها هذا بناء على
ان حين وتحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر
٥ قوله (فى اثر الاطعان
عينك) اطعان جمع طعينة
وهى الهودج سواء كانت
فيها امرأة او لا
٦ قوله (متيح) يقال
رجل متيح اى متعرض لما
لا يعنيه
٧ قوله ليس الا المسك آه
ولا بد من اعتبار تقدم
الاعلى الجملة كالاخفى

والفتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) بنى الامر او لا على ان الجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت يزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت يزيد (قوله او تقديرا) كافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان اتصاف لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لا اختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى توصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اى مقدر مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في حكم المفوظ به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كالك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم العرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جرم بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما نحوه ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر * واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف علامة الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الانبساطه عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرفع

٨ من الدعامة اى يقوى
وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا
 ظاهر اجليا في الاغلب * قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج
 في التقديرى وانما قال اسما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كما في
 كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
 تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
 (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿واقام الصلوة واتيء
 الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه * قوله (وهى
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام
 فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهة من العدد
 ضعيف) اعلم انه لا تلبس المعنوية بالا لفظية فمفسر المعنوية بمصادتها اللفظية التى هى كون
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى
 معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم
 الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن
 المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو
 بعض القوم ونصف القوم وثلاثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على
 بعضه وكذا يزد يد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه
 لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من
 المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس
 من الاوثان﴾ واما قولك ثلاثة دراهم وراقودخل فانما كنى فيه بالمقدار عن المقدر
 كما يحكى في باب العدد فالثلاثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلاثة
 واخل راقود وثوب ذراعتان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدربه (وبقولنا

ثلاثة تسقط تأنيثها مضافة عند
 جميع النحاة * منها اذا قيل
 ابو عذرها وليت شعري واقام
 الصلاة * العذرة البكرة
 ويقال فلان ابو عذرها
 اذا كان هو الذى اخترعها
 وافضلها صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم
الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على مايجئ من التأويل
لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف
هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي اقادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولاك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقيل كربلا بمعنى اللام كما
قاله باقي النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملازمة
واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ
طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملازمة فنقول كل مالم
يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاضت
تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب وزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها
ثم قديقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله * ولقد امر على التميم
يسبني * وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى
اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى
غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان
لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص
من غلام امرأة (قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من
التعريف) فان كان ذالام حذف لاهمه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى
بذلك اللفظ نحو قوله * علازينا يوم النقارأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان *
ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تكبيرها (وعندى انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في
باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ماهو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك
وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم * مضر الحمراء وانما الرشاء وزيد
الخليل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما مجرد المضاف في الغلب
عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلاً للمحصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين * واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير
بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها
من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص
ذاتا بل يلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يخص (قال ابن السري اذا اضيفت
غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا تحصر الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾
اذ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه
بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بماثلت في شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو
ذلك فقل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثل في الشئ الفلاني والمعرفة والنكرة
بمعانيهما فكل شئ خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى
الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر * ان قلت خيرا قال شرا غيره * والجواب
انه على البدل لا الصفة او جل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم
التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير
ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل
ضارب وانما جاز هذا لجلهم غير على لا فتلك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من جل لاعلى غير
والدليل على تأخيرهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيويه لى
عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره
(ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون
ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبهه يتعرف بالاضافة
لا تحصر الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم
وسميع فعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك في جميع الوجوه (وقال ابو سعيد
في مثلك وغيرك وما في معناه انما لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى
مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واطافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال (٣ فالجواب انه لما فات موازنة المضارع
لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط ككون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية
ان لا يكونا بمعنى الماضي لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجئ في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آء) كذا
وقع في بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون
لفظية اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الحال والاستقبال او
لاستمرار كما يجئ بعيد هذا
والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعدوا لاطلاق يفيد الاستمرار (وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهاك انما انما تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكيفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسما فاعمال كما يجئ في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليهما من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمسابهة قدك وقطك غير المنصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فليل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هذك من رجل وبرجلين هذك من رجلين وبرجال هذك من رجال وبامرأة هذك ومعنى هذك اى اتفلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فادته ووربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هذاك وبرجال هذك وبامرأة هذك وبامرأتين هذتاك وبنسوة هذنتك ويجوز ان يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهاك وشرعك انما لم يتصرف لكونها في الاصل مصادر (وبعض العرب يجعل واحداً وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم ؓ اماوى انى رب واحداً ؓ اخذت فلاقت عليه ولاسر ؓ وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه قالها عائذ الى رجل وكذا في قوله رب واحداً اى رب رجل واحداً وسيجيئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولا رب شاة وسختها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلاً هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلبه ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ما جاء فى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ؓ ولقد امر على اللثيم يسبنى ؓ وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال ؓ لما اتى خبر الزبير توضععت ؓ سور المدينة والجبيل الخشع ؓ اذ يصح ان يقال توضععت المدينة قال ؓ اذا بعض السنين تعرفتني ؓ كفى الايتام فقد ابي اليتيم ؓ وقال ؓ مر الليل اسرعت في نقضي ؓ اخذن بعضي وترك بعضي ؓ اذ يقال

٤ وبرجال كافيه من رجال
نسخه

٦ قوله (قال حاتم اماوى
انى) الماوية المرأة كانها
منسوبة الى الماء وماوية
امرأة حاتم

السنون تعرفن واليالي اخذن ومنه قوله * فاحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا * فاكسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبينة (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مر وجهه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانتك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لافى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لاتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كنية المميز الاترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل على النصوصية لم يأت بالعديدين و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا خاتم فضة * قوله (واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاتخفيف فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهيجان وعندها * وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف جلا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة (قال المصنف ومن ذلك ﴾ مالك يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فانسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعى النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة
نسخه

٢ البيت للاعشى واخره
عوذا تزجى بينها اطفالها
٣ قوله (ساج) ساج نوع
من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال * رب
ابن عم لسليبي * مشعمل * طباخ ساعات الكرى زاد الكسل * ولعل المصنف جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك
مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع
صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلاء رضى الله عنه او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك
يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخلق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى
* وسبق الذين ونادى اصحاب النار * لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمنفق
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول
المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى
ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجئ في بابها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى او معنوى ثلاثة اشياء اضافة مآظهره انه موصوف
مضاف الى صفته او مآظهره انه صفة مضافة الى موصوفها واطرافه افعال التفضيل
بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف
اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول
او افعال تفضيل اما افعال التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدأ جائزة
العمل فاضافتها ابدأ اللفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال اولم يكونا لاحدا لازمة الثلاثة بل كانا
للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان
ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا
الاترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابى علي ونحو مررت
برجل مصرى جاره وكذا ٥ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سبب هو
فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت
المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين
هذه الثلاثة بما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة
نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشعمل) مشعمل
مبادر

٥ المشعمل الحاد في امره
المشمر يقول اذا كسل
اصحابه عن الزاد عند
تعريضهم لغلبة الكرى
عليهم كفاهم ذلك الرجل
وشمر في خدمتهم والعرب
تقتصر بذلك فاضاف
الطباخ الى الساعات مجازا
و نصب الزاد على انه
مفعول به ويجوز ان يكون
الزاد مجرورا على انه اضيف
اليه الطباخ وفصل بساعات
الكبرى للضرورة

هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتقاؤه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهتهما بالفعل كما سيحكي وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه راحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهاتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذا يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهة للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يستحق بموجودة اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وانبية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو * انه لنحار ٦ بوائكها * وضروب بنصل السيف سوق سمانها * واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبا تهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله * بمنجد قيد الاوابد هيكلي * اى مقيد الاوابد ومنه قولهم * ٢ هذه ناقة عبر الهواجر * اى عابرة فيها كقوله * ياسارق الليلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعمل عمل الاعداء انكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملكة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة
سرجه) صفة الدار
وصفة السرج واحدة
الصف ٦ (قوله بوائكها)
جمع بائكته من باكت الناقة
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله
هذه ناقة عبر الهواجر)
جل عبر اسفار و جال عبر
اسفار و ناقة عبر اسفار اى
لا يزال يسافر عليها

تقدره كانه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمره مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كامر ﴿ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضمنية وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمنية تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيم ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شيها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فن شئ كان اضافتها الى معمولها لفظية وازافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد (فان قلت فقضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كسأيتنى فى ابوابها (قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لاوضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسما الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعمله فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولا تقيد الاتخفيفا فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتهما للفعل قوية فكان اعمالهما عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او التنوين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو والفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون

في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف
 في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون
 في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي
 في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه
 (فان قلت كيف ادعيت انها لم تقدر الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي
 في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه) قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
 ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا لا تفاوت في التخصيص
 بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة (قوله ومن ثمة جاز مررت
 برجل حسن الوجه) اي من جهة انها لم تقدر تعريفا بل افادت تخفيفا من جهة انها لم تقدر تعريفا
 جازت هذه المسئلة (وامتنع زيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون
 المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تقيد
 تخفيفا جاز الضارب زيد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم
 التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو
 الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لفصل التخفيف بحذف
 التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب كانه
 جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا (قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله
 لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن
 لانحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان انزى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة
 في الظاهر انما اتت بعد الحكم بنهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
 الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه
 وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه
 التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت
 الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب
 في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد
 التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه
 باللام كما كان متعريفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا
 وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله * خافي لحاف الضيف ٢ والبرد برده *
 والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او
 الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يجيء باللام مع قصد الاضافة
 نصبوا او لا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمنعول فقبل الحسن الوجه كما
 يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
الأتري ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
على الاصح كما يحى لم يحيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعا جعلوا المرفوع في صورة
المنصوب حتى لا تكون كالك اضيفت الوصف الى موصوفها فحين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف
فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع
ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر
بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجردة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يحيز
اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا انه يقول الضارب
زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معر فلو ان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عند السيرافي فانه قال ان الفراء يحيز هذا الضارب
زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل
اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير
ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي
هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
قولين كما يحى عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول بقياس
الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضعف بل انظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لم نلزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره امانونا
اوتونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلو لم يحذف ولم
تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك
لان للفراء ان يقول اذا جازك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
المجرد منها لعله في المجرد دون ذى اللام وهي اجتماع النقيضين لولم يصف لما ذكرت

٤ وحله الصفوى على
كون كل منهما مضافا الى
الضمير المتصل بلا تخفيف
ففي تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازلى جل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعله حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبئ ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة * فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئى واما اسمى الفاعل والمفعول وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمير فالظاهر ان ولى المجرد جازا اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهامشنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضارب زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشايعته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضار به ليس بمضاف بلى قد يجعل ضمير المعرف باللا فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله * الواهب المائة الهجان وعندها * لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئى عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا هـ من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للقراء كأمروا وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهما مضمير فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربى ٦ فى الشعر وانشد * وليس حاملنى الا ابن جال * وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيمنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملنى لاحاملى * هم الفاعلون الخير والامرونه * اذا ما خشوا من محدث الامر معظما * قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا * ولم يرتفق والناس محتضرونه * جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقه * قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحدفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة لا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على مامر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذواللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا اعتباره الضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

هـ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها وهلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين للياء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ (قوله ولم يرتفق به) ارتفق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخته

٣ وهو من قصيده الشماخ واوله * امن دمتين عرج الركب * ٢٨٤ * فيها * بحقل الرخامي قدمي طلاهما *

الهمزة للاستفهام ومن
للتعليل والدمنة بالكسر
ما بقي من آثار الدار وفيهما
اي عليهما والباء في بحقل
بمعنى في ومحلهما النصب على
الخال والمراد بهما موضع
الرخامي وقد عني آه حال من
الدمنتين اي اندرس آثارهما
وعلى بمعنى في وجارنا صفا
كلام اضافي فاعل اقامت
اراد بهما الاثنين الصفا
الجليل او الحجر الاملس
وكيتا الاعلى صفة جارنا
اي اعاليها شديد الحرارة
وجوتنا مصطلها اي
اسافلها مسودة والمصطلى
بالضم موضع النار وفجوتنا
صفة مشبهة من جان
اضيفت الى ما اضيف الى
ضمير موصوفها اي
مصطلها وضميره يعود
الى جارنا فتح مثل مررت
برجل حسن وجهه
بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب
الجيب منها ريقه) الرحيب
الواسع والقطاب مخرج
الرأس من الجيب والقطب
هو القطع جسده بيده
واجتسه بيده اي مسه
والريقة الحاذقة التي
استمرت على الجس يقال

رجل بض اي رقيق الجلد ممتلي وجارية بضه

ومنصوبا كما في قوله * الحافظوا عورة العشيرة * بالنصب (وقال الرماقي والمبرد
في احذ قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او جموعا مجرورا بالاضافة
هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يميز فيه ما لا يجوز
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف
بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام البدل منه لم يجر
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا
(وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشده * انا بن تارك البكري
بشرا * ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكري (وقال قديعطف على مجرور ذى اللام
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه
في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله * الواهب المائة الهجان وعندها *
وتقديره وعبد المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا وغلما زيدا فليس فيه الا النصب
جلا على محل المجرور (ومذهب سيديويه قوى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الاترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير
ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من
اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد
نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات
او متكررا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن
وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذ لم يكن ذواللام صاحب الصفة
نحو حسن وجه الاخ جيل فعلة وقديضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد
حسن وجهه وهو قبيح عند سيديويه الا لا ضرورة قال * اقامت على ربيهما جارنا صفا *
كيتا الاعلى جوتنا مصطلها * وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله *
* رحيب قطاب الجيب منها ريقه * بحس الندامى بضه المتجرد * اذا حذفت التنوين من
رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين (وقال المبرد الضمير الذى في مصطلها
للاعلى لان المعنى كيتا الاعلى فيكون مثل حسن وجه الاخ جيل فعلة وقد يجرى في باب الصفة
المشبهة حلة استقباهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة
رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن
الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا
من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببي
مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن
وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجه لما يجرى في باب الصفة المشبهة
(وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

(وجه)

وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجوز الحسن الغلام
والجميل ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثني او المجموع الى
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت
بالرجلين الحسنين غلامهما والجميلين وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميلين وجهه ويجيء في باب
الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولانضاف الصفة الى مرفوع
بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لثلاثين الصفة بغير مرفوع
بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقة والهجان
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلان على ما يجيء في باب الجمع (قوله وعندها) اي العبد
الذي يربها وتام البيت عودا ٦ ترجي خلفها اطفالها العود جمع عائدة وهي الحديثة
التاج وز تجي اي ساق (قوله) ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الجماء متأول ومثل جرد قطيفة واخلق
ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس
ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز
ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص
او لا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالسمي
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل
او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحى والاسم اذا اضيف الى
الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد
بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص
ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد
نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الابهام والذي يحتاج الى
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذوات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذوات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ماهو المقصود
بالنسبة نحو قالهن حتى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب
وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز
نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا
دون الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي
الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة
الاول اليه) وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (ترجي) اي العبد
سميت عائدا الان ولدها
يعود بها الصغرة والمعنى يهب
المائة من الابل وراعيها
وخص الهجان وهي البيض
اكبر منها لانها حال

٢ ذاته نسخة ٣ قوله (وآل مرامر في السور) مرامر اسم ٢٨٦ رجل قيل اول من وضع خطنا هذا

رجال من طي منهم مرامر بن مرة قال الشاعر * تعلمت باجاد آل مرامر وسودت اثوابي واست بكتاب * وانما قال آل مرامر لانه كان قد سمى كل واحد من اولاده بكلمة من ايجاد وهي ثمانية كذا في الفحاح وعلى هذا فظاهر كلام الشرح مختل وكأنه سقط من القلم شيء فتأمل ٣ وفي بعض النسخ ال آل فلا اختلال ٤ قوله (الاقبح آه) قبحه الله أي نجاه عن الخير تقول قبحناه وقبحا ايضا ٥ قوله (خائفة على الاحاق) احق أي اتى بولد احق ٦ قوله (في مثل) أي حوض ثلث الشيء فأنتم وتكم والتم موضع قوله (من بصرة وسلام) البصرة تجارة رخوة الى البياض ماهي وبها سميت البصرة والسلمة واحدة السلام وهي التجارة ٨ قوله (لا ينش) نعشه أي رفعه والتخون التنقص والتخون ايضا التمهيد تقول انغزال ناعش لا يرفع طرفه الا ان تجيئ منه وهي المتعده له ويقال الامتنعص نومه دعاء امه له وبغام الظبية صوتها وقد بجمت تبغ بالكسر وبجمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدث به البيت لدى الرمة (به القطا) نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول ٢ وتكلمت زيد والمراد اللفظ فعني جاءني سعيد كرز أي ملقب بهذا اللقب ولا يعكس التأويل أي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبه الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف) قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذا اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح أي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئت ذا يوم أي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالعني جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضاف المسمى الى اسمه وقوله * اليكم ذوى آل النبي تطلعت * نوازع من قلبي فضاء وألب * أي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا سيويوه أي صاحبوا هذا الاسم كما يجيئ في باب الجمع واما قولهم آل جم ٣ وآل مرامر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكأنك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكر اللفظ حي مبالغة وتأكيذا فعني هذا حي زيد أي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعلة حي زيد فكأنك قلت فعلة هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد أي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال * ٤ الاقبح الاله بنى زياد * وحي ابيهم فبح الحمار * وقال * يا قرآن اباك حي خويلد * قد كنت ٥ خائفة على الاحاق * (وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله * الى الحول ثم اسم السلام عليكم * ومن يك حولا كما لا فقد احتذر * وفي قوله * تداعين باسم الشيب ٦ في مثل * جوانبه من بصرة وسلام * وفي قوله * ٨ لا ينش الطرف الا ما تخوته * داع يناديه باسم الماء مبعوم * وبالعاء لفظ المقام في قول الشماخ * نذرت صوتها وقد بجمت تبغ بالكسر وبجمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدث به البيت لدى الرمة (به القطا)

٩ قوله (كالرجل العين)
هوشى ينصب وسط الزرع
يستطرد به الوحوش

به القطا ونفيت عنه * مقام الذئب ٩ كالرجل العين * والحق ان الاسم في المواضع المذكورة
له معنى فقولاه اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكلمته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب اذا لاسم هو اللفظ والصوت والسمى هو مدلول اللفظ
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم
لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق
باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قولاه مقام الذئب فهو
من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد
بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما
الى الآخر الموصوف وصفته (قال كوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
استشهاد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف
اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جردو المسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذناك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو
الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه يخصص الاول ويعرفه
واما بنحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر
بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته فى اللفظ عن المجرور به غاية التباعد
فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة
الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن
الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى
نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يحى من مذهب الفراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد
(وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس
بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقي على حالهما فامامع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع
التزاع فعند البصريين نحو بقلة الحقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور لانه حذف واقم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحقاء وانما نسبوها الى الحق
لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطن الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة
الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجمعون نحو جرد قطيفة بالتأويل
كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها
للتبيين اذا جرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

٢ قوله (اذناك لا تخصص
ولا تعرف بخلاف هذا آه)
وفى بعض النسخ اذناك
لا تخصص ولا تعرف بخلاف
هذه وهو ظاهر

الفضة ومن غير فالإضافة بمعنى من (ويجوز عندى ان يكون امثلة الموصوف الى
صفتهم من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والعربي جانبا مخصوصا
والاولى صلاة مخصوصة والجمعاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة
الاولى كصلاة ٢ التوبة وبقلة الجمعاء كبقلة الكزبرة وجانب العربي بجانب اليمن
(واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشخط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يحجز
اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف (قال ان العرب يحجز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف
اللفظان كقوله ٤ فقلت انجوا عنها نجاء الجلدانه * سير ضيكما منها سنام وغاربه * والتجا
هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كافي نهج البلاغة * للسخ الرجاء منهم شفقات
وجنهم * وقوله * ورخاء الدعة * وسكالك الهواء * ولو قلنا ان بين الاسمين في كل
موضع فرقا لا يجتنبنا الى تعسفات كثيرة (وبما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لاعلى
ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه
على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يحكى ذكر
احكامه في بابيه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر
وابن على والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجارو المجرور في محل النصب بانه
مفعول افعل كالواظهر من فان الجار في قولك افضل من الابتداء الغاية والجارو المجرور
مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور
بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد
ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من
مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لتقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل
عن الصفات المشبهة كايحيى في بابيه لا يرفع فاعلامظهر الا بشرائط تأتي في بابيه ولا ينصب مفعولا
صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرًا ويعمل نصبا في محل الجار
والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ايضا كافي عشرون درهما نحو احسن
وجه او دليل تكثيره قول الشاعر * ٦ ملك اضلع لبرية لا * يوجد فيه المالدية كفاء * وقوله
ولم ارقو ما مثلنا خير قومهم * اقل به مناعلى قومهم فخرا * ومذهب سيويه ان اضافة افعل
التفضيل حقيقة مطلقة وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف
اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع
له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد متماثل في بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا
في قولك زيدنا طرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس
فالمعنى ٧ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء
على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا في النسخ ولعله
صلاة الوتر ٣ النوى
الوجه الذي ينويه المسافر
من قرب او بعدوهى مؤنثة
لا غير صحاح ٤ قوله (فقلت
انجوا عنها نجاء الجلد) التجا
مقصود من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيت اذا
سلخته وقال يخاطب ضعفين
طرقاه فقلت البيت قال القراء
اضاف التجا الى الجلد لان
العرب يضيف الشيء اذا
اختلف اللفظان
٥ قوله (وسكالك الهواء)
السكالك والسكاكة الهواء
الذى يلاقى اعنان السماء
٦ قوله (ملك اضلع البرية)
الضلاعة القوة هو اضلع
اي اقوى
٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم
وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف
كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى
كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ﴾
احسن الخالقين ﴿وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف أي هو اضلع وخير قومهم﴾
نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعال مفضلا على جيع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه
الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته
اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد
فالإضافة فيه لأجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لالتفضيله على اجزاء
المضاف اليه فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الاول اما ان
تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضافته الى المعرفة يحز ان تكون مفردة نحو افضل
الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء
الاجناس التي يقع لفظ مفردا على القليل والكثير نحو البرني اطيب الترجاز والرجل
ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيدا افضل الرجاءين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل
الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما اذا اضافته الى النكرة فيجوز
اضافته الى الواحد والثني والمجموع نحو زيدا افضل رجل والزيد ان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعال والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمع
ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعال مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ولا تكونوا﴾
اول كافرين ﴿وحكم اي في الإضافة حكم افعال يعني انك اذا اضافت ايا الى المعرفة
فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضافت الى النكرة جاز كون المضاف اليه
مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهما كان او شرطا او موصولا
موضوع ليكون جزءا من جملة معينه بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعال المضاف
بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن
اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو
زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير
معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيدواي رجال هو فانه لا يجوز
اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن
امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيدا احسنا وجهه ام يده ام رجله
فانه لا يجوز لان زيدا لم يجمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي
دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد
فأي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين
بعده على سائر ابعاضه (فاذا تقرر هذا قلنا لم يحز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلابشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر
هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين راي الرجلين لكون المضاف
فيهما بعضهما من الجملة المعينة بعده وهى المثني وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء
اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة
معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها
ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا مجتمعا من المسؤول ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤول وامثاله كما
شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين
اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعال نحو زيد افضل رجل اى
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافعل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين ثنية بل هو جزء واحد مثل
الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال
يصح تجزئتهما رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين
ولا تظن ان صاحب افعال التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول
فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء
وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز
اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتهما افرادا
او مثنيات وجوعا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه
فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك
فى المعرفة (قلت لان المنكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصيح ان يعتبر به عن
كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمر
ولا زيد افضل زيد وعمر وفان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرار المسؤول عنه
فى اى والمفضل فى افعال نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا
وهذه واما قولهم اى واىك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التخصيص على ان المراد المتكلم
والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

خلق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير الجرور ولا يعطف الضمير الجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بنى وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال * فاني ما وانيك كان شرا * فقيد الى المقامة لا يراها * وجاء مثله في الضرورة * ٣ اظلي واطله * واني معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول لازومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ (قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليلث واسد وحبس ومنع) مثالان للتخصيص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الشيء) يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمر واما تقول عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيما الى فاني * طيب بما اعبيء النطاسى حذيم * اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى ﴿ واستل القرية ﴾ وقد تترك عند سيوفه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شجرة اى ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضماء المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبدالله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه الجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يجيء في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ٥ لكان الداخل عليه لا الزيادة لتأكيد النفي معطوفا على غير مناسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاني غلام زيد ولا عمرو بحر عمرو فاذا المجيء ليس منفيًا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكأنه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية واما كان مقصودا لم يكن الخطاب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاتح مقصودا فكانهم قالوا ما عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجيء الفسادات

٣ قال الراجز * يارب
موسى اظلي واطله *
سلط عليه ملكا لا يرجه *
٤ (قوله النطاسى) النطاسى
الحاذق
٤ والى لعله بنى عندي
وابن حذيم طيب معروف
عندهم الا ان في بعض نسخ
المفصل بالجيم
٥ لم يحز لان الداخل عليه
لا الزيادة لتأكيد النفي
الذى في المعطوف عليه
انما يعطف على ما دخل عليه
الحكم المنفي نحو ما جاني
زيد ولا عمرو لان المجيء
المنفي دخل على زيد ولا
يجوز ما جاني غلام زيد
ولا عمرو بحر عمرو اذ
المجيء ليس منفيًا عن زيد
بل عن غلامه

المذكورة (قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لاتقول مثلي لاقول ومثلك لاتقول بالتاء ومثلكما لاتقولان ومثلكم لاتقولون (اقول اداء لفظ المفرد معنى الثني والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على الثني والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث بجرى ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لا يمنع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله * مر اليايلى امرعت * واما التثنية فكقوله * مامثل اخيك ولايك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله * وماحب الديار شغفن قلبي * واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجزى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فن ثلم يجز مامثلك تقول بالخطاب كاجاز في الثني مثل اخيك وايك يقولان وفي التانيث كقوله عليه الصلاة والسلام * مارأيت مثل الجنة نام طالها * وقديقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال * يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل * اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون * فقال هم (وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حجار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد (واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله * ٢ وقد جعلتني من حزيمة اصبع * اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهاه في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجزى في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله * يامن رأى عارضا اسر به * بين ذراعى وجبهة الاسد * وقوله * ٤ اعلالة او بدهاة ساج نهد الجزيرة * لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير اعلالة ساج او بدهاته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول

(والمضاف)

٦ المثبت نسخته
٢ (قوله وقد جعلتني من حزيمة اصبع)
بالهاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العرادة ظلمها * وقد البيت وبعده * امرتكم امرى بمنعرج الاولى * ولا امر للعصى الامضيعة * اذ المرء لم يغش الكريمة او شكت * حبال الهوينى
٣ بالفتى ان تقطعا * والهوينى المشى على هيئة ٣ فيه ان تقطعا نسخته
٤ (قوله الاعلالة البيت) الاعلالة استثناء منقطع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن تزوركم بالخليل و السلاح هو للاعشى واوله * وهناك يكذب ظنكم ان لا اجتماع ولا براءة * ولا براءة للبرى ولا عطاء ولا خفارة * الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئا لا يفعه برائه لان شر الحرب يعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لازمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لا تغزوكم ولا تزوركم بالخليل و السلاح

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى (ومذهب سيديويه في زيد وعبرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيديويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافضل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿ واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﴿ لما رأته ﴾ سائيد ما استعبرت ﴿ لله در اليوم من لامها ﴾ وقوله ﴿ كان اصوات من افعالهن بنا ﴾ اواخر الميس انقاض الفراريج ﴿ وبغيرهما عزيز ﴾ جدانحو قوله ﴿ تمر على ما تستمر وقد شفت ﴾ غلائل عبدالقيس منها صدورها ﴿ (وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلاله كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله ﴿ فزجبتها بمزجة زج القلوص ﴾ ابي مزاده وقوله ﴿ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ﴾ نفي الدراهم تنقاد الصياريف ﴿ عند من روى بنصب الدراهم وجرت نقاد ﴾ وانكرا كثر النجاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كافر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينسا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولانسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴿ قوله ﴾ (واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة اوسا كنة فان كان آخره الفاقنت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء الساكنين) (قوله الاسم الصحيح) الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعده وزيد ويعني بالملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كقطبي ودلو ومدعو وكربي وآبي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما لازم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوزه هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ (قوله سائيد) اسم

جبل

٥ بعده * تذكرت ارضا

بها اهلها * اخوالها فيها

واعنامها * اى تذكرت

٦ قليل نسخته

٧ منع الرضى تواتر

القراءات السبع موافقة

للمخشري في هذه الزلة

وجهور المحققين ذهبوا

الى ان القراءات السبع

متواترة ذكر ذلك المولى

التفنازاني في شرحه

للكشاف

ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كما يحكى (قوله والياء مفتوحة او ساكنة)
يعنى الياء اللاحقة للصحيح والمحقق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين
كما يحكى وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف
الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعنى ان لم يكن
الاسم صحيحا ولا لمحقابه فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف تثبت
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسملى اولا كفتاى وحيلاي ومغزاي وهذيل
تجوز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كأنهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب
في الصحيح والمحقق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب
ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها
الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فليغيروها لثلاثي ليس الرفع بغيره بسبب
قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب
قلب الالف ياء بل لوابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا (فان قيل فكان الواجب
على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءنى مسلوى ياء لثلاثي ليس الرفع بغيره) قلت بينهما
فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة
وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى
الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للالتباس يعرض في
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في
الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال * يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا *
وطالما عنتنا ليكا * لنضربن بسيفنا قفيكا * (قوله وان كان ياء) اى ان كان آخر الاسم ياء
وذلك في المنقوص نحو قاضى وفي المثنى والجمع نصب او جرائح مسلوى ومسلى (قوله
وان كان واو) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا وانما قلبت الواو ياء لان قياس
لغتهم كما يحكى في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء
وادغام اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقارين في الصفة اى اللين
فخفف بالادغام فقلب اتقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام
تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اول او لا كطى او ثانيا كسيد واصلهما
طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى قحمة بقيت على حالها ثلثتها
نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس
وزن بوزن وجب قلبها كسرة لياء كفى مسلى وسهل ذلك قربها من الاخير الذى
هو محل التغيير فلماذا لم تقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو
مسلى بالادغام تموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في
قلبها كسرة وابقائها نحول في جميع الوى اذ يشتهى فعل بفعل (قوله وقحمت الياء
للساكنين) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله (طالما عصيكا
وطالما عنتنا) العصى
مقصود مصدر عصى
بالسيف اذا ضرب به
عنى بالكسر تعب وعنته
وعنى بكذا

كما جاز في الصحيح والمحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع ﴿محياي ومماتي﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدامن اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لنشبه الياء بالهاء بعد الياء كما في تحوفيه ولديه ومنه قراءة حزة ﴿وما انتم بمصرخي﴾ وهو عند النحاة ضعيف قال ﴿قال لها ٤ هل لك يا ناني﴾ قوله (واما الاسماء الستة فاي واخي واجاز المبرداني واخي وتقول حي وهي ويقال في في الاكثر وفي) هذا حكم الاسماء الستة عند اضاها الياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمرة وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع وبضاف الى مضمرة وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولاهما محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وجوك وهوك اما فوك فحالته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيرهما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فليقاء الاسم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلا دأبه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيما فلولم يقبل الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يدودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلحق ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونها شفويتين واما قوله ﴿خالط من سلمى خياشيم وفا﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال ﴿كني بالنأي من اسماء ٦ كاف﴾ قال ﴿واخذ ٧ من كل حي عصم﴾ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في في الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كغدى ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبهها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما ثبتت الضمة البنائية في يازيد بالاعرابية فجئ بدله بالواو والالف في يازيدان ويازيد ون وشبهت الفتحة البنائية في لارجل بالاعرابية فجئ بدله بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله (هل لك يا ناني)
تاسم اشارة بمعنى هذه
وفي في بالتكلم

٥ تمامه ﴿صهباخرطوما
عقارا قرقنا﴾ كلها الجر
واوله ﴿كان ذا فدامة
منظفا﴾ قطف من اعنابه
ما قطفا ﴿يصف به
عذوبة ريقها وفاعل
خالط راجع الى ذا فدامة
وهي ماء العنب ومفعوله
صهبا وخياشيم بدل
بعض من سلمى وهي
حال من صهبا اي
خالط من خياشيم سلمى
وفاه ريقها التي هي
صهبا كانه عقار ومنظفا
اي مصفا وقطف اهله
واسند الى السبب مجازا
٦ كافي نسخة

٧ قوله (من كل حي عصم)
العصمة بضم العين القلادة
بكسرهما الحفظ

ولامسليين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما
 قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقديقال في وفيه وفيه
 زيد في جميع حالات الاضافة قال * كالحوت لاير وبه شيء يلقيه * يصح ظمأن وفي
 البحر فيه * والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميماء عند القطع
 من الاضافة هي خوف سقوط العين لساكنين ولاساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين
 في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميماء وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال * همما نفسا
 في في من قوليهم * على النايح العاوي اشد رجاء * وهو جمع بين البذل والمبدل
 منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الياء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين
 واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءهم زيد
 كامر (واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احديها القطع عن الاضافة والاعرف
 فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وتانيتهما الاضافة الى
 غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف
 اللام كما يجيء في لغاتها وتانيتهما الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات
 اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب
 لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلامعنى لردها معها) واجاز المبرد قياسا على الاضافة
 الى غير ياء المتكلم ردا للام في اربعتهما كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب
 فقط كما نقل جارا لله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته
 قول الشاعر * وابي مالك ذوالجوازدار * واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جعلا لاب
 مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال * فلما تين اصواتنا * بكين وفدينا بالابينا *
 كما قيل في اخ اخون قال * وكنت لهم كشر بني الاخينا * والمذهب لا يثبت بالاحتمالات
 * قوله (واذ قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفيه وفيه الفاء افسح منهما وجاء
 حم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر
 ولا يقطع) * اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا
 محذوفين اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتنتيهما ايان واخان
 والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا
 مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب
 على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو
 مطلقا (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه
 بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وتانيتهما
 ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة
 ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء
 مطلقا (واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب
 بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرهما ولمسا لم يكن هي المشهورة

٨ قوله (اشد رجاء)
 جمع رجة وهي الحجارة
 الضحمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها
 تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله * رحى وفي رجلتك
 ما فيهما * وقد بداهنك من المنزر * فللضرورة وليس بلغة رابعة (وفي فم لغات
 اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وقبح الفاء مع خفة الميم
 حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فمثلث
 الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتشليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل
 منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفاء وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا
 للاعراب فحوز تشليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة
 فممثلث الفاء مقصورا مطلقا وكأنه جمع بين البديل والمبدل منه او الميم بدل من اللام
 قدمت على العين كما مر فيكون قوله فمويهما مثني فم والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم
 مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال * حتى اذا ما خرجت من فم * قال ابن جني هو
 للضرورة وليس بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع
 الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فم ونظرت الى فم وكأنه نظر فيها
 الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفبك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال
 مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنه تابع لحرف الاعراب اتفاقا (وفي دم ثلاث لغات
 القصر كعصى والتضعيف كذ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد (قوله
 وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة
 الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم
 يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو و اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما
 كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كالمجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما
 وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
 الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس
 ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به
 والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يحز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل
 على محمد وذويه فشاذا كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله * فلا عني
 بذلك اسفليكم * ولكني اريد به الذوينا * شاذا ان وذلك لاجرائه مجرى صاحب
 واما قولهم ذوزيد وذوي ال النبي فاتماجاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
 واصحاب هذا الاسم (قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين
 الافوك كاذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها
 وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها
 في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجميعها
 على افعال كاباء وآحاء واجاء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما
 ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها ثبت كل نوع من الاعراب فمقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتداً وكونه خبراً ثم كونه قائماً مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبراً ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصير به ثانياً مطلوباً ان ولا العاملين عمل الفعل الفرعى وكذا كونه اسماً ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كونه الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوباً ان ولا العاملين عمل الفعل الفرعى والعمل الفرعى للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبراً كان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعني كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ٢٩٨ الاخبار مطلوبة ثانية بعدما هو كالفاعل

اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالاً او تمييزاً او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملا بسمة الثاني فهو ملا بس ومن ثمة فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العطو والاكتساء والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملا بسا فالدرهم معطو اي مأخوذ والجبة مكتساة وعمر مضر وب وكذا مفعولية اول مفعولي

كحوض واحواض وبيت وايات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصليها ذوات كنواة لقولهم في شأها ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية (وقال الخليل وزن ذوفل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوات في ذات وذواتا (وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لفلة آخه واماهن فانه لم يسمع فيه اهنا حتى يستبدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات وامافوك فاصله فوه بسكون الواو كاذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولا مافوك هاء لقولهم افواه وفويه ولا م ذوياء لان عينه واوبدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويتا كثر من باب القوة والجل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولا م اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحوان وهوان واخوة واخوات واماهنية في هنية فلان لامة ذات وجهين وكذا لام حم قديكون همزا كائتين * (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقة من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما وصله خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت (قوله باعراب سابقة) اي مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو وضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتداً وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائماً من جهة كونه مفعولاً به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً

علت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافاً اليه المفعول الحقيقي لعلت ومفعولية (وكذا)

الثاني لكونه متضمناً للمفعول الحقيقي له كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافاً اليه معنى نحو مررت بزيد وغللام زيدا ومشابهاً للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه قيين بهـ اذا ان انتصاب اول مفعولي علت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذا انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبي لقيت زيدا الظريف ومنصوبي لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من النواع فمن جهة واحدة وهي كونها ملقبتين وينتقض هذا الحد بالخبر بدان الخبر نحو زيد عالم فاضل وعلت زيدا فاضلاً حليماً وبالحال بعد الحال نحو فية عدد مذموماً محذولاً وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءني هـ

ه القوم الازيدا الاعرا اذ الثاني في الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوفه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخه ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاستناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ٣٩٩ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا طنت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا عمل في مفعوليه فليس اتصا بهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه وهيئة له في حال وقوعه عليه عمل في معمولىه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ما عداه

٤ عمدة في الكلام نسخ ه (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالممولات كإيئنا وفي نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول

وكذا في ﴿فجرنا الارض عيونا﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ه وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿هو الغفور الودود﴾ الآية وكذا المسندات في نحو عمت زيدا عا قلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا لا يتغير اسماءها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فافوفه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلامها ثان للتبوع كالتابع الاول (واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال) قال سيديويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيديويه اولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئى في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه قلنا انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معني حتى صار التابع والتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معني فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كاذهـ اليه الاخفش خلاف الظاهر اذا العامل المعنوى في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا أمكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شيء مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمد والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي (واما البدل فلا خفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسمع اما السماع فتحقق قوله تعالى ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحن لبيوتهم﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبدل منه تعريفا وتنكيلا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره (فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿لذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (قلنا لما يحصل من اللام فائدة الالاتاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل الاحرف الجري لكونه ٦ كبعض حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن ان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني (ومذهب سيويه والمبرد والسيرافي والنحشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فتحكمه فيما ذكرنا حكم البدل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمر واقول لادليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستبدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمر وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيام بقرينة قولك وعمر وكذا لاجتهله في قام زيد وعمر واذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمر وهو متحد ولكن معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وايضا لم يحز يا زيد والحارث ولم يحز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يحوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يحز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجر من المجرور
وكبعض حروفه نسخته

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ما هي مبهمة لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ٣٠١ انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس

كذلك ونحو المقتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص في بعض تصانيفه ان ما يدكر في تحديد اللفاظ يراد انها تذكر للدلالة عليه وضما فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد انه ما ذكر ليديل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليديل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان عمله انما ذكر لييسند اليه الاعجاب لا ليديل على معنى في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظرا الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا ٤ قوله (اذكلهم في جاءني القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم انما ذكر ليديل

على احاطة الجحى القوم واما كون القوم مشمولا للجحى فامر لازم لامعنى مقصود اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

اكثر قوله (النت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ اجرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر شمسأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احتزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقائل ان يمنع في الموضوعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولاشك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ (فما منع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة لا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيذ الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما التأكيذ المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذكلهم في جاءني

القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك معانه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ والهيئ اثنين ﴿ نعمتا ﴾ (قوله مطلقا) فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (هـ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقة من جهة واحدة هذا (ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعمتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيئ فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالتي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا للمبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وابها الرجل ومع هذا فهي اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه كما يجيئ ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضفا ٧ (ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تميم ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البديل في نحو اعجبني زيد علمه ﴿ قوله ﴾ (وفائدة تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد التثاء او الذا او التاكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار وذلك ان رجل

هـ قوله (اقول قد خرج
آه) هذا كلام صحيح
والمصنف معترف به لكنه
يجعل ذلك احترازا للدفع
الوهم بناء على اشتراك
الحال مع النعت في الدلالة
على هيئة الذات وافترافهما
في التقييد والاطلاق ونظير
هذا الاحتراز قد وقع في
تعريف الفاعل
٦ لكل ما يماثله تعريف
وتكيرا نسخه

٧ وصفا نسخه

في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل
في المعارف اعلا ما كانت اولاً نحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لجرد
الثناء) لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع ، وؤذنة بان مجيئه لجرد الثناء او الذم
او التوكيد قليل وانما يكون لجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان بمالا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذ لا شريك له
تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان بماله شريك فيه نحو اتاني
زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاكثي قبل وصفه وان كان له
شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف لتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك
الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهيئتين ﴾ فان كان ذلك المعنى
المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الهيئتين انما هوالة واحد ﴾ وان كان
معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد
زيد وقديحي لجرد الترجيح نحو انا زيد البائس الفقير ﴿ قوله (ولا فرق بين ان يكون
مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تيمى وذى مال او خصوصا مثل
مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال في الشرح يبنى ان معنى
التبع ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه
نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في
المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأووا غير المشتق
بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفنا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما
معاً والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا
كان اولاً وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول (قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما)
اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالمنسوب وذالمضاف الى اسم
الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض
المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول
فيه الالف واللام كالذى والتي وفروعهما ٣ وذو الطائفة لان الذى قام بمعنى القائم
(قوله او خصوصا) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته
وهى كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى
فيه اى في اسم الإشارة نحو هذا الرجل كذا كرنا في باب النداء اما لجعلته صفة لغير اسم
الإشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذوالتي في لغة طى
بمعنى الذى فحقها ان يوصف
بها المعارف تقول انا ذو
عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسديس وضعا (فان قيل لم يجوز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة
كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك
الاسد فان شخصا وسبع مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله
﴿ رباء شماء لا ياوى لقلتها ﴾ الا السحاب والالوب والسبل ﴿ وكالاورق في الحمام
والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنيا وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع
حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا
على ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا
فاي انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوع
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ غاية الكمال
بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثم قال الفراء
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان تكون
صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل
اذ معنى اي الرجلين هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف
اي رجل هو فعناء اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت
بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل وتجاوز المخالفة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة واثمامة واما اسم
الاشارة فاما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدم الموضوع للدلالة على
المعنى خصوصا وجب ما ذكره من الجوامد قياسي عوما كان كالمسوب وذو والموصول
ذو اللام وذو الطائفة او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها
المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباء آه) رباء فعال
من ربأت الجبل صعدته
وشماء صفة هضبة
والالوب المطر لانهم يزعمون
ان السحاب يأخذ الماء من
الارض فهو يأوب اليها
والسبل المطر بين السماء
والارض ومن العلوم ان
المرتفعة بهذه الصفة
لا تكون الاهضبة

٥ من القياسي عوما
نسخه

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال أنت زيد كل الرجل وذلك لأن الموصوف بهذه
الفاظ الثلاثة كالتأكيدها اللفظي فهذا لم يجوز أنت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى
الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكرات أيضا ٦ فيقال أنت رجل
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل أو كان مأسواك هزل وحق الرجل أي من سواك
باطل وهما من باب جرد قطيعة ويقال أيضا في الذم أنت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم
وأنت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك
جاءني رجل ماشئت من رجل وما أما نكرة موصوفة بالجملة بعدها أو موصولة وهي
خبر مبتدأ محذوف على الخالين والجملة صفة للنكرة أي هو الذي شئته أو شئته ويجوز
أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وإنما استعمل مادون من لأن
مالئيم أمره وإن كان من أولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى
﴿ إني نذرت لك ما في بطني محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الإبهام وفي معنى قولك رجل
ماشئت من رجل عندي ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال
نهيك أو نهاك ٨ أو كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهذك من رجل كذا ذكرنا
في باب الإضافة والجار والمجرور في جميع ذلك فيفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح
من بين أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا
في أفضل رجل وأفضل رجلين وأفضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثيرا بما يقصده
المدح والتعجب نحو مالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاله الله من شاعر وقال عز
من قائل والمعنى في الجميع واحد أي هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس
إذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول أي مهمومك
أي مقصودك أو من همه أي أذابه أي يذيك وصف محاسنه كقولهم هذك أي ينقل عليك
عدمناقه من هذه المصيبة أي أوهنته وكسرتة ومن المقيس أيضا أن تكرر الموصوف
وتضيفه إلى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق ورجل رجل سوء والمراد
بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لأن الصدق
في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب
صدق وخل صادق المحمودة كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء
بشيء قالوا كذب عليك (قال عمرو بن معدى كرب لن شكا إليه العيص كذب عليك
العسل أي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز أن يريد بالعسل المعروف قال * وذبيانية
أوصت بنبيها * ٢ بأن كذب القراطيف والقرووف * أي عليكم * والاضافة في نحو
رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف إلى مصدر
الصفة نحو خبر السوء أي الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق أي جيد فكأنك
قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل
مع صفته صفة لأول كما مر في باب لاء التبرئة في نحو لا ماماء باردا ويجوز أن يكون الثاني

٦ نحو أنت نسح

٧ (قوله رجل شرعك
آه) شرعك أي حسبك
وفي المثل شرعك
ما بلغك المحلا يضرب
في التبليغ باليسير
٨ (قوله وكفيك) الكفي
مصدر كفاني الشيء

٢ (قوله بأن كذب
القراطيف والقرووف)
القراطيف القطيفة
والقرووف جلد يدبغ
بالقرفة وهي قشر
المان ويجعل فيه اللحم
المطبوخ بالتوابل

بدلاً من الأول كما قيل في قوله تعالى ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ إلا أن وجوب تطابقهما تعريفًا وتكثيرًا يرجح كونه صفة (ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال عليه السلام) ﴿الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة﴾ وتقول عندي برقيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلّة والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين أما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى أى مرضى) قال بعضهم هو على حذف المضاف أى ذو صوم وذو رضى والأولى أن يقال أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسمانه (وأما غير شائع وهو ضروب أحدها جنس مشهور بمعنى من المعاني بوصف به جنس آخر كقوله مررت برجل اسد) قال المبرد هو بتقدير مثل أى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة أى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل إلى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هوز هير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيويه ويجوز عند الخليل أن يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت جار ويقولون مررت برجل نار حجرة أى مثل نار حجرة ويجوز أن يكون اسد شدة ونار حجرة بمعنى كامل شدة وكامل حجرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كذا ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه أيضا تمييز من نسبة الكامل إلى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى وبرجل جار أى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر *
وليل يقول الناس من ظلماته * سنوء صحيجات العيون وعورها *
كان لنا منه بيوتا حصينة * مسوحا اعالها وساجا ستورها *
أى سودا اعالها وكشيفا ستورها (وثانيها جنس بوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل أى كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا أى كاملا (وثالثها جنس مصنوع منه الشيء بوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد) قال سيويه يستكره نحو خاتم طين وصفته خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر أيضا (قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبادار ساج بايها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز أن ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرّج كله أى كأن من عرّج ومررت بقوم عرب اجعون أى كأثنين عربا اجعون وان اريد التشبيه كان

معنى بسرج خز صفته أى بسرج لين صفته كالخز وليس يحز وكذا فضة حلية سيفه أى مشرقه
وان لم يكن فضة واماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايح قولهم مررت برجل ابى
عشرة واخ لك واب لك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة
ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشاربها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يجئ فى باب
المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت
يوافق المنعوت فى التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة
فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة
كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة
موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل فى هذه
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان
ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد
هناك كفى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى
ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام
لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كون الشئ مجهولا
بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعية
ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر
ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة
مضافا الى المحكوم عليه كعلم زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدية المتكلم
هى المجهولة فى انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة
ولو لزم ذلك لزم تكثير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم
وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك
انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه
قبل ذكر كالموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الان
تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرfa المبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه
انشائية كما مر فى بابيه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

ه فان المجهول فى جاءنى زيد
العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تكثير
همالم يحز جاءنى زيد العالم
وانا زيد وجواز مقطوع به
نسخه

وكيف يقدر ما لا يصح
التصريح به
٤ (وقوله هل رأيت الذئب
قط) جملة استفهامية وقعت
صفة لمذق بناء على اضمار
القول والمذق اللين تختلط بالماء
فنقل بياضه و يصير لونه
يضرب الى الكهبة فيشبه
بلون الذئب
• (قوله اخبر نقله) اصله
تقل من قلاه يقلبه ابغضه
حذفت الياء للجزم لانه جواب
الامر والهاء السكت كافي
كتأنيبه وقولهم لا خبرن خبرك
لا علمن علمك تقول منه خبرته
اخبره خبرا بالضم وخبرة
بالكسر اذا بلوته واخبرته
فقوله اخبر امر بالتجربة وقع
مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة
للناس لان الجملة لاتقع صفة
للمعرفة بدون توسط الاسم
الموصول فعلم انه مفعول
والمفعول الثاني في باب ظننت
خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل
الصدق والكذب لا يكون
خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر
نقله نحو لا على اضمار القول
اي وجدتهم مقولا فيهم هذا
القول اي ان اخبرتهم ابغضتهم

بلام لاتشير بها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على اللثم بسبني * لان تعريفه لفظي على
ما يجيء في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا
في التعريف (وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما
جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحتها فلا يجوز في العلم
ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا
يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلانقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه
قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديره وانما يقدر اللام في الاسم
او في المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة
(قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول
بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت
قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يخذف الضمير كما مر في
خبر المبتدأ وقد تقع الظلية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله * جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط * اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع
حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن
نحو * وجدت الناس ٥ اخبر نقله * قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتكثير والافراد
والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل)
قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال
الموصوف اي هيئته وصفاله وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتزله منزلة حاله نحو برجل مصري جاره في
حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو مجرى على الاول رفعاً ونصباً وجراً
بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما
الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي
وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل
سببي وان ذكرت المفعول به لم يحز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به

تذرههم ﴿ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر وقبجاه مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلانه وبحية ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صقته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاعلى القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنظفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة لحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم بما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام (وقال سيويه افعال واحد لا جمع وجاء قيص شرازم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانيها واحد من التعريف والتذكير (واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهدا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يحى فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى (قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتذكير (قوله وفى البواقى كالقفل) اى هذا السبب فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالقفل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السبب كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السبب كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا كالقفل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكأنا كالقفل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضارين وبرجال ضارين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله (من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه) ينبغي ان يجعل بدلا او عطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر
٣ قوله (ونظفة امشاج) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح
٤ البرمة القدر والجمع براءم بالكسر صحاح
٥ الشر ذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شرازم اى قطع صحاح وكذا شرازم
٦ قوله (خراذيل) خردلت اللحم بالذال والذال قطعته صغارا
٦ الخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كاتقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن*
قوله (ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه) اي ومن جهة
ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثني
والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه واقل من ضعف
يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين
للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثني الاسم ومجموعه فانهما حرفان
وضعا علامتين للمثني والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي
النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي
لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا
كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشايبته
ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الخرفية
او تجعل المظهر بدلا من المضمير او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف
مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل
قاعدان ابواه قوله (والمضمير لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمير لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف
المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
للدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ماهو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف
الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح
المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما
واما انه لا يوصف به فلم يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص
او مساويا ولا اخص من المضمير ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة
لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذهويدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على
معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة للدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
هو (واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ﴾ وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البذل ولم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو
فانه لاشئ اخص من المضمير ولا مساو له * قوله (والموصوف اخص او مساو ومن
ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم
بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرده لافى المعارف ولا فى النكرات اما فى المعارف فانت تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ* الجيب واما فى النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجيى* فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى تبين عليه الامر فى قولهم الموصوف اخص او مساو (فالقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهرا واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ البس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاما اجتماع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿لَنْ أَكْلَهُ الذَّنْبُ﴾ كما يجيى* فى باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتب التعريف منه هذا عند سيبويه (واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة فعنده نحو الظريف فى قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيى* فى باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم العلم ثم ذو اللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب
لاصفة فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره هو عليه فقس
وانما لم يحجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص
فان اكتفى به المخاطب فذا نزل لم يحتاج الى نعت ولا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيويو في ترتيب المعارف اذ هو اولى
واشهر) فنقول المضمير لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمضى ذلك المعنى
بالسمية نحو احر و اشقرا اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو
الذى والى واللاق وبابها لمشايبته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف
من وما وما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا
قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كما في قوله * قولا
لهذا المرء ذوجا ساعيا * هلم فان المشرقى الفرائض * لمشايبته لذو الموضوع للوصف باسماء
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصولا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال
الزجاج ان الموقوفون صفة لمن آمن كما يحكى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت
بالمبهم وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى
المضمير لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول لما يحكى وكان القياس ان يوصف كل واحد من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب
زيد قال والمنع منه تعسف (وعلى مذهب سيويو لو جاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا
المضاف موصولا قلنا المضاف الى المضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف
الى المضمير والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة
فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا
كله على مذهب سيويو الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم
فهو عنده بدل لا يوصف على مامر وقدتين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذوجا
ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخته

٤ واما المضاف الى العلم فينعت
بكل واحد من المبهمين وبذى
اللام وبالمضاف الى المضمير
وبالمضاف الى العلم والى كل
من المبهمين والى ذى اللام
واما المضاف الى اسم آه
نسخته

٦ فعلى نسخة زيادة بان
اي حكمك بان آم

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقبل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان
الموصوف اخص او مساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الابدى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال
كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية (فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
فى نفسه كذى اللام بالشيء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه
تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذولا م وان كانت
زائدة الاذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله ومن ثمة
ضعف) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكذلك قلت بهذا الرجل العالم * ولا بأس ان نذكر
بعض ما غفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق
الموصوفات * اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكييرا جازا افراد كل واحد منهما بوصف وجاز
جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الطريف وعمرو الطريف والثانى نحو جاءنى
زيد وعمرو الطريفان ورأيت رجلا وامرأة نظيرين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على
التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزبدى وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر البتداء
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكييرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان
لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكييرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الطريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الطريف
عمرا الطريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الطريف الطريف نعت الشائى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وتعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وتعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيده جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتأكيده فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتشكيما نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكر الطويلين وجاءنى غلام زيد وابوعمر والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان) والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعد اخلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين الختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتشكيما لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولا بنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءنى زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتشكيما (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لعلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف (واجازه بعضهم نحو لعلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائى فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا * واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تنهى الاعلى من اثبته وعلته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات * اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجي

٢ اسمين او فعلين او حرفين
نسخه

٣ او حرفين نسخه

٤ عمرا الظريفين او نسخه

بالصفات على وفق عدده او اقل في الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وزازوا اذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم زازوا هم شاعر وكاتب وزازوا منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم زازوا لو تخالفا تعريفات كثيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك الحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لهما معنى نحو بالرجلين ضاحكوبا كيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله * فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب * وآخر معزول عن البيت جانب * اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله * فاصبح في حيث الثقينا ٢ شريدهم * طليق ومكتوف اليدين ومن عفا * اى منهم طليق وقوله من عفاى ازغفه الموت اى قاربه وفي الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله * ٣ كان حولهم لما استقلت * ثلاثة اكلب يتطاردان * واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب زازو فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب (وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا * اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابرون نفخة واحدة لانه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءنى القوم اجمعون اكتبون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثانى اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعما اول كقوله تعالى ﴿ وامرأته حائلة الحطب ﴾ وقولك الحمد لله الحميد (وشرط الزجاجة في القطع تكرار النعت والآية رد عليه) فقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا ان اسم الإشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يحز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف بحجى نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعنى الواو * قال * وياؤى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى * ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرقى * لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر * ٤ النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازل * والواو في النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله (شريدهم)
الشريد الطريد من عفا
زغفه اى قتله مكانه وكذلك
ازغفه اذا قتله سريعا كذا
في الصحاح ٣ قوله (كان
حولهم) المحول بالضم
بلا هاء الابل التى عليها
الهواج كانت فيها النساء
اولا بمعنى الاجال ايضا واما
الحولة بالفتح والهاء فهى
الابل التى تحمل

٤ النازلون والطيبين نسخة

نصبته اورفته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للنعوت تعريفات كثيرا كقوله تعالى ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هِمَزَةٍ لِمَزَةٍ الَّذِي جَعَلَ مَا لَوْ عَدَدَهُ﴾ واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بعد القطع فيجوز الاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذميا او تر جاحا نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبهمرو المسكين وقد يكون تشبيها نحو بزيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه النصبوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع في الترجيح اما على النعت فيما يمكن واما على البدل فيعلم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين) والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقوله بزيد البراز او صاحب الثياب لا بعدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المقطوف عليه ذميا ولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو هـ والاتباع باقي بحاله اذا طال ذيل النعوت كما قال الزجاج في ﴿ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بهمهم﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا اجاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ فان وصفا باحدهما جاز كثيرا ايضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالأول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفيهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرور بمن اوبقى قال تعالى ﴿ومنهم دون ذلك﴾ وقال ﴿وما من الااله مقام معلوم﴾ اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر الا تارتان فنهما * اموت واخرى ابغى العيش اكدح * اي منهما تارة اموت فيها (وحكى سيديويه ما منهم مات الارأيتيه في حال كذا وقال * فكلمتني ثنتين كالماء منهما * واخرى على لوح احمر من الجمر ٦ * وقال * لو قلت ما في قومها لم تيشم * يفضلها في حسب ٧ * ويسم * فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني * وقال * ما لك عندي غير سهم وجحر * ٨ * وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفي كان من ارمى البشر * وقال * كانك من جبال بني اقيش * يقعقع خلف رجله بشن * وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما شتم عليه قبله فيكون كانه مذكور * ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال النعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن العائدات الطير يسبحها * ركبنا مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿وغرايب سود﴾ لان حق غرايب ان يتبع اسود لكونه

هـ فقط نسخة

٦ اي منهما كالماء ٧ (قوله
ويسيسم الميسم الجمال تيشم من
اشم كسرتاؤه في لغة ٨ قوله
وغير كبداء آه الكبداء قوس
يملاء مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بسى) بسى أى بمثل قوله (هموز) الهمز مثل ٣١٨ الغمرو والضغط يقال همزت الشئ فى كفى

تأكيده نحو أحر قاتى وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير
كما تقول فى أن رجلا ضربك فى الدار أن ضربك رجلا وإذا وصفت التكررة بمفرد وظرف
أو جملة قدم المفرد وأخر أحد الباقيين فى الأغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾
وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله يقوم بحجهم ﴾ ويجوز أنه اذنة ﴿ وقال الشاعر ﴾ أقاسبه بطى
الكواكب ﴿ وربما نويت الصفة ولم تذ كر للعلم بها ﴾ قال ﴿ الإيهام الطير المرتبة بالضحى ﴾ على
خالد لقد وقعت على لخم ﴿ أى لخم أى لخم وإذاولى النعت لا أو اما وجب تكريره كذا فى الحال
قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا ماعلا واما جاهلا وقد يوصف المضاف
إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يلبس ويقال له الجر بالحوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف إليه فجعل ما هو نعت الأول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف إليه إلى
ما ينبغى أن يضاف إليه المضاف نحو هذا جر ضبى وهذا حب رمانى والذى هو لك الحجر والحب
لا الضب والرمان) والخليل بشرط فى الجر بالحوار توافق المضاف والمضاف إليه أفرادا وتشية
وجعا وتذكيرا وتأنيا فلا يجزى الأهدان جرا ضب خربان ولا يجزى خربين خلا فالسيبويه
(واستشهد سيبويه بقوله ﴾ فأياكم وحية بطن واد ﴾ هموز الناب ٢ ليس لكم بسى ﴾ بجر هموز
(وقال بعض البصريين أن التقدير هذا جر ضب خرب جرحه بحذف المضاف إلى الضمير فاستتر
الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون أصل قوله هموز
الناب هموز ناب حية ثم حذف المضاف أى حية فبقى هموز ناب ثم لما ضيف هموز إلى الناب استتر
الضمير فيه كفى حسن الوجه ٣ ﴾ قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه
وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسأأتى نحو قام زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة)
يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيده على ما قال لأن المقصود فى هذه الثلاثة هو
المتبوع وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر أشهر اسميه ولا شك أنك إذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان
فرعه وكذا انما تجبى بالتأكيده أما البيان أن المنسوب إليه مقدما هو المنسوب إليه فى الحقيقة
لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل إليه وأما البيان أن المذكور بلفظ العموم باق على
عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل إليه فاعلا كان أو مفعولا أو غيرهما ونسبة
الاسم إليه إذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البديل لأنه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسند ذكر الكلام عليه فى باب ونذكر أن عطف البيان هو البديل (ويخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبلى ولكن وام وأما واو ٦ لأن المقصود بالنسبة معها
أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه (قوله يتوسط بينه إلى آخره) ليس من تمام
الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ٧ لأن الصفات يعطف بعضها

٣ وفى قوله ﴾ كبير أناس
فى إيجاد من مل ﴾ بجر من مل
لمجاورته لأناس تقديرا لا
لييجاد وذلك لأن الجار
والجارور متعلق بمن مل
والتقدير كبير أناس من مل
فى إيجاد أو مشبهها لها نسخة
٥ (قوله مع متبوعه) يخرج
البديل لأنه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسند ذكر الكلام
عليه فى باب ونذكر أن عطف
البيان هو البديل ويخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا
وبلى ولكن وام وآه اجيب
عن هذه الثلاثة بأن التابع
والمتبوع معا مقصود أن
بالنسبة وإن كان أحدهما
بالإثبات والآخر بالنفي وهذا
الجواب ظاهر فى لا ولكن
وأما فى بل فانما يصح إذا
جعل المتبوع فيه مقابلا
للتابع فى الحكم أثباتا ونفيا
لا إذا جعل فى حكم المسكوت
٦ (قوله لأن المقصود بالنسبة
معها أحد الأمرين آه) قد
يقال أحدهما مطلقا نسبة
إليها على السواء فيصدق
انهما من حيث الإبهام
مقصود أن بالنسبة وإن لم
يكن شئ منهما بخصوصه
مقصودا بالنسبة ٧ (قوله
لأن الصفات يعطف آه)
قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين هـ

هـ الموصوف والصفة
لأن كيد الصوق في مواضع
عديدة من الكشف وحكم
المص في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله
تعالى ولها منذرون في
قوله وما اهلكنا من قرية
الاولها منذرون صفة
لقرية فلما كثر بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة فتأمل وقال في امالي
الكافية ان مثل جاءني زيد العالم
والعالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد
العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على
ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير
هـ ولا يجوز نسخه

على بعض كقوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتبية في المزدحم * وقوله *
يا لهف زياية الحرث * الصابح فالغائم فالآيب * هـ ويجوز ان يعترض على حده بمثل
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست
بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز * قوله (واذا عطف على المرفوع المتصل اكذب منفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وزيد) انما اكذب بالمنفصل في الاول لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كالجاء في الظاهر
والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلان كيد كان
كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكذ او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا للتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت و
زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربت بك وزيد لم يكن كالجزء بمعنى ويجوز
تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا (قوله الا ان يقع
فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله * فلست بنازل الا الملت
* برحلى او خيالها الكذوب * او بعدها كقوله تعالى ﴿ وما أشركنا ولا أبأؤنا ﴾
فان المعطوف هو أبأؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله
تعالى ﴿ فكذبكوا فيها هم والعاورون ﴾ وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا أبأؤنا
وقد لا يؤكد والامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قديغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي
امرأة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلان كيد
ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلان كيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح (قوله واذا
عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) انما يلزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور
بجاءه اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكماله العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن لم يحز اذا عطف المضمر على المجرور الاعداد
الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق
الاعداد العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وزيد
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يحلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في

قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر يقتضى طرفين فعرنا ان تكرير الثانى لهذا
الغرض فقط فان البس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما
لم يحز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود (فان قلت فأتقول بعد اعادة الخافض أتقول
الجارو المجرور عطف على الجارو المجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور) قلت النظر
المستقيم يقتضى ان القول بالثانى اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك متعين اذ لا
معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفى نحو مررت
بك وزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ لا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى
اسمين يجران به كما يقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور
فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية الا انا لما عرنا ان الباء
الثانية محتلفة مثل الغرض الذى اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطف على المجرور ههنا كما فى مسألة بين (فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرار
العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى العامل الاول لان وجود الثانى لا امر لفظى وهو
من حيث المعنى كالعدم كما قال سيويوه فى نحو لا بالزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى
ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى زيد فانها
لا تلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله * فاليوم ٢ قربت تهجونا
وتشتما * فاذهب فابك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وقوله
تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ بالجر فى قراءة حزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار الا نحو الله لا فعلن
وايضا لو ظهر الجار فالعمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن
يكون قسم السؤال لان قبله ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به﴾ وقسم السؤال لا يكون
الامع الباء كما يجئى والظاهر ان حزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا
نسلم تواتر القراآت السبع (ومذهب الجرعى وحده الى جواز العطف على المجرور
المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المتصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد
قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف) فان قيل كيف جاز
تأكيده المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبتى جالك من غير
شرط تقدم التأكيده بالمنفصل وجاز ايضا تأكيده الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جالك من غير اعادة الجار ولم يحز العطف فى الاول الابدال
التأكيده بالمنفصل وفى الثانى الامع اعادة الجار (فالجواب ان التأكيده والبدل ليسا باجنبيين

٢ قدبت نسخ

منفصلين عن متبوعهما لالفاظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر واثنا كيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل
بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكر جري ماهو كالجزء من متبوعه
على ماهو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ماهو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ماهو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا
طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بتبوعاتها كما قلت
ولم افروا النفس والعين تأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل
قبل التأكيد) قلت ذلك لعل اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل
ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان واقبت عينه فلولم تؤكد معهما اولا بالمنفصل
لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتأكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها
ثم طردوا الحكم في البواقي مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس
واما كل واجع فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت بكلكم بلي قد استعمل
مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا لان مرتبته المتأخر اثنى ٤
خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين
بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس تستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيدا وهذه العلة تبطل عليه
في قولهم مررت بك نفسك فالاول ما قدمناه * قوله (والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ومن ثم لم يحز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الالرفع وانما جاز الذي بطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية) لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على
المتنئ او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله كونه جملة ذات ضمير مائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كمجور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف * الواهب المائنة الهجان وعندها * ونقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف
نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله *
حلفاها تبنا وماء باردا * وقوله * متقلدا سيفا ورحا * لكنه انما جاز لان المنصوب
بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على
فهم المراد اي حلفاها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رحا وكذا وجب

٤ من نموه

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والشارح لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولازيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى الاو الى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها (فتقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحوزيد اجر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبرا مبتدأ تجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثم لم يحز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو والرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو (فان قلت فجز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولازيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه (وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف جلا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم ماثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المشي في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته (قوله وانما جاز الذي يطير في غضب زيد الذباب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب في غضب زيد تقول الذي يطير في غضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم والخبر آه) اي المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة
٣ لان الضمير المستحق في قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لاقبيحة جاريته نسجه

في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان
هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف (والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها
جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدي الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي
هي قرينةها وكجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسألة الدباب
اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذي تعقب بحجته غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء
زيد فغربت الشمس وليس بجيء زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها
بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى
الذي تراخى عن حجته غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول
في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا
وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمر او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت
عمر او اياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار
من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم
وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها
فا كتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن الجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها
نحو الذي قام وقعدت هتدي لم يحز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا ينبت
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يحز لان
الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوى بين
المضمونين هذا وقولك هند لقبيت زيدا واياها جائر اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت
مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يحجزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء
و ثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر المعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ
بخلاف الواو فانها للجمع فلا تحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر
في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية
مع الفاء و ثم او تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد
اكرمت عمر او اكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير * قوله (واذا عطف على
عاملين ٦ لم يحجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيويه) معنى
قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب
كالنصب والمرفوع او متفقين كالنصبين او المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزء
المعطوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما آتاه

٦ مختلفين ليس في المرفوعة
الا في بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف العمولان على عاملين بل على معمولي ليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف معمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر * اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكرا خالد فهذا لا يجوز اجاها منهم من جاوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فللهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كازعم المصنف من قوله يجزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلها جواز الاخفش ما زيد بقائمه ولا قاعده عمرو (ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحسب قولهم مررت الى الغزو بجيش والحم ركب لا يجوز اجاها اي الاسمين اوليت حرف العطف اذ الاخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان نقول وامس وعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولان من غير عطف لعامل المعطوف والمرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكرا وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال * اتعرف ام لا رسم دار معطلا * من العام بعشاه ومن عام اول * ٢ قطار وتارات خريق كانهما * مضلة بو في رعييل فجملا * فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولي ليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطار وهو المطر والحريق الريح الباردة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رعييل فجملا البو جلد الخوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اي الناقة اذا مات ولدها والخوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والرعييل اي في قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون مابعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يحى فى حروف العطف (ولترجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا والقراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والقراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى والذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات او آيات على القرائين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والقراء (واما المتأخرون فان الاعلم الشنترى منع نحو زيد فى الدار والجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو فى الدار زيد والجرة عمرو جاز لا استواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على المخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه (والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان تقدم المجرور فى المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والجرة عمرو وان فى الدار زيد او الجرة عمرا لكن لالة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرء فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنهبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مختلفين مطلقا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والقراء حتى لا يكون تحكما (قوله خلافا للقراء) يعنى ان القراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا (قوله الا فى نحو فى الدار زيد والجرة عمرو) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلافا لسيبويه) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور * ولندكر بقية احكام العطف فنحن انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله (توكيدا للاولى
آه) وهى قوله لا آيات
فالنصب على لفظها والرفع
على محلها فى النصب يكون
العامل ان وفى الرفع العامل
هو الابتداء العامل فى محل
الايات وعلى التقديرين
الاية من صورة العطف
على عاملين
٥ قوله (لا استواء آخر
الكلام واوله) بذلك
يظهر بطلان ما ذكر من
ان احدهما يكون مجرورا
والا لكان المعمولان لعامل
واحد

اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية
اي لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك
لمن قال انا صلي ليلا ونهارا افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو
من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوا تكلمهم ﴾
قلت اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال
اكل الابن والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما
وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي واخوانها تقول لمن قال مقام زيد بلي وعمرو اي
بلي قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق
المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي اوزيد وبلي لازيد
لان بلي للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلي قام زيد لاعمرو وتقول لمن قال مقام بكر
نعم لكن زيد اي نعم مقام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا
كان او اثباتا ولكن الاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول
لمن قال ٦ مات الناس بلي حتى الانبياء وتقول لمن قال مقام زيد بلي بل عمرو او نعم بل عمرو
اي بلي قام زيد بل عمرو ونعم مقام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف
عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آباء الليل ﴾ اي الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز
تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو
ضربت وعرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل
في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالألة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها
ولا يستباح كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
فن ثم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه لزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون
اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال
وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ
مؤخر الخبر دخله حرف تامة او لا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو
قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو
زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا
تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاني وزيد لاعمرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك
٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر

٦ (قوله مات الناس بلي حتى الانبياء) الظاهر ان لفظه بلي وقعت موقع نعم سهوا من القلم لما سيجيء من ان استعمال بلي في الايجاب شاذ وتقول لعله مامات

٧ معمول نسخه

٢ لكون ما بعد الا نسخه

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمر و جا آنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمر وقام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمر و على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمر وكذلك وفي الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما امامن الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام وامامن الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالو ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباكون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكروهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام وار واما فطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ٣ مبدئين وجب افراد الضمير نحو زيد لاعمر وجاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اناك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيد اضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لاعمر وجاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمر وجاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في اوالتي للاباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما ﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله ٤ وكان سيان ان لا يصرخوا غمما * او يصرحوه بها واغربت السرح * فقال

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ اى الى الرؤية

٢ المبدئين نسخ

٤ قوله (وكان سيان ان لا يصرحوا) سرحت الماشية سرحا والسرح المسال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقعة سرح اى سريعة

مع سيان اويسرحوه (والحق ويسرحوه) وتقول ازيذا ضربت ام عمرا او عمرا
وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقد دعوتهما (ومنها
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالتقوا ﴾ فالتقوا
الاصباح وجعل الليل سكنا ﴿ على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
﴿ صافات ويقبضن ﴾ اى يصفقن ويقبضن قال ﴿ ه بات يغشيها بعضب باتر ﴾
يقصد في اسوقها وجائز ﴿ اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين
كفروا ويصدون ﴿ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد
زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها
فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ
والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتكبرا دون البواقي
فقولك جئتكم اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمر
كذلك قال ﴿ وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع ﴾ من المال الاسمحتا او مجلف ﴿
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حل
على المعنى اذ معنى لم يدع الاسمحتا لم يبق من جوره الاسمحت ويجوز ان يكون المعنى
او هو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف اويكون
مجلف مصدرا عطف على عرض كما في قوله تعالى ﴿ ومن قناهم كل ممزق ﴾ ﴿ قوله
(التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول) قوله يقرر معنى التقرير ههنا
ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه
صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم
اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (ثم ان التأكيد
يقرر ذلك الامراى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعاعلى
معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفته او لظنه بالتكلم الغلط
او لظنه به التجوز فالعرض الذى وضع له التأكيد احدث ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احدهذين

ه قوله (بات يغشيها)
غشيت الرجل بالسوط
اذا ضربته به

٢ (قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه) ٣٢٩ وقد يكرر المنسوب اليه ثلاثين شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الاسد الاسد في
موضع يستغرب وجوده
فيه

٣ قوله (في كونه حقيقة)
اي لغوية

٤ قوله (في النسبة او الشمول
بيان للامر) اطلق النسبة
ليتناول كونه منسوباً
وكونه منسوباً اليه فتأمل
٥ قوله تعالى انما هو اله
واحد فان واحد وان قرر
وحقق امر متبوعه وهو
الوحدة لكن لم يكن بذلك
الامر من باب كون المتبوع
منسوباً اليه وكذا في قوله
تعالى نفخة اه نسخه

٦ وفي اكثر النسخ ولا
تقولوا آم وهو سهو

٧ (قوله اورد المصنف
الاعتراض على نفسه بنفخة
واحدة) قال المصنف في
الجواب تقرير امر المتبوع
لا يتحقق بدون الدلالة على
معنى المتبوع لكن واحدة
لا تدل على معنى النفخة اذ لا
دلالة فيها على النفخ اصلاً
وايضاً ان واحدة ان لا تقرر
معنى نسبة ولا شمول ثم
اعتراض بان واحدة تدل
على معنى الوحدة التي هي
مدلولة للنفخة واجاب بان
الوحدة مستفادة من
النفخة ضمناً لا قصداً

الامر ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به
الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد ولا يجمع ههنا التكرير
المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك
نفسه لا ينفك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع
ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان
مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد
المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه
في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً
وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى
الشيء مجازاً وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت
تريد ضرب ضرباً شديداً او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير
اللفظ حتى لا يبقى شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت
بغير اذن وليها فتكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزاً في ذكر
المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما
تقول قطع الامير الص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين
ومتصرفاتهما لا غير (والثالث ان يظن السامع به تجوزاً في اصل النسبة بل في نسبة
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة
كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثهم واربعهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اي ما يتعلق به
من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظاً او معنى يقرر
ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق
بالمشروع من اتصافه بكونه مانسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً (وقوله ٤ في النسبة
او الشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانه في العلو اعظم من ان
يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع
في باب كونه منسوباً اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد
التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد
وان قرر او حقق امر متبوعهما وهو الاثنيتية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب
كون المتبوع منسوباً اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ
للالهين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً
اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لا حاد النفخة اذ لا احاد لها (وقد ٧ اورد المصنف
الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظه واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة

فيجب ان يكون تأكيداً (واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن
لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة
تضمنا لامطابقة (ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة
فكل مدلول لتبوع امر ذلك التبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما
وايضا اجعون في قولك جاءني الرجال اجعون يقرر مدلول القوم تضمنا لامطابقة لان
كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احدهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا
موضوعة للثنائية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل
معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان ففهوم
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجعون اجعهم على ما هو مذهب الخليل
ومعنى اجع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف
ومعناه الاثنان لهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فعنى كلا الزيدين
اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لامطابقة * واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والثنائية والاجتماع لاعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا
الوحدة والثنائية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه
المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كالمجيء قطع عن الاضافة مع قصدك اجتماع
المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها
لم يجيء المنصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه
احد في المجيء وبعضها لم يجيء الاتابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو
بالزيدين اثنيهما واجعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجيء الاتابعة مضافة في
التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل
جمع وهو قليل وقد يضاف اجع اضافة ظاهرة فيؤكد كدبه لكن بقاء زائدة نحو جاءني
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه
نحو رأيت عينه ورأيت بعينه واما جميع فهو بمعنى اجعين ويستعمل على احدى ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيك بهم جميعا ﴾ اي بهم
اجعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيك بهم معايل معناه
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاثان او افترقوا كاجعين من حيث المعنى سواء واما
مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا
تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثهم وجاءني
ثلاثهم ولا يؤكد ثلاثة واخواتها لا بعد ان يعرف الخطاب كمية العدد قبل ذكر
لفظ التأكيذ والالم يكن تأكيذا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة فبين بهذا
انك تقول الوصف واحد واثنان وجاعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا
لمعين العدد وتقول في التأكيذ او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجعون
واخواته لغير معين العدد وثلاثهم واربعهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت
الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها
التأكيذ او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل
جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيذ وصفات الا
بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيذ الا بقوله او الشمول
والافعالها تأكيذا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر
امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول) اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت
وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً
عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما
دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو * اقسم بالله ابو حفص عمر * اذا
فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الاثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئاً آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من
مثل هذه المحتملات * قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني
زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجمع واكتع واتع وابضع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول
نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للثنى كلاهما كلتاها والباقي لغير
الثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع
جمعاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيذ اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى
ما فهم من المتبوع تضمننا لمطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثهم واربعهم ونحو ذلك
واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة
وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها
اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير
مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك
كالضمير المتصل وكل حرف هـ الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا و انم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد
كواو العطف وفائه ولام الابتداء اولان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر
لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده
الا في ضرورة الشعر نحو قوله * فلا والله لا يلقي لماني * ولا للماهم ابد اشفاء * وقوله * وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف
البيان في قولنا يقرر امر
المتبوع) اخرج المصنف
الصفة والعطف والبدل
عن حد التأكيذ بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما
به واما الصفة فلان وضعها
لدل على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو
يقرر امر متبوعه ويحققه
لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره
٣ لكن لا بعينه نسخته
٤ مخصوصة نسخته

هـ الا ما يؤدي نسخته

كما يؤتفان * والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت وضربت وان كان العماد في الاول
معمولا ظاهرا فاختار عبد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عبد الاول بمعمول ظاهر
اخير في عبد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليه قائم ويجوز عده بظاهره
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره
منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلاعداد لثلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيتهم اياهم لكنهم كاجازوا تأكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيتهم هو
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظيا لاى متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصلته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فصرف فيد اكثر ومن ثمة لم يقع الفصل الابصيفة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثني وجعبي التصحيح وباب ما لا ينصرف
(وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده في ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحده هو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيده لاتحاد المعنيين
والفرق بين البدل والتأكيده معنى كما يظهر في حدك منهما (وقال الزمخشري في
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تأكيده لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجب ذلك
تأكيده لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كاجاز لك في التأكيده لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول
في باب النداء يا زيد اخ فجمع له كالداء المسبق لهذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره
بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال * فإني الى اين النجاء بغلتي * اناك اناك اللاحقون
احبس احبس * وقال في الحرف المستقل * لا لا ابوح بحب ٧ مية انها * اخذت على
موثقا وعهودا * او مع فصل كقوله * تراكها من ابل تراكها * وقال تعالى * وهم
بالآخرة هم كافرون * ويحسن التكرير اذ ذكرت ما يطلب شيئين اولهما ذيل فيكرر
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى * لا تحسبن * بالباء * الذين يفرحون

نسخه

٧ بنية

بما توجبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمفازة من العذاب ﴿ فانه طال المفعول الاول بصلته ﴾ التأكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا امرئنا وهو سرير او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا ٢ وتقويه معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشراى استخرجته (وقولهم اكتبون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن البع وهو طول العنق مع شدة مفردة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للتأكد الاول فكأنه جعلها امام القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث (وباب الاتباع بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث يث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص (وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم والترحم الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطى بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فقط فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء او ثم فلا يجي في حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجربى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله فيجوز ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجربى مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اما كننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتقا عهما على التأكيد ولجربى مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فليلهم وضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله (كحيص بيص)

وقعوا في حيص بيص

اى في قننة تموج باهلها

متأخرين ومتقدمين تركوا

البلاد حيث يث اى

منتشرين مسرعين

٥ اجمع نسخه

يتميز في الحس ببعضها عن بعض وبالنسبة الى بعضها من بعض
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزأؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزأؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمي والذهب فلا
تقول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجمي بان يجي
بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من
افتراق الاجزاء حكما ما احتل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر
فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت
جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما
ذكرنا لرفع الاحتمال من اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبتته لافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي
يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها اولى من
تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو
جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام
﴿ فساكحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا ﴾ فهو مثل
ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله
تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير
ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوها
مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدراهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد
لا احتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد
تعريفا وتكريا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم فليس بمعلوم المقدار
فلا خلاف في امتناع تأكيدهما واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتني كنت
صبييا مريضاً ﴾ ٥ تحملي الذلفاء حولا اجمعا ﴿ وقول الآخر ﴾ قدصرت البكرة
يوما اجمعا ﴿ واما قوله ﴾ اولاك بنو خير وشركايهما ﴿ جميعا ومعروف الم ومنكر
﴿ فحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشركايهما بموقتين ويجوز
جمي كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما بلغن عندك
الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيد

٢ الوهم
٣ الاحتمال الثاني له
٤ قوله (وهو جواز
تأكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه) فلا
يصح على هذا جاءني
رجل رجل لدفع توهم
خفلة السامع او اعتقاده
غلط المتكلم وقد يقال
المنسوع تأكيد المنكر
تأكيدا معنويا لا تأكيدا
لفظيا وهذا اقرب ولهذا
علل عدم الجواز بكون
تلك اللفاظ معرفة

٥ قوله (تحملي الذلفاء
حولا اجمعا) الذلف
صغر الانف واستواء
الارنية يقال رجل ذلف
وامرأة ذلفاء وبه سميت
ياقوتة اخرجت من كبس

والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه
اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها
خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون
حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر
المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل
فتناويا (وقال هشام اذا عطف على شيء لم تحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر ولا نك ربما تجوزت
في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطف بناء على
ان المذكور بكر * قوله (واذا اكد المضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك) قدمضي شرحه في باب العطف * قوله (واكتع واخواه
٧ اتباع لاجع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى
اتبعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله
تعالى ﴿ كل شيء هالك الا وجهه ﴾ اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا
واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال وايضا
ان كلا قديقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيده واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام هذا المعنى خاف فيهما
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاختصار على انها شئت من النفس الى اجمع
لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته
واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالصريون على ما حكى الاندلسي عنهم
جعلوا النهاية ابضع ومتصرفاته ولم يذكروا اتباع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على قلته
والبغدادية جعلوا النهاية اتباع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابضع اتباع وكذا ذكر
الجزولي والزحشرى قدم اتباع على ابضع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور
ابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع
وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابضع اتباع ولا خلاف
انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بايتين شئت بعد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع
جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابضع وجمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدأ
نسخه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفي
المقروءة على المص بكسرها

٨ (قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿٣٣٧﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آه) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع

بين كلهم واجمعون في الآية حمله بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولا حظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة تكثير اللفظة ٢ (قوله او تخلسيهم فان الدهر خلاس) الاخلاص الترك ٣ (قوله بطن عرعر) عرعر موضع ٤ (قوله ان البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان آه) الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تمة له توضيحا للثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه التأخرون ٥ لان الابهام آه وقع نسخه

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اکتعون ابصعون اجمعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله) وقال غيره الصحيح ان كلهما تأكيد للتأكيدي كد الاول كالصفات المتتالية (وقال البردو الزجاج في قوله تعالى ﴿٨﴾ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿٩﴾ ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كرها ترادف لفظين لعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة ﴿١٠﴾ قوله (البديل تابع مقصود بماسب الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيدي الوصف وعطف البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البديل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرده ما قاله في نحو جاءني زيد بل عرعر وقال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البديل كما هو ظاهر كلام سيديوه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فمحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى ﴿١١﴾ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴿١٢﴾ قال ومن البديل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال ﴿١٣﴾ يا اي ان تفقدى قوما ولدتهم ﴿١٤﴾ او تخلسيهم ﴿١٥﴾ فان الدهر خلاص ﴿١٦﴾ عرو وعبد مناف والذي عهدت ﴿١٧﴾ بطن عرعرابي الظلم عباس ﴿١٨﴾ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول (والجواب اننا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر واما قلنا ذلك لان الاول في الابدان الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل واحد من الثلاثة صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني بتصفيا بصفه نحو زيد رجل صالح او كون اولهما متصفيا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام او لا ثم التفسير ثانيا ٥ وقعا وتأثيرا ليس للابتن بالفسر او لا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من
جلة بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما
اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * فان ابن
الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه
عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو
بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولاً كما اذا كان لك خمسة اخوه اسم
احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين يزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد
احد افراد اخيك اى هو واحد من جلة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى
زيد اخوك فاخوك واحد من جلة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول
عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على
خسة (والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى
متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله * فلا وايك خير منك انى * ه ليؤذنى
الصحيم والصهيل * قدر الموصوف اى فلا وايك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك
لو حذفت الاول في جاءنى زيد العالم لا تحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من
موصوف فلذا قيل ان الثانى في نحو ٦ العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة وبخلاف
التأ كيد فانه وان كان جامدا لكن ككون معناه فهو ما من المتبوع لو سكنت عليه منع من
اعتباره مستقلا ولم يكن للبديل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأ كيد جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم
مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو
يا زيدا خ يا اخانا زيد مبنيين والثانى نحو يا غلام بشرو بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا
بالانصب وكذا قوله * انا ابن التارك البكرى بشر * بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله
مستقلا نحو يا زيد عمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث ٧ لليلة المذكورة بعينها وانما
لم يحز يا زيد وعمر ولا يا زيد وعمر بالتثنية كجاز يا غلام بشرو بشرا في البديل لان العاطف
كفر النداء والمعطوف صالح لما شرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد ٢ الجوز
والمساحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين ذلك
بقولك ثلاثة وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد
به الثانى نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلب
زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
(وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت
اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثبت الاسم تو كيدا كقوله تعالى ﴿فَسَجَدَ﴾

٥ قوله (ليؤذنى الصحيم)
صحيم الفرس وتجمع اذا
صوت لطلب العلف قوله
(الصهيل) الصهيل صوت
الفرس ٦ قوله (نحو
العائدات الطير) جمع العائدة
من العود اى المؤمنات
٨ قوله (لليلة المذكورة)
وهى ان المنسوق لا يدل على
معنى في المتبوع ولا يفهم
معناه من المتبوع وكان
اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى
نسخه

كلهم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت
وبه هو فكذلك هذا والمضمر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك
ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت
زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته
زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده
ثم قطعت اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله
نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن
ذكرنا جلتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة
الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر
من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد
كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول
على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية بدل البعض ولا بد في بدل البعض
والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما
ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل
اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا (وقال الكوفيون
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرارضنا على حذف
المضاف سهلهما وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لحاق لحاف الضعيف والبرد برده ﴾ (قال ابن
الحشاب لا يجوز جاءني زيد لآخ اي اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى في باب التأكيد (قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر) الى آخره ﴿ اعلم ان بدل
البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ﴿ قال
الشاعر في بدل البعض ﴿ او عدني بالسجين والاداهم ﴿ ٢ رجل ورجلي شنة المناسم ﴿ وقال في
الاشتمال ﴿ ذريني ان حكمتك ان بطاعا ﴿ وما الفيتي حلمي مضارعا ﴿ بخلاف بدل الكل من الكل فان غير
الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول * قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد
ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من
احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من
المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف
وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولوا تحدا
لكان الثاني تأكيدا لافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة
بدل من الضمير المنصوب
وتقديره اوعد رجلى
بالسجين والاداهم وهى
القبود الواحداهم ورجلى
غليظة لاننا لم نجعلها في القيد
وقيل معناه اوعدنى بالسجين
واوعد رجلى باداهم
وتقريره انه عطف على
عاملين والقول الاول اولى
٢ (قوله رجلى ورجلى
شنة المناسم) الشن بالتحريك
مصدر شنت كفه اي غلظت
وخشنت ورجل شنت
الاصابع وكذلك العضو
والمنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الاترى الى حوازم مرت بزبد رجل عاقل قرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعمتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاترى الى قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ﴾ (وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعال امرا وتفعّل في الخطاب وافعل وتفعّل واذا وقع ما يوهّم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجّبني جالك اي تعجّبني بجالك ولعل ذلك استقباحا لبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليسين انه يبدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن البناء العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس يبدل (واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخا زيدا كريم ٤ وقديعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥ و كانه لهق السراة كانه ٦ ما حاجبيه معين بسواد ٧ ولم يقل معينان ٨ وقال ان السيف عدوها ورواحها ٩ تركت هو اذن ٧ مثل قرن الاغضب ٨ ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عفا له العذاب ﴾ وكقول الشاعر ٩ ان على الله ان تايها ٩ تؤخذ كرها او تجي طايها ٩ ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيذا لا بد لانحو ان تنصر تعز نصرك ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان واقيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في فتنين الثقفانة نقاتل في سبيل الله ﴾ الآية اي منهم فئة وقال الشاعر ٩ وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ٩ واخرى رمي فيها الزمان فشلت ٩ يروي رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين لرفع نحو مررت برجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البديل باضمار اعني كما مر في باب لوصف ٩ واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنت ثم بالتأكيّد ثم بالبديل ثم بالمتسوق اما الابتداء بالنت اذا التعت يفيد مالا يفيد الاول بخلاف التأكيّد وانما يقدم التاكيد على البديل لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيّد

٤ (قوله) وقديعتبر الاول في اللفظ اي في البديل مطلقا

٥ (وقوله و كانه لهق آه) اللهق بالتحريك الايض وسراة كل شيء ظهره ووسطه

٦ قوله (ما حاجبيه معين) والسواد فيه يعني انه ابيض ولا سواد فيه الا في حاجبيه والشاهد فيه في بدل الحاجبين من الضمير المتصل في كانه وضمير معين بسواد يرجع الى الضمير في كانه لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الاغضب) غضب القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه * قوله
(عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمرو فصله من
البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه
لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق
لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعلوم
فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد
الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حده المصنف مطلق
البدل (قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضى
الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيدواني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحملة فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ٨ مامسها من نقب ولادبر * اغفرله اللهم ان كان
فجر * وعمر قبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحملة على بعيره وزوده
وكساه (قوله في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * قال انما قلت في مثل اشارة الى
ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ٩ ولا يجوز لوجعل بدلا
لعدم جوازي ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا او جب الضم وقد ذكرت
ما عليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت
على ان الثاني عطف بيان لا بدل) والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب
بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للرار الاسدى وتماه
* عليه الطير ترفيه وقوعا * ٢ فعليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والافهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعله وان كان مبتدأ فهو حال
من الضمير المسيح المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده
الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف
زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا
منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام
المستثنى مقامه في نحو ما جاءنى الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين * ثم الحمد
لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول
بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من نقب
ولادبر) نقب البعير
بالكسر اذا رقت اخفافه
ونقب الخلف اللبوس اى
تخرق والدبر تخرق ظهر
الدابة من الركوب ونحوه
٩ الحارث نسخه
٢ فالتارك ان عديناه الى
مفعولين فقوله عليه الطير
ثانيهما والافهو حال نسخه